



قسم العلوم الإنسانية

شعبة العلوم الإسلامية

جرائم الحاسوب - دراسة مقارنة بين الشريعة
الإسلامية والقانون الجزائري -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية - تخصص: شريعة وقانون

الطالب : الأستاذة المشرفة:

جواحي عبد الستار فريدة حايد

لجنة المناقشة:

- عبد القادر حوبة - أستاذ مساعد جامعة حمه لخضر-الوادي - رئيس اللجنة
- نجاة غانية - أستاذة مساعدة جامعة حمه لخضر-الوادي - مناقشة
- فريدة حايد - أستاذة مساعدة جامعة حمه لخضر-الوادي - مشترفة

A large, stylized, black and white calligraphic artwork featuring the name 'Allah' and 'Muhammad' in a flowing, expressive script. The characters are rendered with thick, dark lines and intricate, swirling flourishes. The 'Allah' in the center is particularly prominent, with its 'ل' and 'ل' characters having long, vertical, upward-sweeping strokes. The 'Muhammad' below it is also written in a bold, dynamic style. The entire composition is set against a white background and is oriented vertically.

إِحْمَادَاء

أَهْدِيَ ثَمَرَةَ جَهَنَّمَ إِلَيْ وَالْجَنَّةِ

أَطَالَ اللَّهُ نَبِيُّ نَعْمَانَهُمَا

وَإِلَيْ إِخْرَجِيَّ وَأَخْرَاجِيَّ

وَإِلَيْ كُلِّ أَسَاطِرِيَّ وَمَعْلِمِيَّ

وَإِلَيْ جَمِيعِ أَصْدَقَائِيِّ .

عبد الستار

شکر و تقدیر

يشرفني أن أتقدم بأسمى كلاماته الشكر والعرفان
إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة فريدة حايد
لتوليها مهمة الإشراف على هذا البحث
ولما لمه من فضل في تشجيعي وتقديمه لذاته قيمة
أنا ربه طريقى في هذا البحث
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني ولو كان
بكلمة.

مُقْتَمِل

أولاً: تمهيد

بدأت الثورة المعلوماتية نتيجة اقتران تقنيتي الاتصالات من جهة، والمعلومات وما وصلت إليه من جهة أخرى، فالثورة المعلوماتية هي الطفرة العلمية والتكنولوجية التي نشهدها اليوم، حتى بات يطلق على هذا العصر عصر المعلومات. وتعد المعلومة من أهم ممتلكات الإنسان التي اهتم بها، على مر العصور، فجمعها ودوتها وسجلها على وسائل متدرجة التطور، بدأت بجدران المعابد والمقابر، ثم انتقلت إلى ورق البردي، وانتهت باختراع الورق الذي تعددت أشكاله، حتى وصل بها المطاف إلى الحاسوب الآلي والأقراص الإلكترونية المغнطة.

وقد تغни الأرقام عن الكثير من الأقوال ، وأحياناً عن إيجاد مدخل مناسب عندما تزاحم العقل أفكار عديدة ، ومنذ عقد مضى لم نكن نتصور إن الحياة سوف تعتمد بصفة أساسية ومطلقة على جهاز الحاسوب الآلي وملحقاته ، إلا أن ذلك أصبح واقعاً وحقيقة ، فمؤسسات الدولة تعتمد على الحاسوب الآلي ، والشركات العامة والخاصة كذلك ، بل إن الأفراد في معاملاتهم الخاصة باتوا حريصين على التعامل معه واعتماده في معاملاتهم بصورة تكاد تكون أساسية يمكن معها القول إن جهاز الحاسوب الآلي أصبح يقاسم الإنسان حياته في نهاره وليله ونومه ويقظته ، كيف لا وجهاز الحاسوب الآلي في الطائرة وفي المعمل وفي القوات المسلحة وفي المواصلات والاتصالات على نحو يمكن معه القول إننا نعيش ثورة الحاسوب الآلي . وقد تعززت منظومة الحاسوب الآلي بالكمال بظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والتي جعلت من العالم قرية صغيرة من حيث الأحداث والواقع التي يمكن متابعتها في أي زمان ومكان ، بل لحظة حصول الحدث ذاته.

ثم استتبع اتساع ونماء كل من تكنولوجيا الاتصالات والحواسيب من جهة، والبرمجية بما تضمنته من هندسة البرمجيات وصناعتها من جهة أخرى، والاندماج المذهل الذي حدث بينهما إلى الوصول إلى استحداث تقنية نظم المعالجة الآلية للمعطيات.

لكن وعلى الرغم من المزايا الهائلة التي تتحقق وتحقيق كل يوم بفضل الحاسوب الآلي على جميع الأصعدة وفي شتى ميادين الحياة المعاصرة ، فإن هذه الثورة التكنولوجية المتنامية صاحبتها في المقابل جملة من الانعكاسات السلبية والخطيرة جراء سوء استخدام هذه التقنية، ذلك أن الآثار الإيجابية المشرفة لعصر تقنية المعلومات لا تنف الانعكاسات السلبية التي أفرزتها هذه التقنية ،

نتيجة إساءة استخدام الأنظمة المعلوماتية واستغلالها على نحو غير مشروع وبطرق من شأنها أن تلحق الضرر بمصالح الأفراد والجماعات، الشيء الذي استتبعه ظهور أنماط جديدة من الاعتداءات على تلك المعلومات المخزنة في بيئه افتراضية، ليس هذا فحسب بل سهلت هذه التقنية ارتكاب بعض الجرائم التقليدية، فازدادت هذه المخاطر تفاقما في ظل البيئة الافتراضية التي تمثلها شبكة المعلومات، مما أفرز نوعا جديدا من الجرائم، لم يكن معهودا من قبل عرفت بجرائم الحاسوب ، أو الجرائم المعلوماتية .

والخطورة التي تميز بها هذه الجرائم عن باقي الجرائم التقليدية تكمن في أنها سهلة الارتكاب نتيجة للاستخدام السلبي للتقنية المعلوماتية بما تتوفره من تسهيلات ، وأن مرتكبي مثل هاته الجرائم لا ينتموا إلى زمرة المجرمين العاديين ذلك لأنهم يتسمون بالذكاء والدراءة في التعامل مع مجال المعالجة الإلية للمعطيات والإلمام بالمهارات والمعرف التقنية ،فضلا على أن آثارها ليست محصورة في النطاق الإقليمي لدولة بعينها بل تشمل جميع دول العالم على اعتبارها متصلة ببعضها البعض بواسطة الشبكة العالمية للمعلومات.

وكما تكمن الخطورة كذلك من عدة نواحي، وعلى الذكر لا الحصر نذكر من الناحية الأخلاقية أن مثل هاته الجرائم تستهدف فضح الأسرار الشخصية أو القذف أو التشهير بشركات أو أشخاص بقصد الإضرار بالسمعة الشخصية أو المالية ،ولعل أبرز الجرائم المتواجدة حاليا على مستوى الأنظمة المعلوماتية ومن خلال الانترنت بحد تجارة الدعاية و الصور الخليعة والاستغلال الجنسي بكل صوره التي أصبحت أكبر التجارات المتواجدة حاليا على الشبكة العنكبوتية، وأصبحت تؤرق جل دول العمومرة من أجل محاربتها ،ولقد أجريت دراسات حول علاقة مثل هاته الجرائم عن باقي الجرائم الأخرى ،حيث وجد أن الجرائم تزداد اطرادا مع الجرائم الأخرى ،وكثير من الدول سواء المتقدمة قد اشتكتوا من مثل هذه الواقع التي تبت هكذا أفكار .

ومع الخطورة الأخلاقية بحد كذلك هناك خطورة مجتمعية حيث قد لا يدرك كثيرون أن الجماعات المتطرفة كانت من أولى الجماعات الفكريّة التي استخدمت الحاسوب و دخلت العالم الإلكتروني حتى قبل أن تظهر شبكة الانترنت بسنوات ، مما أصبح يهدد مجتمعات بأسرها. ومع الغموض الذي يكتنف جرائم الحاسوب حيث أصبحت تثير بعض التحديات القانونية والعملية أمام الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة (أجهزة العدالة الجنائية بجميع مستوياتها وعلى

اختلاف أدوارها)، وبالذات فيما يخص إثبات هذه الجرائم وآلية مباشرة إجراءات الاستدلال والتحقيق عبر البيئة الافتراضية لتعقب المجرمين وتقديمهم للعدالة.

إن هذا الغموض الذي يصاحب هاته الجرائم جعل مجال البحث فيها يضيق بل جعل الكثير من الفقهاء سواء من الناحية الشرعية أو القانونية يتربدون في إعطاء حكم شرعي أو تحرير بصورة واضحة ، ومع ذلك حاولت المشرعين القانونيين وكذا فقهاء الشريعة الإسلامية مسايرة هذا التطور لهذا النوع من الجرائم .

أهمية البحث:

1- ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه من الموضوعات الجديدة والمهمة في إطار القسم الإجرائي من القانون الجنائي وهو من المواضيع التي لم تل حظها من البحث والتمحیص سواء على المستوى القانوني أو الفقه الإسلامي ، إذ أن أغلب الدراسات المنشورة في مجال جرائم الكمبيوتر، اقتصرت على البحث في الجوانب الموضوعية لها دون محاولة الغوص في مسألة إثباتها ومدى تأثير خصائصها على الإجراءات المناسبة في ذلك .

2- إن جرائم الكمبيوتر أو الحاسوب تعد من الانتهاك التي تمس الناس في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم هذا كله مع عدم علم الناس بالحكم الشرعي تمثل هاته الجرائم وربما اللامبالاة ، هذا على المستوى الشرعي .

3- أما على المستوى القانوني فإن بحد أن هذه الجرائم لم تكن معروفة للقانون الجنائي سواء الموضوعي أو الإجرائي ، فمن دون شك أن أي محاولة للتعامل إجرائيا مع هذا النمط الإجرامي في إطار عملية البحث والتحريم ، مما خلق العديد من المشاكل الإجرائية للأجهزة المكلفة بهذه العملية.

إشكالية البحث:

ولقد أثارت هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة عدة مشاكل ، بداية فيما يتعلق بالقانون الجنائي الموضوعي بحثا عن إمكانية تطبيق نصوصه التقليدية على هذا النوع من الجرائم واحترام مبدأ الشرعية والتفسير الضيق للنصوص الجنائي ، وكذلك بترت العديد من المشاكل في نطاق القانون الجنائي الإجرائي حيث من الصعب اكتشاف هذه الجرائم أو تحديد مصدرها ونسبتها لمرتكبها ، ومن هنا يثور التساؤل حول إمكانية تطبيق الإجراءات لضبط وإثبات جريمة ارتكبت في

عالم رقمي ، وذلك لأن المشرع صاغ نصوص هذا القانون لتحكم الإجراءات المتعلقة بجرائم تقليدية ، ترتكب في عالم مادي يلعب فيه السلوك الدور الأكبر على خلاف جرائم الكمبيوتر.

ومنه يمكن القول بأن إشكالية البحث من شقين ، وهي كالتالي:

والشق الأول من الإشكالية، ما هي الإجراءات التي أقرها المشرع الجزائري في للتحري عن جرائم الحاسوب؟.

والشق الثاني من الإشكالية ،ما هي العقوبات التي أقرها كل من المشرع الجزائري وفقهاء الشريعة الإسلامية من أجل الحد من خطورة جرائم الحاسوب؟.

وفي سبيل البحث عن إجابة للإشكالية الرئيسة في البحث تعترضنا جملة من الأسئلة الثانوية وهي كالتالي:

ما هو المفهوم العام لجرائم الحاسوب الآلي و مرتكي جرائم الحاسوب؟

وما هي الخصائص التي يتمتعان بها عن غيرهما من الجرائم وال مجرمين؟

وكذلك اعترضنا الأسئلة الآتية :

ما هو الدليل الرقمي؟ . على اعتبار أنه هو من يحدد إذا كان هناك جريمة أم لا ونسبتها إلى مرتكبيها، مع موقف المشرع الجزائري وكذلك فقهاء الشريعة الإسلامية من الدليل الرقمي .

وبما أن جرائم الحاسوب هي من الجرائم المستحدثة فيجب أن تكون هناك إجراءات مستحدثة من أجل ضبطها ، فما هي هاته الإجراءات بالإضافة إلى دور الإجراءات التقليدية وما هو دورهما في الإثبات؟

وبعد رؤيتنا لـكل من المفهوم العام لجرائم الحاسوب وإجراءات إثباتها ، لم يتبقى لنا إلا الاستفهام حول العقوبات المقررة لها سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية.

أهداف البحث:

إن الهدف من هاته الدراسة هو كالتالي:

- 1- معرفة جرائم الحاسوب الآلي والتعريف بها مع تصنيفها ووضعها ضمن الجرائم المماثلة لها .
- 2- المساهمة في موضوع بحث يعد من أهم المسائل المطروحة ، وحتى يتسعى للتعرف على طرق التحقيق في هذا النوع من الجرائم، ذلك أن جدة وحداثة جرائم الحاسوب وما تتسم به من خصائص سوف يجد معه الحق نفسه في حيرة أمامها وكيفية التعامل معها وأسلوب التحقيق فيها،

إذ لاشك أن إجراءات التحقيق وجمع الأدلة بخصوص هذه الجرائم يختلف عما هو الحال عليه في الجرائم التقليدية.

3- إيضاح موقف كل من المشرع في القانون أو في الشريعة الإسلامية ،من جرائم الحاسوب ،مع التأصيل الشرعي للعقوبات التي تنتج عنها.

الدراسات السابقة:

إن أهم الدراسات في مجال جرائم الحاسوب الآلي هي في الحقيقة دراسات أجنبية، باعتبار أن الرصيد التشريعي العقابي في هذا المجال في هاته الدول ثري وأسبق بالمقارنة بالتشريع الوطني في حين أن الكتابات الوطنية بعدها كدراسات جامعية من بحوث (ماجستير أو دكتوراه) ومقالات في مجالات علمية ولكنها قليلة بالمقارنة بالرصيد العلمي القانوني في هذا المجال ،ولكن في موضوع بحثي هذا ركزت على جملة من الرسائل الجامعية ،ولعل من أهم الدراسات التي ركزت عليها في دراستي كالتالي:

1- الدراسة الأولى: **جرائم المعلوماتية** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي)
لسفيان سوير من جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،2010/2011م ، وقد قسم بحثه إلى فصلين ، فكان الفصل الأول ل Maher الجريمة المعلوماتية ،وأما الفصل الثاني كان للحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري ،حيث لم يتقييد الباحث بقانون واحد لترجميم الاعتداء على المعلوماتية وبأي شكل ،ولكن الباحث كان بحثه في الجريمة المعلوماتية فقط على التشريعات الوطنية وأما بحثي فلقد كان عبارة عن مقارنة بين التشريع الوطني الجزائري وبين الشريعة الإسلامية ،وهو ما لم يتضمنه البحث الأول ، وبالإضافة إلى ذلك فالباحث الذي تقدم به الباحث بحث أنه لم يتطرق أصلا إلى موضوع التحري في الجريمة المعلوماتية ، وهو ما يوجد في هذا البحث

2- الدراسة الثانية: **آليات البحث عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية) لنعيم سعيداني من جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2012/2013م ، وما هو واضح من الاسم فإن موضوع البحث كان لآلية البحث أي تخصص في بحثه على موضوع التحري ،حيث قسمه إلى فصلين ،فكان لتحليل الجوانب القانونية للجريمة المعلوماتية ،وأما الفصل الثاني تناول فيه الجوانب القانونية للتحقيق وإجراءات جمع الدليل

في الجريمة المعلوماتية ، وفي هذا البحث نجد أنه لم يتطرق إلى العقوبات الواقع على فاعليها وهو ما كان لنا في بحثنا.

3- الدراسة الثالثة: جرائم الحاسوب الآلي بين الفقه والنظام (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في السياسة الشرعية) لحسن خليفة من جامعية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 1423هـ/1424هـ، وقد تعرض في بحثه لجرائم الحاسوب بين الفقه الإسلامي والنظام في المملكة العربية السعودية، وقد تناوله في فصلين ، وكان الأول لمفهوم الحاسوب الآلي وجرائمها ، والفصل الثاني لموقف الفقه والقضاء من جرائم الحاسوب الآلي، ولقد تخصص في بحثه على الاستنساخ وكذلك نشر الفيروسات ، و لقد اختلفت هذه الدراسة عن بحثي كونها أن العقوبات لتي جاء بها الباحث من خلال النظام السعودي بينما في بحثي العقوبات تكون من خلال القانون الجزائري ، وكذلك تختلف كون الدراسة الأولى لم تطرق أصلا إلى موضوع البحث والتحري عن جرائم الكمبيوتر ، بينما أوردتها في بحثي.

منهج ومنهجية البحث:

1- منهج البحث:

وقد تطلب منا هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي كأصل، بالإضافة إلى مناهج أخرى تكميلية وهي المنهج التحليلي ، المقارن ، التأصيلي ، نلجم إلية كلما استوجب منا البحث ذلك. فيمكن أن نلحظ المنهج الوصفي في البحث من خلال قيامنا بوصف ظاهرة جرائم الحاسوب الآلي وتحديد بعض المفاهيم التي تقوم عليها، وكذا قيامنا بوصف المفاهيم الخاصة بالإجراءات المستعملة في استخلاص الدليل والصعوبات التي تواجهها.

كما يمكن ملاحظة المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض المفاهيم والغوص في جزئياتها وطرحها بشكل من التفصيل والتشريح لما بدا لنا من أهميتها.

بينما يتمثل المنهج المقارن في المقارنة بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، وذلك بذكر كل منهما على حدا ورؤيه مدى الاتفاق والاختلاف بينهما .

بينما المنهج التأصيلي يمكن ملاحظته من خلال التأصيل لبعض المسائل و الأمور التي فيها خلاف وردها إلى مصدرها رغم ما يكون بشأنها من خلاف فقهي مع الترجيح في بعض المسائل

إن أمكن وإن لم يكن كذلك نشير إليها على سبيل الإشارة ، بحسب الدليل الأقوى الذي يكون لدى أطراف الخلاف.

2- منهجية البحث:

- أ- عزو الآيات إلى سورها وأرقامها وذلك في الحاشية .
- ب- التخريج في الأحاديث يكون بالاكتفاء من الصحيحين أو أحدهما عند وجودها في أكثر من كتاب تخريج ، وما كان من غيره نقلت الحكم عليه ما استطعت.
- ت- في التعريف ، يكون بداية بالتعريف اللغوي ومن ثم الاصطلاحى عند فقهاء الشريعة الإسلامية ومن ثم التعريف بها في الاصطلاح القانوني .
- ث- في التوثيق من المصادر والمراجع حاولت نقل النصوص والبيانات بدقة وعنابة متناهية ، وفي النصوص الفقهية نقلتها مع مراعاة الترتيب الزمني بين المذاهب .
- ج- عند وجود أي خلاف في مسألة ما حاولت نقل أقوال المذاهب والفقهاء وإحالته إلى أهله ، مع الردود حول المسألة ، وإن كان هناك من رأي راجح نقلته مع السبب.
- ح- في المسائل الفقهية اقتصرت على المذاهب الأربع فقط.

خطة البحث:

لقد كانت الخطة في هذا البحث مكونة من ثلاثة فصول ، حيث حاولت في الفصل الأول الوقوف على تحديد الإطار العام لجرائم الحاسوب ، أين وقفنا على المفهوم جرائم الحاسوب والاختلافات القائمة حول إعطاء تعريف موحد بين البلدان والدول ، كما أبرزت فيه خصائصها وأنواعها وكذلك بنت ماهية مرتكبي جرائم الحاسوب الآلي أين رأينا فئات مرتكبي جرائم الحاسوب والخصائص التي يمتازون بها عن غيرهم من الجرميين التقليديين .

وفي الفصل الثاني درسنا فيه الدليل الرقمي وكذلك إجراءات استخلاص الأدلة الرقمية وكان ذلك بشيء من التفصيل ، ولقد رأينا تقسيمات الدليل الرقمي وأشكاله والصور التي يقوم عليها غير أنه في إجراءات استخلاص الدليل الرقمي كما قلنا سابقاً أن الإجراءات التقليدية والعادلة لم تعد تستطع أن تلبي الحاجة لإقامة الدليل على مرتكب الجريمة نظراً لحداثة هكذا نوع من الجرائم وعلى اعتبار أن القوانين لم تأخذ في عين الاعتبار عند تشريعها هاته الجرائم من أجل إعطاء مرونة

لهاته القوانين وتشريع وسن النصوص التي تكفل إقامة الدليل ،على غير الشريعة الإسلامية التي راعت هكذا حجة ،من خلال باب القرآن ،ولكن بالنظر إلى المشرع الجزائري قد تدارك الموقف من خلال القانون 04/09 المتضمن "القواعد الخاصة من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها" .

أما عن الفصل الثالث فقد خصصته للعقوبات على جرائم الحاسوب ،فكان ذلك في مبحثين ،الأول منها تحت عنوان مفهوم العقوبة سواء من خلال الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي ،كما رأينا أيضا التقسيمات لهاته العقوبات ،ولقد عرفنا من خلال هذا البحث أن هناك اختلافات كما أن يوجد اتفاق سواء من ناحية المفهوم أو التقسيم العام للعقوبة ،أما البحث الثاني فكان للعقوبات على جرائم الحاسوب الآلي من خلال التقسيم الأول للجريمة المعلوماتية .
وتتمثل خطة البحث كالتالي :

مقدمة

الفصل الأول: ماهية جرائم الحاسوب

المبحث الأول: مفهوم جرائم الحاسوب الآلي

المطلب الأول: تعريف جرائم الحاسوب

المطلب الثاني: خصائص جرائم الحاسوب

المطلب الثاني: أنواع جرائم الحاسوب

المبحث الثاني: ماهية مرتكبي جرائم الحاسوب

المطلب الأول: سمات مرتكبي جرائم الحاسوب

المطلب الثاني: أصناف مرتكبي جرائم الحاسوب

المطلب الثالث: دوافع ارتكاب جرائم الحاسوب

الفصل الثاني: التحقيق في جرائم الحاسوب

المبحث الأول: ماهية الدليل الرقمي

المطلب الأول: مفهوم الدليل الرقمي

المطلب الثاني: أنواع وأشكال الدليل الرقمي

المطلب الثالث: حجية الدليل الرقمي

المبحث الثاني: إجراءات التحقيق في جرائم الحاسوب

المطلب الأول: الإجراءات التقليدية لاستخلاص الدليل الرقمي

المطلب الثاني: القواعد الإجرائية الحديثة لاستخلاص الدليل الرقمي

الفصل الثالث: موقف الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري من جرائم الكمبيوتر

المبحث الأول: ماهية العقوبة

المطلب الأول: مفهوم العقوبة

المطلب الثاني: أنواع العقوبة

المبحث الثاني: مواجهة جرائم الكمبيوتر من الناحية الشرعية والقانونية

المطلب الأول: العقوبات على جرائم الكمبيوتر الواقعة بواسطة النظم الحاسوبية

المطلب الثاني: العقوبات على جرائم الكمبيوتر الواقعة على النظم الحاسوبية

خاتمة

الفصل الأول:

ماهية جرائم الحاسوب

المبحث الأول: مفهوم جرائم الحاسوب

المبحث الثاني: ماهية مرتكبي جرائم الحاسوب

أولاً: تمهيد

المعلومة من أعلى الأشياء في الوجود ومن يملك المعلومة فقد امتلك القوة وزادت قوة المعلومة باقتراحها بوسائل الاتصال من بينها الانترنت وكما جاءت هذه الأخيرة بایجابيات خدمت المجتمع أفرزت في نفس الوقت سلبيات أساءت للمجتمع وخلقت ما يسمى بجرائم الحاسوب الآلي و مرتكبي هذا النوع من الجرائم ، حيث أن موضوع جرائم الكمبيوتر يعتبر بحد ذاته موضوع الساعة ومشكل كل الدول العامة ولاسيما الجزائر وتزداد أهمية تلك المسألة أمام الطابع الدولي والعالمي لشبكة الإنترت فهذه الأخيرة تعتبر سلاح ذو حدين، يعمل بين جنبيه الظلمة والنور ويعكس وجهي الخير والشر في الإنسان، فهو وسيلة للربط والاتصال والتقارب وتبادل المعلومات والمنافع بين بني الإنسان إلا أنه يمكن أن يكون أداة تزوير وتضليل ولب الرذيلة والتعدى على حقوق الآخرين، لذا ظهرت الحاجة الماسة في الحد من هذا الجانب المظلم .

ومن خلال هذا سنتطرق إلى جرائم الحاسوب من خلال البحث الأول بعنوان مفهوم جرائم الحاسوب وتحت هذا البحث ثلاثة مطالب ، وسيكون المطلب الأول لتعريف جرائم الحاسوب ، أما المطلب الثاني تحت مسمى خصائص جرائم الحاسوب ، وعن المطلب الثالث سيكون لأنواع جرائم الحاسوب.

أما البحث الثاني خصصته لمرتكبي جرائم الحاسوب وتحته هو الآخر ثلاثة مطالب ، الأول لسمات مرتكبي جرائم الحاسوب الآلي ، والثاني لفئات مرتكبي جرائم الحاسوب ، والثالث هو للدوافع التي تكون وراء ارتكاب جريمته.

المبحث الأول: مفهوم جرائم الحاسوب

تعالّدت تعريفات جرائم الحاسوب و تبأّنت فيما بينها ضيقاً و اتساعاً و قد أسف ذلك عن تعدد إيجاد فهم مشترك لظاهرة جرائم الحاسوب الآلي ، و ما يستتبع ذلك من تسهيل التوصل إلى الحلول المناسبة لمواجهتها . و سوف نخاول من خلال هذا المبحث الوصول إلى تعريف يتلاءم مع طبيعة جرائم الحاسوب (المطلب الأول)، لنتنقل بعد ذلك إلى خصائص هذه الجريمة (المطلب الثاني) ، ثم إلى أنواع جرائم الحاسوب (المطلب الثالث) .

المطلب الأول: تعريف جرائم الحاسوب .

ويتكون هذا المطلب من الفروع الآتية:

الفرع الأول: تعريفها لغة:

1- الجريمة: في اللغة من الفعل جرم، بمعنى تعدى، والمصدر: الجرم، وهو التعدى والذنب،
يقال: جرم يجرم جرماً، وأجرم واجترم، فهو مجرم.
وتحرم علي فلان: أي ادعى علي ذنباً لم أفعله، وجرم عليهم جريمة أي جنى عليهم حناء،
فالجاري: الجاني، وال مجرم: المذنب.

وتطلق الجريمة على النواة، وعلى الكاسب؛ يقال: جرم النخل جرماً وجراماً، أي جنى ثره،
ويقال: جرم يجرم، أي كسب، والعرب يقولون فلان جريمة أهله: أي كاسبهم.¹
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَيْ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا﴾².
من خلال ذلك نقول: إنه متى أطلق لفظ الجريمة، فإنه ينصرف إلى المعنى الجنائي، وهو
ال تعدى والتهجم، وهذا ما نقصده.

(¹)- جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب . ج 12 (ط: 3 ; بيروت: دار صادر ، 1414هـ) ، ص 91-92 ; و اسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية . تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار ج 5 (ط: 2 ; بيروت: دار العلم للملائين ، 1319هـ/1979م) ، ص 1886-1885.

(²)- الروم : 41.

الفرع الثاني: تعريفها اصطلاحاً.

ونقوم فيه بتعريفها في الاصطلاح الفقهي ثم في الاصطلاح القانوني.

1- تعريفها عند الفقهاء في لشريعة الإسلامية:-

(أ)- عَرَفَ الماوردي¹ ، الجرائم بقوله:

"الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير".²

(ب)- وأورد أبو يعلى الفراء³ ، نحو هذا بقوله: "الجرائم محظورات بالشرع زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير".⁴

و المقصود بالمحظورات الشرعية هو ترك المأمور به شرعاً و فعل المنهي عنه شرعاً ، أي أن الجريمة تحصل بمعصية الله تبارك و تعالى إما بترك ما أمر به أو بارتكاب ما نهى عنه .

فالجريمة بمعناها العام في الفقه: " فعل ما نهى الله تعالى عنه ، وعصيان ما أمر الله تعالى به ، أو بعبارة أخرى عصيان ما أمر الله به بحكم الشع الحنيف ، أو هي إتيان فعل مُحْمَّمٌ عاقب على فعله ، أو ترك واجب عاقب على تركه".⁵

2- تعريفها في القانون:

تعرف الجريمة في القانون: "كل عمل أو امتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية".⁶

¹)- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ، الشهير بالماوردي. مفكر إسلامي. ولد سنة 364هـ / 969م ، من وجوه فقهاء الشافعية وإمام في الفقه والأصول والتفسير، وبصیر بالعربية ، له مصنفات كثيرة كالحاوی و الأحكام السلطانية ، مات سنة 450هـ/1058م. (خير الدين الزركلي ، الأعلام الزركلي . (ط: 15؛ ل.م: دار العلم للملائين 2002م)، ص315.

²)- علي بن حبيب الماوردي ، الأحكام السلطانية ، (ل.ط ؛ بيروت:دار الكتب العلمية ، 1389هـ) ، ص 219.

³)- محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد الفراء القاضي ، أبو يعلى الحنبلی ، ولد سنة 380هـ / 990م ، شیخ المذاہلۃ فی عصره ، کان فقیہلورعً زاهداً متبحراً فی العلم ، له عدۃ مؤلفات منها الأحكام السلطانية ، والکفایة فی الأصول و أحكام القرآن ، مات سنة 458هـ/1066م. (خیر الدین الزركلی ، الأعلام للزركلی ج 7 ، المرجع السابق ، ص 24)

⁴)- محمد بن الحسن أبو يعلى ، الأحكام السلطانية . تحقيق محمد حامد الفقي ، (ط: 2 ؛ بيروت :دار الكتاب العلمية ، 1427هـ/2000م) ، ص 257.

⁵)- محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (ل.ط ؛ القاهرة: دار الفكر العربي ، د.ت) ، ص 25 ؛ و محمد أحمد المشهداني ، الوجيز في التشريع الجنائي الإسلامي (ط: 1 ؛ الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 23.

⁶)- أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائري العام (ط: 5 ؛ الجزائر: دار هومة ، 2007م) ، ص 21.

وهو التعريف الذي يستند على عناصر الجريمة إلى جانب بيانه لأثرها (السلوك، و السلوك غير المشروع وفق القانون الإرادة الجنائية و أثرها العقوبة أو التدبير الذي يفرضه القانون) ، و هي الأوصاف التي تميز بين الجريمة عموما ، و بين الأفعال المستهجنة في نطاق الألحاد أو الجرائم المدنية أو التأديبية.

وعرفها البعض الآخر: " عدوان على مصلحة يحميها القانون ويختص القانون الجنائي بالنص عليها وبيان أركانها والعقوبة المقررة لفاعليها " .¹

3- تعريف الحاسوب:

" هو جهاز الكتروني يقوم باستقبال البيانات وتخزينها ومن ثم إجراء مجموعة من العمليات الحسابية والمنطقية عليها وفقاً لسلسلة من التعليمات (البرامج) المحتزنة في ذاكرته ، ومن ثم يقوم بإخراج نتائج المعالجة على وحدات الإخراج المختلفة " .²

الفرع الثالث: تعريف جرائم الحاسوب كمركب إضافي.

إن المشكلة الأولى و الأساسية التي تعرّض ظاهرة جرائم الحاسوب هي عدم وجود تعريف مجمع عليه لهذه الجرائم، وذلك لغياب تعريف قانوني لجرائم الكمبيوتر عند جل التشريعات ، إلا أنه قد بذل الفقهاء من أجل ذلك عدة محاولات لتعريف هذه الجريمة، اتجهت بعضها إلى التضييق من مفهوم هذه الجريمة بتقليل الحالات التي يمكن أن يتصرف النشاط الإجرامي لها، و البعض الآخر ذهب إلى التوسيع من مفهوم الجريمة المعلوماتية حتى أنه يمكن القول أنه يدخل في عددها في كثير من الأحيان أفعال لا يمكن أن تعد من قبيل جرائم الحاسوب الآلي.

وذهب البعض من الفقهاء إلى ترجيح عدم وضع تعريف بحجة أن هذا النوع من الجرائم ما هو إلا جريمة تقليدية ترتكب بأسلوب الكتروني .³

وما لا شك فيه أن عدم وضع تعريف لجرائم الحاسوب الآلي يثير العديد من المشاكل لعل أهمها، صعوبة مواجهتها وتعذر إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لمكافحتها .

¹)- حسنين عبيد، الجريمة الدولية (لا. ط؛ مصر: دار النهضة العربية ، 1990م) ، ص 45 .

²)- طارق الشدي، آلية البناء الأمني لنظم المعلومات (لا. ط؛ الرياض: دار الوطن للطباعة والنشر، 1421هـ) ، ص 03 .

³)- خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الالكترونية (لا. ط؛ لا م: دار الفكر الجامعي ، 2008م) ، ص 40-41 .

فيما يلي سنعرض أهم آراء الفقه التي حاولت سد الفراغ التشريعي ووضع تعريف محدد للجريمة المعلوماتية على النحو الآتي:

1- الاتجاه المضيق لتعريف جرائم الحاسوب.

يعرف أنصار هذا الاتجاه جرائم الكمبيوتر بأنها" : كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيا الحاسوب الآلية بقدر كبير لازما لارتكابه من ناحية، وللاحقة وتحقيقه من ناحية أخرى".¹

كما أن لدى أنصار هذا الاتجاه عدة تعاريف أخرى منها : " نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسوب الآلي أو تلك التي يتم تحويلها عن طريقه".²

ويعرفها كذلك بأنها: " أي عمل غير قانوني مستخدم فيه الحاسوب كأداة أو موضوع للجريمة وفقاً".³

فحسب هذه التعريفات يجب أن تتوافر معرفة كبيرة بتقنيات الحاسوب ليس فقط لارتكاب الجريمة بل كذلك للاحقة والتحقيق فيها ، ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن الجرائم التي تفتقر إلى هذا القدر من المعرفة تعد جرائم عادية تخضع للنصوص التقليدية للقوانين الجنائية، ومن ثم فلا حاجة إلى نصوص جديدة لتجريمتها.⁴

2- الاتجاه الموسع لتعريف جرائم الحاسوب.

على عكس الاتجاه السابق، يرى فريق آخر من الفقهاء ضرورة التوسيع من مفهوم هذه الجريمة وتحتفل مواقفهم حسب نظرتهم إلى الدرجة التي يمكن أن تمت إلية جرائم الحاسوب.

(¹)- سفيان سوير ، جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 12.

(²)- هشام محمد فريد رستم ، " جريمة الحاسوب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة " . مجلة الدراسات القانونية، مصر:جامعة أسيوط ، ع 17 ، 1995م ، ص 31.

(³)- عبد الله الشهري ، المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسوب . (دراسة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة غير منشورة) ، جامعة الملك سعود: الرياض ، السعودية ، 1421هـ ، ص 30.

(⁴)- نائلة عادل قورة ، جرائم الحاسوب الآلي الاقتصادية (ط: 1 ؛ سوريا : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005م) ، ص 29.

فيعرف فريق من الفقهاء جرائم الكمبيوتر بأنها: "كل فعل أو امتناع عمدي، ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية يهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية".¹

أو هي: " كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب ".² من خلال هذه التعريفات يتبين لنا أن هذا الاتجاه يوسع من مفهوم جرائم الكمبيوتر، حيث أن مجرد مشاركة الحاسوب الآلي في السلوك الإجرامي يضفي عليه وصف جرائم الكمبيوتر و من تم يتضح لنا صعوبة قبول هذا التوجه، فجهاز الحاسوب الآلي قد لا يعدو أن يكون مخلاً تقليدياً في بعض الجرائم كسرقة الحاسوب ذاته أو الأقراص أو الأسطوانات المعنطة أو اللواحق على سبيل المثال، ومن ثم لا يمكن إعطاء وصف جرائم الكمبيوتر على سلوك الفاعل مجرد أن الحاسوب الآلي أو أي من مكوناته كانوا مخلاً للجريمة.³

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها قد أغفلت جانباً على قدر كبير من الأهمية في تعريف جرائم الكمبيوتر ألا وهو الدور الكبير الذي يقوم به الحاسوب الآلي في هذه الجريمة، فمن المتفق عليه أن الجريمة الحاسوبية قد تتخذ أحد المظاهرتين، يتمثل الأول في استخدام الحاسوب الآلي كوسيلة لارتكاب الجريمة، و الثاني في الاعتداء على الحاسوب الآلي ذاته، ونجد أن كلاً من الاتجاهين قد غالى بنظرته لجرائم الكمبيوتر بحسب رأيته لها وهذا ما جعل التعريف التي قدموها قاصرة على التعريف والتوصيف الحقيقي لجرائم الكمبيوتر .

3- التعريف المختار.

باستقرارنا لمختلف التعريفات نجد أن الذي تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص باستبيان الغش المعلوماتي عام 1982 هو الأقرب لتوصيف جرائم الكمبيوتر والذي ينص بأنها: " كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية و المعنوية يكون ناتحاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية ".⁴

ومن أهم مميزات هذا التعريف ما يأتي:

(¹)- فتيبة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات .(مذكرة لليل شهادة المحستير في القانون العام) ، جامعة تلمسان : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2011/2012م ، ص 39 .

(²)- هشام محمد فريد رستم ، جريمة الحاسوب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة ، مرجع سابق ، ص 29 .

(³)- نائلة عادل محمد فريد قورة ، جرائم الحاسوب الآلي الاقتصادية ، مرجع سابق ، 30-31 .

(⁴)- أحمد خليفة الملطف ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 87 .

- (أ)- تحديد ماهية السلوك الإجرامي للجريمة التي قد تقع به، إذ شمل كل من الفعل الإيجابي والسلوك السلبي المتمثل في الامتناع.
- (ب)- تعريف واسع يتبع الإحاطة الشاملة قدر الإمكان بظاهرة الجرائم التقنية و ذلك لربطه بين الجريمة و أي تدخل للتقنية الرقمية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- (ج)- يتيح إمكانية التعامل مع التطورات المستقبلية التقنية.
- و نستخلص مما سبق أن اختلاف الفقه في وضع تعريف جرائم الكمبيوتر مرده الاختلاف في المعيار المعتمد عليه و الزاوية التي ينظر إليها كل اتجاه إلى هاته الجريمة.

المطلب الثاني: خصائص جرائم الحاسوب .

إن ارتباط جهاز الحاسوب بشبكة الانترنت، أضفى عليها مجموعة من الخصائص والسمات المميزة التي ميزتها عن الجرائم التقليدية ولعل من أهمها ما يأتي:

1- جرائم ترتكب بواسطة الحاسوب الآلي:

الحاسب الآلي أداة الجريمة لأنه يمكن الشخص من الدخول على شبكة الانترنت وقيامه بتنفيذ جريمة أيًّا كان نوعها بمعنى أن الحاسوب الآلي هو الأداة الوحيدة لارتكابها أي جريمة من الجرائم التي ترتكب على شبكة الانترنت.¹

2- جرائم الحاسوب متعددة الحدود أو جريمة عابرة للدول:

فالقدرة التي تتمتع بها الحاسوبات الآلية في نقل و تبادل كميات كبيرة من المعلومات بين أنظمة يفصل بينهاآلاف الأميال، قد أدت إلى نتيجة مؤداها أن أماكن متعددة من دول مختلفة قد تتأثر بجرائم الكمبيوتر الواحدة في آن واحد ، كما أن السرعة المائلة التي يتم من خلالها تنفيذ هذا النوع من الجرائم و حجم المعلومات و الأموال المستهدفة و المسافة التي قد تفصل الجاني عن هذه المعلومات و الأموال، قد ميزت جرائم الحاسوب عن الجرائم التقليدية بصورة كبيرة.²

¹-(فتحة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 42).

²-(سفيان سوير ، جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 20).

جريمة داخلية في حقيقتها مضافاً إليها بعد الدولي الذي أشرنا إليه وهو ارتكاب الجريمة عبر عدة دول وتلك واقعة مادية تمثل في نظرنا ظرفة ملكانية مصاحبةً للجريمة.¹

3- جرائم الحاسوب جرائم مستحدثة:

تعد جرائم الحاسوب من أبرز الجرائم الجديدة التي يمكن أن تشكل أخطاراً جسيمة في ظل العولمة، فلا غرابة أن تعتبر جرائم الكمبيوتر من الجرائم المستحدثة، بحيث أن التقدم التكنولوجي الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية جعل العالم بمثابة قرية صغيرة بحيث نجد أن هذا التقدم بقدراته وإمكانياته قد تجاوز وفاق أجهزة الدولة الرقابية، وأكثر من ذلك فإنه قد أضعف من قدرات أجهزة الدولة في تطبيق قوانينها، التي أصبحت لا تواكب هذا التطور، وبالتالي هذا الضعف والعجز أصبح يهدد أمن الدولة وأمن مواطنها.²

4- صعوبة اكتشافها وإثباتها.

فجرائم الكمبيوتر في أكثر صورها خفية لا يلاحظها المجنى عليه أو لا يدرى حتى بوقوعها والإمعان في حجب السلوك المكون لها وإنفائه عن طريق التلاعب غير المأئم في النبضات أو الذبذبات الإلكترونية التي تسجل البيانات عن طريقها أمر ليس في الكثير من الأحوال بحكم توافر المعرفة والخبرة في مجال الحاسوب غالباً لدى مرتكبيها.³

فما يزيد من صعوبة إثبات هذه الجرائم هو ارتكابها عادة في الخفاء، وعدم وجود أي أثر إيجابي لما يجري خلال تنفيذها من عمليات أو أفعال إجرامية، حيث يتم بالنبضات الإلكترونية نقل المعلومات، أضف إلى ذلك إحجام مجتمع الأعمال عن الإبلاغ عنها تجنبًا للإساءة إلى السمعة وهز الثقة في كفاءة المنظمات والمؤسسات المدنية عليها كما سبق الذكر، فضلاً عن إمكانية تدمير المعلومات التي يمكن أن تستخدم كدليل في الإثبات في مدة قد تقل عن الثانية الزمنية.⁴

¹-(عمر فاروق الحسين ، المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسوب الآلي (لا. ط ؛ مصر: دار الجامعة الجديدة ، 1997م) ، ص 140).

²-(خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 51).

³-(تركي بن عبد الرحمن المويشر ، بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية. (أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة الأمنية) ، كلية الدراسات العليا: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2009 م ، ص 20).

⁴-(محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية (لا. ط ؛ مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2004م) ، ص 53-54).

5- سرعة التطور في أساليب ارتكابها.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن جرائم الكمبيوتر أسرع تطورا من التشريعات، وذلك راجع إلى التطور التكنولوجي الهائل و المتسرع والذي تحسده شبكة الإنترن特، بالإضافة إلى مختلف المؤتمرات التي يعقدها القرصنة والتي تسمح لهم بابتکار وسائل وطرق غاية في التعقيد لم تعرفها التشريعات من قبل وذلك من أجل ارتكابهم لجرائمهم ، حيث يستفيد الجرميين في مختلف من الشبكة في تبادل الأفكار والخبرات الإجرامية في ما بينهم، ويظهر لنا ذلك جليا في مختلف الواقع الإلكترونية ومنتديات القرصنة.¹

6- أعراض النخبة.

إن بعض المتخصصين يعتقدون أو يرون في تقنية الحاسوبات إن من مزايا مراكزهم الوظيفية ومهاراتهم الفنية استخدام الحاسوبات الآلية وبرامجها وتقنياتها لأغراض شخصية، أو للتباري الفكري فيما بينهم، أو ممارسة بعض الهوايات الدائرة في فلك هذه التقنية . وهو ما يعبر عنه أو يطلق عليه أعراض النخبة ، وقد يدفع ذلك بعضهم إلى التمادي في استخدام نظم الحاسوب الآلي بطريقة غير مشروعة قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم الخطيرة .²

7- الجاذبية ومغريه للمجرمين:

لما كانت جرائم الكمبيوتر جرائم سريعة التنفيذ ، إذ غالبا ما يتمثل الركن المادي فيها بضغطه معينة على الأزرار ، مع إمكانية تنفيذ ذلك عن بعد ، وأمام ضخامة الفوائد والمكاسب التي يمكن للجاني تحقيقها دون أدنى جهد ، أو خوف من فض أمره ، أمام ذلك كله شكلت هذه الجرائم إغراء كبير للمجرمين ، خصوصا لو كان الجاني موظفا في شركة تعتمد على الحاسوب الآلي ، إذ يتوفّر لديه كافة المعلومات لتحقيق أرباح طائلة ، والواقع يثبت ذلك.³

(¹)- أيمن عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية (لا. ط ؛ لا.م : لا ن ، 2005م) ، ص 26.

(²)- فتحة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 46.

(³)- أسامة أحمد المناعسة ، جرائم الحاسوب الآلي والإنترنط (ط: 1 ؛ لا.م : دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص 107.

المطلب الثالث: أنواع وصور جرائم الحاسوب:

تعددت محاولات الفقه لتحديد أنواع جرائم الحاسوب و ذلك لصعوبة حصر هذه الأنواع بصفة دقيقة بالنظر لحداثة ظهور هذه الجريمة و كذا عدم وجود تعريف عام متفق عليه لجرائم الحاسوب و تحديد مجالها و كذا بالنظر للتطور التكنولوجي في كل صوره لارتباط الوثيق بينهما. ونظراً لذلك تعددت تقسيمات جرائم الكمبيوتر إلى طوائف مختلفة تتميز كل منها بسمات خاصة بها بالنظر إلى اختلاف المعيار المعتمد في التقسيم .

و يرى البعض من الفقهاء أنه يجب مراعاة في كل محاولة لتقسيم جرائم الكمبيوتر اعتباران هما:

1- التطور المستمر الذي يطرأ على هذا النوع من الجرائم بصفة عامة .

2- معيار جرائم الحاسوب أي ما يدخل في إطار هذه الجرائم و ما يخرج منه.¹

ومراعاة لاعتبارين السابقين ذهب الفقه الرابع إلى تقسيم جرائم الحاسوب إلى طائفتين رئيسيتين بالاعتماد على محل جرائم الكمبيوتر التي تنصب على معطيات الحاسوب و تطال الحق في المعلومات بالإضافة إلى الاعتماد على الدور الذي يقوم به الحاسوب الآلي في الجريمة إذ يستخدم لاقرافها وسائل تقنية تقتضي استخدام الحاسوب الآلي.

وتتمثل الطائفة الأولى في الحاسوب الواقعة بواسطته أما الطائفة الثانية تتمثل في جرائم الحاسوب الواقعة عليها ، و هذا ما سنتطرق له بشكل من التفصيل في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: جرائم الحاسوب الواقعة بواسطته:

يشتمل هذا التصنيف أهم الجرائم التي تتصل بالحواسيب ، حيث يعد الحاسوب الآلي في هذه الطائفة من الجرائم وسيلة لتسهيل النتيجة الإجرامية و مضاعفا لجسمتها.

تعدد صور جرائم الحاسوب المرتكبة باستخدام الحاسوب بعضها ذكرها المشرع الجزائري، في حين أن البعض الآخر رأى الفقه إمكانية تطبيق القواعد القانونية القائمة في قانون العقوبات عليها، وهي كالتالي:

¹ ()- نائلة عادل محمد فريد قورة ، جرائم الحاسوب الآلي الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 256 .

١- الجرائم الحاسوب الواقعة على الأشخاص الطبيعية:

ويشمل هذا القسم من الجرائم الواقعة على حقوق الملكية الفكرية والأدبية، وأما القسم الثاني يكمن في الجرائم الواقعة على حرمة الحياة الخاصة.

(أ)- الجرائم الحاسوب الواقعة على حقوق الملكية الفكرية والأدبية:

يمكن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية والأدبية ، وذلك باستخدام الحاسوب في السطو على بنوك المعلومات التي تتضمنها برامج نظام معلوماتي آخر ، أو حالة تخزين واستخدام هذه المعلومات فيها دون إذن صاحبها، ذلك أن استخدام معلومة معينة دون إذن صاحبها يتضمن اعتداء على حق من الحقوق المعنوية إضافة إلى كونه اعتداء على قيمتها المالية كون أن للمعلومة قيمة أدبية بجانب قيمتها المادية .^١

على الرغم من اختلاف الفقه في القول بحق التأليف، غير أنه الراجح منه أنه معتبر شرعا ، وبالتالي جواز العائد المالي للمصنف وضرورة تحرير المعتدين عليه ، وكذلك هو الحال بالنسبة للقوانين سواء الداخلية أو الدولية ، ولعل من أبرز مظاهر الحماية تتجلى كالتالي:

١- من الشريعة الإسلامية:

حيث نجد الكثير من مظاهر الحماية للمصنف سنتصر على ذكر القليل من هاته الأدلة ومنها:

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا الْنَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.^٢

وقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^٣ ﴿وَأَن سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾.

ووجه الدلالة في الآية الأولى: أنها نحت عن إنقاص حقوق الناس فالواجب أن يوفى حقهم مادياً أو معنوياً ، وعليه لا يجوز الانتقاص من حق المؤلف جزءاً أو كل ، حيث عدم الاعتراف بحق المؤلف هو بخس ليس لحقه فقط، بل لشخصه ، والنهي في الآية هو للتحريم ، فحرم بخس حق

^١-(أ)-أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 184.

^٢-(أ)-الأعراف: 85.

^٣-(أ)-النحو : 38-39.

المؤلف بإنكاره ، كما أن الكلمة أشياء في الآية كلمة عامة لا تقتيد بأعيان دون غيرهم ، فيدخل فيها كل شيء ، بما فيها حق التأليف .¹

أما وجه الدلاله في الآية ، أنها صريحة على عدم اقتصار الجزاء على الآخرة ، فلا يلزم من نوال الإنسان لأجره في الآخرة حرمانه من حقه في الدنيا ، وإلا أدى ذلك إلى انقطاع الحقوق واحتلال نظم العيش ، التأليف واحد من هاته الحقوق ، فأقل ما يجزى به المؤلف في الدنيا حماية حقوقه .²

أما من السنة بحد الكثير من الأحاديث في هذا الموضوع نقتصر على حديثين فقط ، ومنها :

قوله صلى الله عليه وسلم : ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة حاربة أو علم ينفع به، أو ولد صالح يدعو له)).³

وقوله صلى الله عليه وسلم : ((لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه)).⁴
أما عن وجه الدلاله في الحديث الأول ، أنه يؤكد انفصال الأثر العلمي عن صاحبه ، واستقلاله في نظر الشرع ، بدليل عدم بطلانه بعد وفاته ، واستمرار أجره عليه مادام نفعه وأثره قائم ، فصار الإنتاج المبتكر في ذاته ، والمؤلف تابع لأثره مثاب عليه .⁵

ذكر الحديث حرمة الاعتداء على أموال الآخرين ، فأوجب أخذ الإذن منهم ، وكذا في حق المؤلف يلزم عدم الاعتداء على مؤلفاته بالنسخ ، أو الطباعة ، إلا بموافقته ، وما يدعم هذا الاتجاه أن المنافع تعد أموالا عند جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية والحنابلة ، وهي من

(¹) - فتحي الدرني ، حق الابتكار في الفقه الإسلامي والمقارن (لا. ط ; بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1401هـ) ، ص 32-31.

(²) - عبير علي محمد النجار ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي . (مذكرة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن ، الجامعة الإسلامية بغزة : كلية الشريعة والقانون ، فلسطين ، 1430هـ / 2009م ، ص 38 .

(³) - مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري ت 261هـ ، الجامع الصحيح . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، ج 3 (لا. ط) ; بيروت: دار إحياء التراث العربي ، لا. ت) كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من ثواب بعد وفاته ، ص 1249 .

(⁴) - أخرجه: أحمد بن حسين البيهقي ت 458هـ ، السنن الكبرى . تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ج 6 (ط: 3) ; بيروت : دار الكتب العلمية ، 1424هـ / 2003م) ، كتاب الغصب ، باب من غصب لoha ، ص 165 .

(⁵) - عبير علي محمد النجار ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 39 .

الحقوق المعنوية ، وبالتالي الإنتاج الذهني يمثل منفعة من منافع الإنسان ، فيعد مالا ، ويصبح المعاوضة عن شرعا.¹

2- من القوانين الداخلية:

قد نص المشرع الجزائري على حقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع من خلال عدة نصوص قانونية نذكر من بينها:

أ- من الدستور حيث يعتبر الوثيقة القانون الأعلى في البلاد ، والذي نص في إحدى مواده على الآتي: "حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي مضمونة للمواطن ، حقوق المؤلف يحميها القانون ، لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي".²

ب- الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19/07/2003م المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة والذي يتتألف من 164 مادة وينقسم إلى المحاور الآتية: المحور الأول هو للتعريف بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ، أما المحور الثاني المصنفات الأدبية والفنية الحممية وغير الحممية ، والمحور الثالث هو العقوبات الناجمة عن المساس بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة .

ج- الأمر رقم 07/03 المؤرخ في 19/07/2003م المتعلق ببراءة الاختراع.

(ب)- الجرائم الواقعة على الحياة الخاصة:

إن الحق في حرمة الحياة الخاصة يمثل في الوقت الراهن رمزا للتطور ، إلا أنه بإمعان النظر نجد أنها مشكلة قديمة قدم الإنسانية، و قد شاعت معها في مد و أخذ ، إذ اختلف الناس مع اختلاف العصور في مضمونها ، و ترتيبها على ذلك فإنه لا يمكن أن تنسب فكرة حق الفرد في حرمة حياته الخاصة إلى ثقافة محددة، بحيث أن منذ فجر التاريخ و عبر عصوره قد شغلت هذه الفكرة عقول الفلاسفة و المفكرين . وسنحاول من خلال هذه الجزئية إبراز أهم مظاهر الحماية سواء من الشريعة الإسلامية أو من القوانين الداخلية ، للحق في الحياة الخاصة .

¹)- أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية م 13 (ل.ط) ، السعودية: دار العاصمة 1419، 1999هـ ، ص 188.

²)- سفيان سوير ، جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 34.

1- من الشريعة الإسلامية:

ولعل من أبرز هذه المظاهر في الشريعة الإسلامية كالتالي:

من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَعِذُنَّكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمُ الَّذِينَ لَمْ يَتَلَقَّوْهُ الْحُلْمُ مِنْكُمْ ثُلَّثَ مَرَّاتٍ﴾¹.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَجْتَبْنُوكُمْ كَثِيرًا مِّنَ الظُّنُنِ إِنَّ بَعْضَ أَظْنَنِ إِثْمٍ وَلَا تَجْسِسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾².

ووجه الدلالة في الآية الأولى أن الشريعة الإسلامية قد كفلت حرمة الحياة الخاصة للإنسان، سواء أكان داخل بيته أو خارجه، أي يكون للإنسان حياته الخاصة في أثناء وجوده في منزله، و حتى اتجاه أفراد أسرته الذين يقيمون معه تحت سقف واحد، سواء أكانوا من الأقارب أو من الغير ولا يحل لأحد أن يتغافل على الحياة الخاصة للأفراد بالاستئصات، أو التجسس، على الدور ولو بالنظر من قريب، أو من بعيد، بمنظار أو بدونه.³

أما عن وجه الدلالة في الآية الثانية ، حيث شملت نهي صريح عن التجسس ، والنهي للتحريم ، وهنا التحريم يشمل سواء بالطرق التقليدية ، أو باستعمال الوسائل الحديثة .⁴

أما من السنة نجد الكثير من الأحاديث ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر قوله صلى الله عليه وسلم: ((إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحسدوا، ولا تبغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا)).⁵

(¹)- التور : 58.

(²)- الحجرات : 12.

(³)- فضيلة عاقلي ، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة .(بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص) ، جامعة الإخوة متورى: كلية الحقوق ، قسنطينة ، 2011/2012م ، ص 18.

(⁴)- محمد رakan الدغمي ، التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية (ط: 3 ؛ القاهرة: دار السلام ، 1427هـ/2006م) ، ص 141.

(⁵)- محمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ ، الجامع الصحيح. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ج3 (ط:1 ؛ ل.م: دار البيان الحديثية، 1423هـ/2003م) ، كتاب الأدب ، باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تحسسوا ص 151.

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه . أنه قال: ((لو أن امرأ اطلع عليك من غير إذن فحذفه بعضا ففقات عينه ، لم يكن عليك جناح)).¹

ووجه الدلالة في الحديث الأول بأن الظن المنهي عنه إنما هو التهمة بدون قرينة حال تدل عليه، والتحدث بما يظنه ، فقد يقع

له خاطر التهمة ابتداء ويريد أن يتजسس خبر ذلك ويبحث عنه، ويتبصر ويستمع لتحقيق ما وقع له من تلك التهمة.²

وكذلك فإن الجريمة تعظم إذا كان التنصت بهدف الحصول على الصوت لإعادة دبلجته، ومعالجته؛ ليتم نشره بكلمات جديدة، ويتم استعماله في طرق شتى .³

أما عن وجه الدلالة في الحديث الثاني على أن الإسلام قد حفظ للإنسان حرمة مسكنه، فقد حرم محاولة التلصص، واحتلاس النظر من خلال فتحات الأبواب؛ لكشف أسرار من في المنزل.⁴

حيث دل الحديث على جواز رمي من يتتجسس على الآخرين، حتى وإن أدى الرمي إلى قلع عين الناظر، إن لم يندفع بما دون ذلك، ولا دية على الرامي، وفي ذلك دليل على حرمة التجسس

5.

(¹)- محمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ ، الجامع الصحيح ج 4، مرجع سابق ، باب من اطلع في بيت قوم ففقوأ عينه فلا دية له ، ص 333.

(²)- محمد بن إسماعيل الصنعاني ، سبل السلام ج 4 (لا. ط) ، بيروت: دار الحديث ، لا. ت) ، ص 326.

(³)- نهاد فاروق عباس ، "الحماية الجنائية الم موضوعية للحياة الخاصة من جرائم الإنترن特 في التشريع المصري " . مجلة الإدراة العامة ، مصر: لا.ن ، ع 1 ، 01-02-2006م ، ص 111.

(⁴)- محمد رakan الدغمي ، التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 143.

(⁵)- أحمد بن علي العسقلاني ، فتح النار بشرح صحيح البخاري ج 12 (ط:1) ، مصر: مكتبة مصر ، 1421هـ/2001م ، ص 343.

2- من القوانين الداخلية:

الحق في الحياة الخاصة هو أحد الحقوق اللصيقة بالشخصية التي تثبت للإنسان مجرد كونه إنسانا، فهناك من يجعل حياته الخاصة كتابا مفتوحا وهناك من يجعلها سرا غامضا، كما يختلف مضمون الحياة الخاصة من مجتمع لآخر نتيجة لاختلاف القيم الأخلاقية والتقاليد والثقافة والدين، مع وجوب التأكيد على أن الخلاف ينصب على نطاق الحق في الحياة الخاصة لكنه لا يمتد إلى الحق في الخصوصية فهو حقيقة مؤكدة لجميع الأفراد في كل المجتمعات.¹

ولقد كفلت جل الدول الحياة الخاصة لمواطنيها بالحماية، وقد حذا الدستور الجزائري حذو الدساتير الدولية بحرصه على حماية الحياة الخاصة للمواطنين ، حيث نصت عليه مواد الدستور، المادة 34 تنص على أنه: " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان...". و نص المادة 39: " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميهما القانون . سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة".

أما عن قانون العقوبات فنجد أنه قد جرم أفعال تمس الحياة الخاصة للأشخاص كجريمة الوشية الكاذبة في المادة (300 ق ع ج) ، و جريمة إفشاء السر المهني في غير الحالات المحددة قانونا في المادة (301 ق ع ج) ، كذلك جريمة إتلاف الرسائل أو المراسلات الموجهة للغير وفضحها مع سوء النية في المادة (303 و 137 ق ع ج) ، وأيضا نفس الحالة في جرائم القدف والسب التي تمس الاعتبار والشرف من خلال المواد (من 296 إلى 299 ق ع ج) .

وبالنسبة للقانون رقم 03/2000 المؤرخ في 02 أوت 2000 م، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد نصت المادة 127 منه في الفصل المتعلق بالأحكام الجزائية على ما يلي: " تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة 137 من قانون العقوبات على كل شخص مرخص له بتقديم خدمة البريد السريع الدولي أو كل عون يعمل لديه والذي في إطار ممارسة مهامه، يفتح أو يحول أو يخرب البريد أو ينتهك سرية المراسلات أو يساعد في ارتكاب هذه الأفعال".

¹-(مريم أحمد مسعود ، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09 . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2013/2012 م ، ص 25).

2- الجرائم الواقعة على النظم الحاسوبية الأخرى:

هذا النوع من الجرائم يقتصر في غالب الأحيان على الولوج المادي من جانب الشخص في مركز المعالجة المعلوماتية ، أو استخدام أداة إلكترونية معينة تسمح بالتقاط المعلومات و التصنيف عليها لدى النظم الحاسوبية الأخرى بالإضافة إلى إساءة استخدام البطاقات الائتمانية و سوف نبين هاتين الصورتين كالتالي:

(أ)- الولوج غير المشروع للمعلومات المعالجة آليا:

وهذه الصورة تنقسم بدورها إلى فترين . الفتنة الأولى هو الدخول المباشر ، وأما الفتنة الثانية فهو الدخول غير المباشر ، وهو ما سنراه بشكل من التوضيح في الآتي :

وتقوم فكرة الدخول المباشر الذي يعد من أكثر الأفعال المترتبة و أسهلها تنفيذا و يتخذ عدة صور إذ يستطيع الجاني الاستيلاء على المعلومات المخزنة لدى الأنظمة الحاسوبية بعدة طرق باستخدام آلة الطباعة أو استخدام شاشة النظام أو الإطلاع على المعلومات بالقراءة على ما هو مكتوب عليها. ¹

و من أمثلة الولوج المباشر قيام موظف سابق بأحد البنوك الفدرالية الأمريكية الذي كان يعمل في نظام الحاسوب الخاص بالبنك نقل المعلومات المالية المخزنة في النظام و نقلها لرئيسه الجديد بعد حصوله على كلمة السر من زميل سابق.²

و أما الولوج غير المباشر ظهر بظهور تقنيات مستحدثة ، لها صلة بأنظمة الكمبيوتر كالمعالجة عن بعد إذ أن هذه التقنيات أدت إلى نشوء مخاطر جديدة نتيجة للإمكانيات المستحدثة للولوج والاستفسار عن بعد من مراكز الحاسوبية ، إذ أنه أثناء حركتها و بتها تكون مهددة للالتقاط والتسجيل غير المشروعين في كل لحظة كتوصيل خطوط تحويلية للالتقاط المعلومات المتواجدة ما بين نظام الحاسوب و النهاية الطرفية و إرسال المعلومات المختلسة إلى النهاية الطرفية عن طريق إشارات إلكترونية أو الولوج غير المشروع عن طريق نهاية طرفية بعيدة عن طريق نظام حاسوبي و معرفة كلمة السر أو مفتاح الشفرة المناسب.³

(¹)- أحمد الخليفة الملحظ ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 190.

(²)- محمد سامي الشوا ، ثورة المعلومات و انعكاساتها على قانون العقوبات (لا.ط ؛ مصر: دار النهضة العربية ، 1994م) ، ص 67.

(³)- أحمد الخليفة الملحظ ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 192.

أما من صور ومظاهر الحفاظ على النظام الحاسوبي في الشريعة الإسلامية من الاختراق بكافة أشكاله، سواء كان داخلي أو خارجي ، هي نفسها المظاهر المتعلقة بالحق في حرمة الحق في الحياة الخاصة .

ومن مظاهر الحماية القانونية بحد المادة 39 من الدستور المذكورة آنفا، وفي قانون العقوبات حيث جرم على الاعتداء على سرية المعلومات أيا كان شكلها وخصوصا المعلومات الرقمية المتواجدة داخل الأنظمة المعلوماتية من خلال المادة 394 مكرر من قانون العقوبات فقرة 1 بقولها: " يعاقب بالحبس ... كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك" . ونص المشرع كذلك في قانون العقوبات على حرمة إفشاء الأسرار في المادتين 301 و 302 ، وكذلك سرية المراسلات في المادة 303 دائما في قانون العقوبات.

(ب)- إساءة استخدام البطاقات الائتمانية:

وتقوم هاته الجريمة على إحدى هاتين الصورتين ، تتمثل الأولى بإساءة استخدام العميل للبطاقة الائتمانية ، أما الثانية تتمثل في إساءة استخدام الغير للبطاقة ، وفي الآتي سنحاول التطرق إلى هاته الجريمة بشكل من التفصيل.

1- إساءة العميل للبطاقة الائتمانية:

تتمثل الصورة الأولى في إساءة استخدام العميل البطاقات الائتمانية و ذلك عن طريق عدم احترام العميل المصدر إليه البطاقات الائتمانية شروط العقد المبرم بينه وبين البنك كأن يستعمل بطاقة ائتمانية انتهت مدة صلاحيتها أو بطاقة تم إلغاؤها أو الشراء بأكثر من ¹ قيمتها... الخ.

و أما الصورة الثانية تتمثل في إساءة استخدام الغير البطاقات الائتمانية كأن يقوم سارق استعمال البطاقة الائتمانية للحصول على السلع و الخدمات أو سحب مبالغ مالية بموجبها من ² أجهزة التوزيع الآلي أو السحب باستخدام بطاقات مزورة.

(¹) - سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 37.

(²) - أحمد الخليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 106.

(أ)- جريمة الاعتداء على البطاقة الائتمانية في الشريعة الإسلامية :

إن التكليف الشرعي لها عند جمهور الفقهاء هو أنها عقد ربوى مبني على الاستئثار بالبطاقة التي اتفقت أطرافها الأربع -وهم مصدرها—"البنك ، أو المنظمة ، وحامليها ، والوسيط بينهما ، والتاجر" ¹ فهي محظمة بنصوص الكتاب والسنة والإجماع.

بينما يرى بعض الفقهاء أنها وسيلة مصرية ، قد تستخدم في الحال ، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبذلك تصير حلالاً ، وقد تستخدم في الحرام مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ، مثل السحب على المكشوف ، وتحميل فوائد منهياً عنها شرعاً. ²

أن مثل هذه الآلة كغيرها من الآلات قد تستخدم في الخير أو الشر، وإن قلنا بالحرمة السابقة أو بما هو متعارف عليه وقد وضع الفقهاء يمكن من خلالها أن تحول الآلة إلى حلال صرف ومن بين هاته الشروط:

1- إصدار أو استعمال البطاقة غير المغطاة ما لم تتضمن شرط الزيادة الربوية على أصل

الدين .

2- عدم تضمينها لأي شرط من شروط منافاة لمقتضى العقد الشرعي. ³

وما أن البطاقة الائتمانية لها قيمة مالية ليس بذاتها ، بل بكونها وسيلة الحصول على المال ، إذ تقدر قيمتها المالية بما تحمله من مال ، وعليه فإن مثل هذه البطاقة تعد مالاً معنوياً مضموناً شرعاً ، فيحرم الاعتداء عليه بأي طريقة من الطرق ، وكون هذه البطاقة وسيلة مصرية بغض النظر عن الحكم العام فيها. ⁴

(ب)- جريمة الاعتداء على بطاقة الائتمان في القانون:

على غير الشريعة الإسلامية فالقانون يعتبر البطاقة الائتمانية من أهم وسائل الدفع التي يحرم الاعتداء عليها، بأي طريقة كانت بحسب [المللشروع](#) الجزائري بمقتضى أحكام قانون التأمينات

¹-(ع) عبير علي محمد النجار ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 71.

²-(ع) المرجع نفسه ، ص 74.

³-(ع) عماد الفوزان ، ضوابط البطاقة المصرفية ، بحث منشور على شبكة الانترنت (www. bankalbilad.com.sa/ar/criditcards.doc) تاريخ التصفح: 2014/04/25م.

⁴-(ع) عبير علي محمد النجار ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 75.

الاجتماعية لسنة 2008م، شدد العقوبة فيما يتعلق بالمساس الغير المشروع للبطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا.¹

وقد عاقب المشرع الجزائري، كل من يسلّم أو يستلم بهدف الاستعمال غير المشروع للبطاقة الإلكترونية كما يشمل العقاب أيضا التعديل أو الحذف الكلي أو الجزئي للمعطيات التقنية أو الإدارية المدرجة في البطاقة الإلكترونية.²

وقد أقر المشرع أيضا عقوبة للشخص المعنوي تتمثل في غرامة تساوي خمس مرات المبلغ الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي كما يحكم بمصادر الأجهزة والوسائل المستعملة وكذا غلق الحالات وأماكن الاستغلال.³

2- الجرائم الواقعه على الأسرار:

تقع هذه الجرائم باستعمال أنظمة الكمبيوتر لإفشاء الأسرار سواء كانت الأسرار عامة تخص مصالح الدولة و نظام الدفاع عنها أو أسرار خاصة تتعلق بالأفراد أو المصالح الاقتصادية للمؤسسات المختلفة أو ما يطلق عليها الأسرار المهنية ، و يتخذ هذا النوع من الجرائم صورتين الأولى تتعلق بالجرائم الواقعه على أسرار الدولة و الثانية تتعلق بالجرائم الواقعه على الأسرار المهنية.⁴ والشريعة الإسلامية كفلت حقوق مواطنها وكذا حقوق الدولة علة حد سواء ومن بين هاته المظاهر التي تبذر مدى حماية الشريعة الإسلامية لتلك الحقوق ، تحريم الاعتداء على انتهاك سرية المراسلات سواء كانت ضد الأفراد أو الدولة وقد ذكرت الأدلة في هذا الموضوع سابقا ، وكذلك حرمت التجسس بأي وسيلة ولأي هدف كان ، وكانت قد بترت على ذلك أيضا سابقا ، واستثناء من هذه القاعدة يمكن أن يكون التجسس مشروعًا في أحوال معينة ، فقد أجاز الفقهاء التجسس على المجرمين وقطع الطرق وتتبع أخبارهم.⁵

(¹)- القانون رقم 1/08 المؤرخ في 23 يناير 2008م المتمم للقانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 يوليو 1983م والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

(²)- المادة رقم 93 مكرر 2 من القانون رقم 1/08 المؤرخ في 23 يناير 2008م المتمم للقانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 يوليو 1983م والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

(³)- المادة رقم 93 مكرر 5 ، المصدر نفسه.

(⁴)- سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 38.

(⁵)- إبراهيم بن علي بن فردون ، تبصرة الحكم في أصول الأقضية ومناهج الحكم . ج 2 (ط: 1) ، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية ، 1406هـ/1986م) ، ص 171.

ومن القانون بحد أن المشرع الجزائري حرص على حماية هذه الأسرار من خلال تحريره للاعتداء عليها من خلال الباب الأول المتعلق بالجنایات و الجنح ضد الشيء العمومي من المادة 61 إلى 96 مكرر من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى المادة 394 مكرر 03 .

كما أن مختلف التشريعات حمت الأسرار المهنية ذلك أن المعلومات التي توجد داخل النظام الحاسوبي تكون ذات طبيعة سرية ، و منه يفترض توافر الثقة فيمن أوكلت إليه ، فجل التشريعات ألزمت الطبيب و المحامي بالمحافظة على الأسرار التي يقرها لها المريض أو الموكلي الدعاوى.¹

الفرع الثاني: الجرائم الواقعة على النظام الحاسوبي:

إضافة إلى جرائم الكمبيوتر التي تقع باستخدام النظام الحاسوبي هناك نوع آخر من جرائم الكمبيوتر بالاعتماد على التصنيف الذي يقوم على محل جرائم الكمبيوتر يتمثل في الجرائم الواقعة على النظام الحاسوبي التي قد تستهدف إما المكونات المادية للنظام الحاسوبي أو المكونات المنطقية أو المعلومات المدرجة بالنظام الحاسوبي ، و هذا ما سنتطرق له بشيء من التفصيل.

1- جرائم الاعتداء على المكونات المادية للنظام الحاسوبي:

يقصد بالمكونات المادية للنظام الحاسوبي تلك الأجهزة و المعدات الملحقة به و التي تستخدم في تشغيله كالأسطوانات و الشرائط و الكابلات...الخ، ونتيجة للطبيعة المادية لهذه المكونات فالاعتداء عليها يكون عن طريق جرائم عادية و تقليدية.²

كأن تكون محلاً للسرقة أو خيانة الأمانة أو الإتلاف العمدى كإحراقها أو ضرب الآلات بشيء ثقيل أو حاد أو العبث بمفاتيح التشغيل أو خربشة الشريط و إفساد أسطوانات التشغيل مغناطيسياً بتعريفها إلى أي مجال مغناطيسي متلف، و يترتب على هذا الإتلاف خسائر كبيرة.³ و يرى البعض من الفقهاء أنه يندرج ضمن جرائم سرقة وقت الآلة، فقد يلجأ العاملين بالنظام الحاسوبي إلى استخدامه في أعمال خاصة بهم، و عليه تكون واقعة السرقة منصبة على وقت الجهاز الذي يمكن تقويمه مالياً و ليس على الأشياء المادية بمعنى الكلمة.⁴

(¹)- أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات . (ط: 4 ؛ لا. م : لا. ن ، 91م) ، ص 47 .

(²)- أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 176 .

(³)- أمين حسونة ، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال التكنولوجيا المعلوماتية . (اللؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي ، القاهرة، من 25 إلى 28 أكتوبر 1993م) ، ص 471 .

(⁴)- سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 40 .

وبالنسبة للاعتداء على المكونات المادية بحد الكثير من مظاهر الحماية لها في الشريعة الإسلامية ، وحرمت الاعتداء على أشياء الغير بأي شكل من ذلك قوله تعالى:

﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾¹.

وأيضا قول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ حَوَّانًا أَثِيمًا﴾².

ووجه الدلالة في الآية الأولى أنها نهت عن كل اعتداء مهما كان ، ومن أي كان على الغير وهنا الآية صريحة والنهي بحرف اللام الذي يفيد العموم ، وأما في الثانية فإن الله يذم كل من كان خائنا لأمانته التي أتمن عليها ، وهنا اللام للنفي .

وأما من السنة كقوله صلى الله عليه وسلم: ((آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)).³

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ((أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّمَنَّكَ، وَلَا تَخْنُ مِنْ خَانَكَ)).⁴

ووجه الدلالة من الأحاديث النبوية الشريفة حيث يتضح من خلالها على تحريم خيانة الأمانة ، لأنها من خصال المنافقين الذين توعدهم الله بالحزى في الحياة الدنيا ، والعذاب في الآخرة .

أما عن القانون فجرم القانون بشأن ما يمس بالأشخاص أو ممتلكاتهم وهو ما توضحه المواد القانونية التي أقرها المشرع الجزائري لكل شخص اعترى عليها ، ولعل من أبرز القوانين المحسدة لتلك الجزاءات بحد أن قانون العقوبات هو خير مثال على ذلك من خلال مواده التي نصت على العقوبات ، ومن المواد التي نصت على ذلك بحد من المادة 350 إلى 371 بشأن العقوبات المقررة للسرقات ، وكذلك بحد خيانة الأمانة من المادة 61 إلى 64 ومن 376 إلى 382 مكرر 01 من نفس القانون.

(¹) - البقرة : الآية 190.

(²) - المائدة : الآية 107.

(³) - البخاري ت 256هـ ، الجامع الصحيح ج 2 ، مرجع سابق ، كتاب الشهادات ، باب من أمر بانجاز وعد ص: 952.

(⁴) - أبو داود سليمان بن الأشعث ت 275هـ ، سنن أبي داود . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج 3 (لا. ط) . بيروت : دار الكتاب العربي ، د. ت) ، كتاب الإجارة ، باب في الرجل يأخذ من تحت يده ص 313.

2- جرائم الاعتداء على المكونات المنطقية (البرامج) للنظام الحاسوبي:

تستلزم هذه الطائفة من الجرائم الحاسوبية معرفة فنية عالية في مجال البرمجة والحواسيب ولهذه الجرائم صورتين ، الصورة الأولى الاعتداء على البرامج التطبيقية ، وأما الصورة الثانية فهي تقع على برامج التشغيل .

(أ)- الجرائم الحاسوبية الواقعة على البرامج التطبيقية:

تقوم هذه الجريمة من خلال التعديل والتلاعب في البرنامج ، ويأخذ عدة أشكال كاستعمال القنبلة المنطقية ، أو عن طريق قيام أحد المبرمجين زرع برنامج فرعي غير مسموح به في البرنامج الأصلي يسمح له بالدخول غير المشروع في العناصر الضرورية لأي نظام حاسوبي ، والمهدف عادة من هذه الجريمة تحقيق ربح مادي ، حيث تكثر في مجال الحسابات .¹

(ب)- جرائم الحاسوب الواقعة على برامج التشغيل:

تقوم جرائم الحاسوب في هذه الصورة عن طريق تزويد البرنامج بمجموعة تعليمات إضافية يسهل الوصول إليها بواسطة شفرة تسمح الحصول على جميع المعطيات التي يتضمنها النظام الحاسوبي .²

و يتحقق هذا النوع من الجرائم المعلوماتية بإحدى الصورتين:

1- المصيدة: تتمثل هذه الصورة في إعداد المبرمج برنامج به أخطاء و عيوب عمدًا، لا يكتشف بعضها عند استخدام البرنامج، إذ يترك المبرمج مرات خيالية و فوائل و تفرعات في البرنامج حتى يستطيع فيما بعد تنفيذ التعديلات الضرورية بإدخال تفرعات إضافية أو إحداث مخارج و سبيطه للولوج داخل النظام المعلوماتي و الوصول إلى كل المعلومات التي تحويها الذاكرة.³ بحيث يعطي للمخرب حرية تحديد الوقت الذي يشاء لتخريب النظام ، فهو يظل كامنًا غير مؤذ حتى يقرر المخرب استخدامه ، في أي وقت وفق أهوائه، و بذلك يصبح هو المهيمن على النظام و على صاحب العمل المعتمد عليه .⁴

(¹)- أحمد خليفة الملطف ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 173 .

(²)- المرجع نفسه ، ص 175 .

(³)- سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 42 .

(⁴)- محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه والنظام . (مذكرة لنيل درجة الماجستير في التشريع الجنائي الإسلامي) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، السعودية ، 1423هـ/1424هـ ، ص 146 .

وهو ما يعرف بالباب الخلفي يمكن تصنيف الباب الخلفي إلى صفين إيجابي وسلبي، حيث تمكن تلك التي تنتهي للصنف الأول المخترقين من الولوج إلى النظام المصايب متى شاء، بينما يرتبط نشاط تلك التي تنتهي للصنف الثاني بتوقيت معين أو حدث معين يحدث في الحاسوب المصايب، وأنواع شيفرة الباب الخلفي كثيرة ومتنوعة، ولكنها تجتمع على كونها تعطي ولوجاً خاصاً يتجاوز الإجراءات الروتينية¹.

2- تصميم برنامج وهمي: و تقوم هذه الصورة من خلال قيام المبرمج بوضع برنامج يصعب اكتشافه خصيصاً لارتكاب الجريمة و مراقبة تنفيذها ، وقد صممت لتنقل من حاسوب إلى آخر ومن شبكة إلى أخرى تهدف إجراء تعديلات في أنظمة الحاسوب عمداً وبدون موافقة مالكي أو مشغلي هذه الأنظمة ، ويوجد من هذه البرمجيات الكثير حالياً² ، كما أنه يصدر منها العديدي يومياً في أنحاء متفرقة من العالم.

ومن أمثلة ذلك قيام إحدى شركات التأمين الأمريكية في مدينة لوس أنجلوس بواسطة مبرمجيها تصميم برنامج وهمي يقوم بتصنيع وثائق تأمين لأشخاص وهميين بلغ عددهم 46000 تهدف تقاضي هذه الشركة من إتحاد شركات التأمين عمولات من نظيراتها.³

والبرامج محمية سواء من الشريعة الإسلامية أو من القوانين الوضعية ، سواء من خلال حقوق المؤلف، أو من خلال مظاهر الحماية للحياة الخصوصية ، أو غيرها من مظاهر الحماية في الجرائم الأخرى .

3- جرائم الاعتداء على المعلومات المدرجة بالنظام الحاسوبي:

تجد المعلومة ذاتها في القيمة المعنوية التي تحتويها، وهي بهذا المعنى تحولت من مجرد المعرفة إلى التعامل بالمعرفة، وكان نتيجة لذلك التحول أن أصبح هناك الآن ما يعرف بالمال الرقمي ، فالمعلومة أصبحت تقوم مالياً، وهي وبالتالي تدخل في عداد الأموال الاقتصادية وقد تكون المعلومة شخصية ، و للمعلومة المعالجة آلياً أهمية كبيرة باعتبارها أساس عمل النظام الحاسوبي ، وبهذا تعد

(¹) - محمد بن نصیر محمد السرحانى ، مهارات التحقيق الجنائي الفنى في جرائم الحاسوب والانترنت . (بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم الشرطية) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، السعودية ، 1425هـ/2004م ، ص 41.

(²) - محمد بن نصیر محمد السرحانى ، مهارات التحقيق الجنائي الفنى في جرائم الحاسوب والانترنت ، مرجع سابق ، ص 39.

(³) - سفيان سوير ، جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 43.

هدا للجرائم الحاسوبية من خلال التلاعُب فيها أو عن طريق إتلافها و هذا ما سنتناوله فيما يأتي:

(أ)- **التلاعُب في المعلومات:** فمن الجرائم التي تقع على النظام الحاسوبي جريمة التلاعُب في المعلومات ، و تتم هذه الجريمة بإحدى الصورتين ، الأولى بطريقة مباشرة ، والثانية بطريقة غير مباشرة.

فأما التلاعُب المباشر يتم عن طريق إدخال معلومات بمعرفة المسؤول عن القسم الحاسوبي ، و يأخذ هذا التلاعُب عدة صور كضم مستخدمين غير موجودين بالعمل لاسيمما في المنشآت التي تضم عدداً كبيراً من العاملين المؤقتين و دائمي التغيير بهدف الحصول على مرتباتهم ، أو بالإبقاء على ملفات مستخدمين تركوا العمل للحصول على مبالغ مالية شهرية أو عن طريق عمل تحويلات لمبالغ وهيبة لدى العاملين بالبنوك باستخدام النظام الحاسوبي بالبنك و تسجيلها و إعادة ترحيلها و إرسالها لحساب آخر في بنك آخر بهدف احتلاس تلك النقود.¹

في حين التلاعُب غير المباشر يتم عن طريق التدخل غير المباشر لدى المعلومات المسجلة بالنظام الحاسوبي باستخدام أحد وسائل التخزين أو بواسطة التلاعُب عن بعد باستخدام أدوات معينة و معرفة أرقام و شفرات الحسابات ، و يتخذ ذلك عدة صور من بينها التلاعُب في الشريطة المغنة.²

كما قد يتحقق التلاعُب غير المباشر في المعلومات عن طريق التلاعُب عن بعد باستخدام الجاني كلمة السر أو مفتاح الشفرة أو أداة ربط بالمركز المعلوماتي لأي جهة ، و تكمن خطورة هذه الصورة في إمكانية تسلل الجاني إلى المعلومات المخزنة بنظام الحاسوب و الحصول على المنفعة المالية التي يريدها من مسافات بعيدة.³

(ب)- **إتلاف المعلومات:** إن المعلومات وهي أشياء غير مرئية يمكن إتلافها عن طريق التدخل فيها سواءً كان الإتلاف كلياً أم جزئياً ، ويشكل استبدال المعلومات نوع من جرائم الغش أو التزوير المعلوماتي و يقصد بفعل التغيير تغيير المعطيات الموجودة داخل نظام و استبدالها بمعطيات

¹-(سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 43 .

²-(أحمد خليفة الملطف ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 179 .

³-(سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 44 .

أخرى و هو على درجة كبيرة من الخطورة لأنه في حالة بحاحه يستمر لوقت طويل قبل اكتشافه و يتولد عنه مكاسب كبيرة بمجرد استبدال رقم باخر أو إحلال رقم مكان آخر.¹

فمثلا هناك مجموعة من المستخدمين الإداريين استطاعوا خلال سنوات قليلة مضاعفة رواتبهم عن طريق أنظمة الكمبيوتر.²

وأما حذف البيانات يعتبر من أسهل طرق الإتلاف كون أنه من خصائص جرائم الكمبيوتر ، وهو إزالة جزء من المعطيات المسجلة على دعامة و الموجودة داخل النظام ، أو تحطيم تلك الدعامة ، أو نقل وتخزين جزء من المعطيات إلى المنطقة الخاصة بالذاكرة .³

وأخيرا بعد هذا العرض لأنواع جرائم الكمبيوتر تبين لنا ، أنه من الصعب حصر التقسيمات التي وردت في الفقه القانوني لتصنيف هذه الظاهرة الإجرامية ، وقد انقسم في شأن تسمية هذه الجرائم، حيث ذهب البعض من الفقهاء إلى تسميتها بجرائم التعدي على وظائف النظام الحاسوبي، بينما فضل جانب آخر من الفقهاء تسميتها بالجرائم الموجهة ضد الأنظمة الحاسوبية، وذهب جانب آخر إلى تسميتها صور الاعتداء على النظام الحاسوبي، وهذا الاختلاف في التسمية أدى بطبيعة الحال إلى الاختلاف حول تقسيم هذا النوع من الجرائم الحاسوبية، وذلك حسب الأساس والمعيار الذي يستند إليه التقسيم المعنى ، فبعض الفقهاء قسمها إلى جرائم ترتكب على نظم الحاسوب وأخرى ترتكب بواسطته ، وبعدهم يصنفها ضمن فئات بالاستناد إلى الأسلوب المتبعة في الجريمة، وآخرون يستندون إلى الدافع أو الباущ لارتكاب الجريمة، وغيرهم يؤسس تقسيمه على تعدد محل الاعتداء، وكذا تعدد الحق المعتدى عليه، فتوزع جرائم الكمبيوتر وفق هذا التقسيم إلى جرائم تقع على الأموال بواسطة الحاسوب، وجرائم تقع على الحياة الخاصة ، فمن الملاحظ أن هذه التقسيمات أو بعضها، لم تراعي بعض أو كل خصائص هذه الجرائم وموضوعها، والحق المعتدى عليه لدى وضعها لأساس أو معيار التقسيم ، وكذلك أيضا تعرفنا على مظاهر الحماية سواء من الشريعة الإسلامية أو من القوانين الوضعية .

(¹) - سومي عكور ، "جرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها" . ملتقى علمي بعنوان الجرائم المستحدثة في ظل التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية ، كلية العلوم الإستراتيجية ، من 07 إلى 11 / 09 / 1435 هـ الموافق ل 02 إلى 04 / 2014 م ، ص 12.

(²) - محمد سامي الشوا ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص 75.

(³) - سومي عكور ، جرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها ، مرجع سابق ، ص 13.

المبحث الثاني ماهية مرتكبي جرائم الحاسوب:

لقد أضافت الحواسيب الكثير من الجوانب الإيجابية في حياتنا إلا أنها في المقابل وفي نفس الوقت جلبت معها نسلاً جديداً من المجرمين يختلف اختلافاً جذرياً عن المجرمين التقليديين، ولقد أصطلح على تسميتهم بمحرمي الكمبيوتر أو الحاسوب الآلي.

فمرتكب هو محور ارتكاب الجريمة في المجال الحاسوبي، وطبقاً للدرجة العلمية والمستوى الثقافي والتعليمي في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة تتحدد طبيعة المتهم، لأنه يرتكب الجريمة في حدود ما لديه من قدرات تمكنه من ارتكاب الجريمة.¹

وتقترب سمات مرتكبي جرائم الحاسوب، في كثير من الأحيان من سمات المجرمين ذوي الياقات البيضاء ، بحيث أن كل هؤلاء المجرمين قد يكونوا من ذوي المناصب الرفيعة المستوى ومن ذوي التخصصات والكفاءات العالية ويتمتعون بالذكاء وبالقدرة على التكيف الاجتماعي في المحيط الذي يعيشون فيه، بل وأكثراً لهم يتمتع بشقة عالية واحترام من حوله في مجال عمله أو في المحيط الاجتماعي .

وإن فكرة المجرم الحاسوبي، هي فكرة جديدة على الفقه الجنائي، كون أن المجرم ذو مهارات تقنية ذو دراية بالเทคโนโลยيا المستخدم في نظام الحاسوب الالكتروني.

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث دراسة شخصية المجرم في مجال الكمبيوتر من حيث سماته الخاصة ، وذلك في المطلب الأول ، ومن ثم التعرّيج على لأهم طوائف وفئات مجرمي الحاسوبية كمطلوب ثانٍ ، وأخيراً نلقي الضوء على أهم الدوافع التي قد تحمل مرتكبي جرائم الحاسوبية على ارتكاب جريمته وذلك في المطلب الثالث.

المطلب الأول: سمات مرتكبي جرائم الحاسوب:

إن مرتكبي جرائم الحاسوب من الأفراد ذوي المهارات الفنية والتقنية العالية، والموظفين ذوي الياقات البيضاء، ويطلق على المجرم الحاسوبي أو مجرم الانترنت المتميز مصطلح الماكر ويقصد به مخترق شبكات الحاسوب.²

(¹) - أمين عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 11.

(²) - محمد علي رشدي ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الانترنت . (مذكرة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه في القانون) ، جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، مصر ، 2009 م ، ص 71.

وكما سبق الذكر فإن فكرة الجرم الحاسوبي، فكرة جديدة على الفقه الجنائي، ففي جرائم الحاسوب والانترنت لسنا بصدده سارق أو محتال عادي ولكن نحن بصدده مجرم ذو مهارات تقنية ودرائية بالเทคโนโลยيا المستخدم في نظام الحاسوب، فهذه المهارات تمكنه من اختراق الكود السري لتغيير المعلومات أو لتقليد البرامج أو التحويل من الحسابات عن طريق استخدام الحاسوب.¹

فهذا الجرم قد ترك عالم الجرميين التقليديين ليدخل إلى عالم مجرمي المهارات المعلوماتية، فشخصية الجرم ميكانيكية لارتكابه للجريمة له سماته الخاصة بهذا النوع الجديد من الإجرام، تميزه عن غيره من الجرميين التقليديين وتمثل هذه السمات في:

1- مجرم يتمتع بالمعرفة والذكاء:

تعني المعرفة التعرف على كافة الظروف التي تحيط بالجريمة المراد تنفيذها، و إمكانيات بناها واحتمالات فشلها، فالجناة عادة يمهدون لارتكاب جرائمهم بالتعرف على كافة الظروف المحيطة، لتجنب الأمور غير المتوقعة التي من شأنها ضبط أفعالهم والكشف عنهم، وتميز المعرفة بمفهومها السابق مجرمي الكمبيوتر ، حيث يستطيع الجرم الحاسوبي أن يكون تصورا كاملا لجريمه.²

فهو يتمتع باحترافية كبيرة في تنفيذ جرائمه، حيث أنه يرتكب هذه الجرائم عن طريق الكمبيوتر الأمر يقتضي الكثير من الدقة والتخصص والاحترافية في هذا المجال للتوصل إلى التغلب على العقبات التي أوجدها المتخصصون لحماية أنظمة الكمبيوتر كما في حالة البنوك والمؤسسات العسكرية .³

يعتبر كذلك الذكاء من أهم صفات مرتکب جرائم الكمبيوتر ، لأن ذلك يتطلب منه المعرفة التقنية لكيفية الدخول إلى أنظمة الحاسوب الآلي والقدرة على التعديل والتغيير في البرامج

¹)- كوثر مازوني، الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية . (مذكرة قدمت للحصول على درجة الماجستير في القانون) ، جامعة بن عينون : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2004/2005م ، ص 112.

²)- طارق إبراهيم الدسوقي ، الأمن المعلوماتي . (لا. ط) ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2009م) ، ص 177.

³)- أيمن عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 13.

وارتكاب جرائم السرقة والنصب وغيرها من الجرائم التي تتطلب أن يكون مرتكب الجريمة على درجة كبيرة من الذكاء لكي يتمكن من ارتكاب تلك الجرائم .¹

2- إنسان اجتماعي:

إن المجرم في مجال الكمبيوتر لا يضع نفسه في حالة عداء سافر مع المجتمع، الذي يحيط به، بل أنه إنسان متكيف اجتماعياً.²

وهنا يمكن الاختلاف بين الإجرام الحاسوبي والإجرام التقليدي من حيث أن المجرم في هذا الشأن يحيا وسط المجتمع ويمارس عمله في مجال الحواسيب أو غيره من الحالات الأخرى.³

ويتكيّف المجرم مع مجتمعه يعطيه أو يزيده ثقة بأنه خارج إطار الشبهات وهذا الشعور يدفعه إلى التمادي في ارتكاب جرائمه التي قد لا تكتشف، وإذا اكتشفت فإنها تواجه صعوبة الإثبات ونقص الأدلة ونقص الخبرة لدى المحققين ولدى رجال القضاء.⁴

3- يبرر ارتكاب جريمة:

يوجد شعور لدى مرتكبي جرائم الكمبيوتر أن ما يقومون به لا يدخل في عداد الجرائم المعقاب عليها، أو بمعنى آخر لا يمكن لهذا الفعل أن يتصف بعدم الأخلاقية وخاصة في الحالات التي يقف السلوك عند قهر نظام الحاسوب وتحطّي الحماية المفروضة حوله، فهؤلاء الأشخاص لا يدركون أن سلوكهم يستحق العقاب.⁵

فهؤلاء الأشخاص لا يدركون أن سلوكهم يستحق العقاب ويفيدوا أن الاستخدام المتزايد للأنظمة المعلوماتية قد أنشأ مناخاً نفسياً موائماً لتصور استبعاد فكرة الخير والشر وقد ساعد على عدم وجود احتكاك مباشر بالأشخاص وما لا شك فيه أن هذا التباعد في العلاقة الشائنة بين

(¹)- صغير يوسف ، الجريمة المرتكبة عبر الانترنت . (مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي للأعمال) ، جامعة مولود معمرى : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تيزى وزو ، 34/03/2013م ، ص 34.

(²)- عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي . (لا. ط ؛ الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006م) ، ص 86.

(³)- فتحة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 53.

(⁴)- نحلا عبد القادر المومني ، الجرائم المعلوماتية . (لا. ط ؛ القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1429هـ/2008م) ، ص 79.

(⁵)- فتحة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 53.

الفاعل والمجني عليه يسهل المروء إلى الفعل غير المشروع ويساعد على إيجاد نوع من الإقرار الشعري الذاتي بمشروعية هذا الفعل¹.

و يقوم في كثير من الأحيان العاملون بالمؤسسات المختلفة باستخدام الإنترنت لأغراض شخصية بوصفه سلوكاً شائعاً بين الجميع ولا ينظر إليه بوصفه فعلاً إجرامياً، إلا أن ذلك لا يعني أن عدم الشعور بعدم أخلاقية هذه الأفعال الإجرامية لدى فئة كبيرة من مرتكيها ينفي وجود مجرمين يرتكبون هذه الجرائم وهم على علم و إدراك بعدم مشروعية وأخلاقية هذا الفعل، فهناك فئة لديها اتجاه إجرامي خطير وسوء نية واضح وهم على إدراك بخطورة أفعالهم².

4- الخوف من كشف جريمته:

يتصف مرتكبو هذه الفئة من الجرائم بالخوف من كشف جرائمهم وافتضاح أمرهم وبالرغم من أن هذه الخشية تصاحب الجرمين على احتلاف أنماطهم، إلا أنها تميز جرمي هذه الفئة من الجرائم بصفة خاصة لما يترب على كشف أمرهم من ارتكاب مالي وفقد المركز الوظيفي في كثير من الأحيان، وهذا الخوف لديهم مرده اعتماؤهم في الغالب الأعم إلى وسط اجتماعي متميز سواء من حيث التعليم أو الثقة أو المستوى المهني وطبيعة العمل³.

تساعد طبيعة الأنظمة الحاسوبية نفسها الجرمين للحفاظ على سرية أفعالهم، ذلك أن الكثير ما يعرض الجرم إلى اكتشاف أمره هو أن يطرأ في أثناء تنفيذه جريمة عوامل غير متوقعة لا يمكن التنبؤ بها في حين أن أهم الأسباب التي تساعد على نجاح جرائم الكمبيوتر هي أن الحواسيب إنما تؤدي عملها غالباً بطريقة آلية بحيث لا تتغير المراحل المختلفة التي تمر بها أي من العمليات التي يقوم بها من مرة إلى أخرى، وهو ما يساعد على عدم كشف الجريمة ما دامت جميع خطوات التنفيذ معروفة مسبقاً حيث لا يتحمل أن تتدخل عوامل غير متوقعة يكون من شأنها الكشف عن الجريمة⁴.

5- مجرم عائد للإجرام:

الجرائم الحاسوبية يتميز بأنه يعود للجريمة دائماً، فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل الحواسيب وكيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات

(¹)- صغير يوسف ، الجريمة المركبة عبر الانترنت ، مرجع سابق ، ص 34

(²)- تركي بن عبد الرحمن المويشر ، بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 28.

(³)- خلا عبد القادر المومني ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 80.

(⁴)- تركي بن عبد الرحمن المويشر ، بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 29.

ومرات، فهو قد لا يتحقق جريمة الاختراق بهدف الإيذاء وإنما نتيجة شعوره بقدراته ومهاراته في الاختراق .¹

6- التطور في السلوك الإجرامي :

تتميز جرائم الكمبيوتر بأنها جرائم مرتبطة بالتطور السريع الذي نشهده اليوم في تكنولوجيا الاتصالات، والذي انعكس بدوره على تطور مرتكب جريمة الكمبيوتر وأسلوب ارتكابه من خلال ما ينهله من أفكار وتبادل الخبرات مع العديد من الجرميين حول العالم عبر الشبكة، وتطور التقنيات المستخدمة في ذلك .²

يساهم وجوده في جماعة إجرامية إلى التأثير في قدرته العقلية وسرعة إكسابه المهارة التقنية التي تؤدي به إلى التمرد الذاتي على محدودية الدور الذي يقوم به في تنفيذ الجريمة إلى أعلى معدلات المهارة التقنية المتمثلة في إثبات قدرته على القيام بالدور الرئيسي في تنفيذ الجريمة .³

7- يتميز بالصبر :

إن الوصول إلى أنظمة المعلومات في الكمبيوتر واحتراق تحصيناتها الدفاعية والرقابية يتطلب في الغالب إجراء عدة محاولات تستغرق مدة طويلة ، كما أن أكثر الاختراقات تتم عن طريق تقنية المحاولة والخطأ ، والتي تستلزم إجراء عدد من المحاولات ، واستخدام عدد كبير من الأدوات والبرامح للقيام بذلك ، كما أن اختيار التقنية المناسبة والعدد والبرامح التي يتطلبها مثل هذه الاختراقات ، و اختيار الوقت والمكان المناسبين لإجراء الاختبارات ، إتباع الطرق المناسبة لتلافي عمليات التتبع وتقيي آثار المعتمدي ، كالانتقال من شبكة إلى أخرى حتى الوصول إلى المدف كل ذلك يتطلب درجة عالية من الذكاء لدى منفذ مثل هذه العمليات .⁴

هذا وبعد التعرف على الخصائص أو السمات التي يتميز الجرم الحاسوبي بها على غيره من الجرميين يتبين لنا مقدار خطورتهم سواء على الفرد أو المجتمع ويرى لما تتسم هاته الجرائم من غموض يكتنفها ، وأنه لابد من مواكبة التشريعات التنظيمية لهاته الجرائم، وكذلك تفسر هاته

(¹)- فتحة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 54.

(²)- عبد الرحمن محمد بحر، معوقات التحقيق في جرائم الإنترنـت . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، السعودية ، 1999 م ، ص 26.

(³)- أيمن عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 17.

(⁴)- محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسـب الآلي في الفقه والنظام ، مرجع سابق ، ص 54.

السمات عن الخسائر التي تنجو منها ، وعن الصعوبات التي تنجو منها لإلقاء القبض على الجرم ، أما بعد دراسة السمات تنتقل وكمطلب ثانٍ في أصناف المجرمين المعلوماتيين .

المطلب الثاني: أصناف مرتكبي جرائم الحاسوب:

إن التسارع الرهيب في مجال التقنيات الرقمية الحديثة ساهم بدوره في التطور السريع لأنماط جريمة تقنية المعلومات بصفة عامة مما أصبح عائقاً أمام دراسات علم الإجرام الحديثة التي تسعى إلى وضع تصنيف ثابت لمجرمي الكمبيوتر.

إلا أنه ومن خلال تلك الملامح السابقة ذكرها في خصائص الجرم الحاسوبي يمكن تصنيف مرتكبي جرائم الكمبيوتر إلى مجموعة من الطوائف، ولا يعني بطبيعة الحال أن كل جرم يندرج ضمن طائفة محددة دون غيرها، بل يمكن أن يكون الجرم الواحد مزيجاً من أكثر من طائفة أو فئة، وسوف نتناولهم بشيء من التفصيل كالتالي:

1- فئة صغار مجرمي الحاسوب:

أو كما يسميهم البعض صغار نوابع الحواسيب و المعلوماتية ، وتظم هذه الطائفة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم الحاسوب بغرض التسلية والمزاح دون أن تكون لديهم نية إحداث أي ضرر بالمجني عليهم، وذلك عن طريق استخدام حاسبات آلية محمولة خاصة بمدارسهم أو حاسبات آلية خاصة بمدارسهم، ومن بينهم فئة لم تبلغ بعد سن الأهلية مفتونون كثيراً بالتقنيات الرقمية . وهم غالباً ما يكونون في مرحلة المراهقة، وعلى الرغم من صغر سنهم إلا أنهم قادرون على اقتحام كافة أنواع الأنظمة الحاسوبية، وقد أثارت هذه الفئة جدلاً واسعاً في الوسط الفقهي، ففي حين كثر الحديث عن مخاطر هذه الفئة .¹

فييمكن أن تتحول إلى فئة القرصنة عندما يصبحون على درجة عالية من الخبرة والمهارة فيتم استئجارهم واستغلالهم في أعمال ذات أهداف إجرامية، ذهب جانب من الفقه أنه من الأحسن عدم تصنيف هؤلاء ضمن دائرة الإجرام لما لديهم من ميل للمغامرة والرغبة في البحث والاستكشاف .

(¹) - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية) ، جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2012/2013م ، ص 54 .

2- فئة القرصنة أو المخترقون:

ويمكن تقسيم فئة القرصنة إلى صنفين ، الأول هو المهاكر ، وأما الصنف الثاني هو الكراكر .

(أ)- المهاكر: وهم المتطفلون الذين يتحدون أمن النظم الحاسوبية والشبكات من خلال الدخول إلى أنظمة الحاسوب الآلية غير المصرح لهم بالدخول إليها وكسر الحواجز الأمنية الموضوعة لهذا الغرض ، وفي الغالب لا تكون لديهم دافع حاقدة أو تخريبية وإنما ينطلقون من هدف اكتساب الخبرة أو بدافع الفضول أو مجرد التحدي وإثبات الذات .¹

وهم أشخاص لديهم القدرة الفائقة على اختراق الأجهزة والشبكات أيا كانت إجراءات وبرامج وتدابير الحامية التي تم اتخاذها إلا أنهم لا يقومون بأي من الإجراءات التي تؤدي من ثم إلى اختراق جهاز أو شبكته.²

ويقصد " بالمهاكر " كذلك الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسب الآلي ، الذين لديهم قدرة فائقة على اختراق الشبكات والإبحار في عالم البيانات ، دون أهمية لحواجز كلمات المرور أو الشفرات ، ولكن أهم ما يميز هذه الفئة أو الطائفة هو عدم وجود نية أو قصد لإتلاف المعلومات أو تخريب أنظمة الحاسوب وشبكات الاتصال ، ولكن هدفهم هو الاستكشاف والبحث عن الجديد في هذا العالم الخيالي . والميل إلى المغامرة والتحدي ، ونادرًا ما تكون أفعالهم المحظورة غير شريفة . والسبب في ذلك هو أنهم لا يقدرون النتائج المحتملة ، والتي يمكن أن تؤدي إليها أفعالهم غير المشروعة بالنسبة لنشاط إحدى المنشآت أو الشركات التجارية . ويقومون بذلك بهدف كسب الخبرة ، أو بدافع الفضول ، أو رد إثبات القدرة على اختراق هذه الأنظمة.³

(ب)- الكراكر: هم أشخاص يقومون بالتسلل إلى أنظمة المعالجة الآلية للإطلاع على المعلومات المخزنة بها لإلهاق الضرر أو العبث بها أو سرقتها وذلك بهدف التحدي الإبداعي .⁴

(¹)- فتحة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 55 .

(²)- منير محمد الجنبيهي ؛ ومدوح محمد الجنبيهي ، أمن المعلومات الإلكترونية . (لا. ط ؛ القاهرة : دار الفكر الجامعي ، 2006) ، ص 28 .

(³)- نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 54 .

(⁴)- مصطفى محمد موسى ، التحقيق في الجرائم الإلكترونية . (ط: 1 ؛ القاهرة : مطابع الشرطة ، 2009م) ، ص 15 .

وتتميز هذه الفئة بسعة الخبرة والإدراك الواسع للمهارات التقنية، لذلك فقد أثبت الواقع العملي أن المهاكر يستعين بالكراكر إذا ما صادفه أي نوع من أنواع الحماية، وغالباً ما يكون هدف هذه الفئة هو الحصول على المال أو بعرض الشهرة.¹

3- فئة المحترفين:

المحترفون في الجرائم المعلوماتية تتراوح أعمارهم من 25 إلى 45 سنة.²

ويقصد بهم فئة المحتقون ذوي النوايا الإجرامية في الإتلاف أو التخريب، باستخدام الفيروسات أو القنابل المنطقية، وهم يتميزون بأنهم من أصحاب التخصصات العالية، ولهم الميئنة الكاملة على تقنيات الحاسوب وشبكات الحواسيب، وهم يمثلون التهديدات المباشرة للأنشطة والمصالح.³

وهذا الصنف هو أكثر خطورة من الصنف الأول وقد يحدثون أضراراً كبيرة، وقد يؤلفون أندية لتبادل المعلومات فيما بينهم. فيفضل القرصنة العمل عادة في جماعات عن العمل الفردي، وغالباً ما يكون دافعهم لارتكاب الجريمة، إما الحصول على المال أو بعرض الشهرة أو إثبات تفوقهم العلمي ومدى ما يتمتعون به من ذكاء.⁴

وكما ذكرنا سابقاً تعد هذه الفئة هي الأخطر من بين مجرمي التقنية بحيث تهدف اعتماداً عليهم بالأساس إلى تحقيق الكسب المادي سواء لهم أو للجهات التي سخرتهم لارتكاب جرائم تقنية المعلومات، فضلاً عن تحقيق أغراض سياسية أو التعبير عن موقف فكري أو فلسفى. ويلاحظ أن الأضرار التي تترتب عن هذه الأفعال تكون باللغة الضرر بعكس الفئات الأخرى. كما أن مواجهتهم تتسم بالصعوبة بما يتمتعون به من كفاءات عالية في مجال الحواسيب ومواكبتهم للتقنية ذاتها. ويعمل المنتمون إلى هذه الطائفة في أغلب الأحوال بطريقة منظمة بحيث ينطبق على أفعالهم وصف الجريمة المنظمة أو على الأقل يشترك في تنفيذ النشاط الإجرامي أكثر من فاعل.⁵

(¹) - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 54 .

(²) - محمد علي العريان ، الجرائم المعلوماتية . (ل.ط ؛ الإسكندرية : دار الجامعة الجيدة للنشر ، 2004) ، ص 64 .

(³) - محمد علي رشدي ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الانترنت ، مرجع سابق ، ص 74 .

(⁴) - فتحية رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 63 .

(⁵) - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 55 .

كما أن هناك منظمات غير قانونية من هذه الفئة يقومون بعمليات مثل غسيل الأموال والتجارة في الأعضاء البشرية متلبسين بموقع خاصة فيما يتاسب مع طبيعة أنشطتهم المتعددة عابرة الحدود وهذا نتيجة لضعف العقوبات التي تطبق على مرتكبي هذا النوع من الجرائم.¹

4- فئة المخادعين:

وهؤلاء يتمتعون بقدرات فنية عالية باعتبارهم عادة من الأخصائيين في الكمبيوتر ومن أصحاب الكفاءات، وتنصب معظم جرائمهم على شبكات تحويل الأموال ويعكفهم التلاعب بحسابات المصارف أو فواتير الكهرباء والهاتف أو تزوير بطاقات الاعتماد أو ما شابه ، ولديهم القدرة على إخفاء الأدلة التي من الممكن أن تختلف عن جرائمهم.²

5- فئة الجواسيس:

وهؤلاء بخلاف سابقיהם إذ أن مهنتهم استخبارية ، تقتصر على جمع المعلومات لمصلحة الجهة التي يعملون لحسابها ، سواء كانوا يعملون لمصلحة ذواهم ، أو الشركات التي تتنافس فيما بينهم ، ومن مقتضيات عملهم عدم ترك أي دليل وراءهم ، لذلك هم يتمتعون بنفس الصفات في الفئات السابقة من كونهم أصحاب كفاءة ، ويتمتعون بكفاءة عالية في استعمال الحاسوب الآلي ، إلى جانب قدرتهم على طمس الأدلة التي تختلف عن جرائمهم.³

6- فئة الحاذدين:

وهم فئة لا يسعون إلى الإشادة بالتفوق العلمي مثل صغار نوابع الحواسيب ولا إلى تحقيق مكاسب مادية كفئة المحترفين، وإنما هدفهم هو الانتقام كأثر لتصرف صاحب العمل معهم أو تعبيراً منهم على غضبهم من هيئة معينة.⁴

¹)- عبد الله محمد آل عدينا، ((الاحتيال المعلوماتي)) بحث منشور على الانترنت (www.kenanaonline.com) تاريخ التصفح 2014/04/25

²)- فتيبة رصاع ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات ، مرجع سابق ، ص 64.

³)- عبد الفتاح بيومي حجازي ، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الحاسوب .(لا. ط ؛ مصر : دار الكتب القانونية ، 2002 م)، ص 133.

⁴)- نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 56.

وليس هناك ضوابط محددة بشأن أعمارهم، كما لا تتوفر عناصر التفاعل بين أعضاء هذه الطائفة ولا يفاحرون بأنشطتهم بل يعمدون على إخفاءها، وهم الطائفة الأسهل من حيث كشف الأنشطة التي قاموا بارتكابه لتتوفر ظروف وعوامل تساعد على ذلك .¹

ولا يتسم أعضاء هذه الطائفة بالمعرفة التقنية الاحترافية، ومع ذلك يشقى الواحد إلى كافة عناصر المعرفة المتعلقة بالفعل المخصوص الذي ينوي ارتكابه، وتغلب على أنشطتهم من الناحية التقنية واستخدام تقنيات الفيروسات والبرامج تعطيل النظام أو الموقع المستهدف إن كان من موقع الانترنت .²

وبعد هذه النظرة الموجزة من فئات مجرمي الحاسوب وبالرغم من اختلافهم إلا أن هذا الاختلاف في حقيقة الأمر ، هو أمر نسيبي أكثر منه علمي ، أي بعبارة أخرى يمكن أن نضم المجرم الحاسوب إلى أكثر من فئة ، فتجد له نفس السمات والخصائص التي تتمتع بها فتئين أو أكثر ، فمثلاً الفتنة التي تضم الجواسيس يمكن أن يكون الحاسوس من المختربين إذا علمتنا أهمية البيانات الرقمية وعلاقتها بالعمل الذي يقومون به ، كما يمكن القول بأن هناك من يقوم بالجريمة الحاسوبية ولكن عن غير قصد ، وبحسن نية ، حيث تنجو عنا جريمة قد تكون أكثر خطورة من الجريمة العمدية نفسها ، وهي تتصل بإساءة استخدام الحاسوب الآلية ألا وهي الإهمال ، فلوقائع تؤكد على ذلك ، ففي نيوزيلندا مثلاً قام اثنان من مبرمجي الحاسوب الآلية بتغيير في أحد البرامج التي تحدد خط سير إحدى الطائرات ولم يتمكنوا من إبلاغ قائد الطائرة بهذا التغيير مما ترتب عليه تحطم الطائرة لاصطدامها بأحد الجبال وقتل 60 راكباً كانوا على متنها وقت محاكمتهم حينها بتهمة القتل الخطأ .³

وهذا بعد أن رأينا فئات المجرمين في مجال الكمبيوتر سناً حاول دراسة الدوافع التي تخص هؤلاء المجرمين وتكون وراء ارتكابهم لجرائمهم ، حيث تبعاً لأي فئة يمكن تقدير مدى الخسائر التي قد تنجو من ورائها ، بحيث كلما كان للمجرم في مجال الحاسوب خبرة ومهارة عالية في مجال استخدام شبكات الحاسوب الآلي كلما زادت خطورته الإجرامية وتعاظمت لديه الدوافع والأهداف في ارتكابه لجريمته ، وبالرغم من هاته الجرائم إلا أن مرتكبيها يفرقون بين الإضرار بالأشخاص الأمر

(¹) - نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المعلوماتية وال مجرم المعلوماتي . (لا . ط ؛ الأردن: منشأة المعارف ، د . ت) ، 42 .

(²) - سمية مزغيش ، جرائم المساس بالأنظمة المعلوماتية . (مذكرة ليل شهادة الماستر في القانون الجنائي) ، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة ، 2013/2014م ، ص 24 .

(³) - نائلة عادل محمد فريد قورة ، جرائم الحاسوب الآلي الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 63 .

الذى يعدونه غاية لا أخلاقية ، و بين الإضرار بمؤسسة أو جهة في استطاعتها اقتصاديا تحمل نتائج تلاعبهم، و هو ما يطلق عليه أعراض روبن هود .¹

المطلب الثالث: دوافع ارتكاب جرائم الحاسوب:

تختلف الدوافع والبواعث إلى ارتكاب الجرائم الحاسوبية تبعا لطبيعة المجرم ومدى ثقافته وخبرته في مجال الحاسوب الآلي لأن المتهم يرتكب جريمة بناءا على ما لديه من مهارة وخبرة ، فهدف المتهم ذو الخبرة في مجال البرمجة واستخدام شبكات الحاسوب الآلي مختلف عن هدف المتهم الذي لا تتعدي خبرته مجرد تشغيل جهاز الحاسوب الآلي هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن المحترف لن يقدم على فعلته ما لم يوجد الدافع لتحقيق غرضه، ويسبب عدم كمال العقل البشري فإنه من المستحيل تجنب الخطأ أو منع وصول المجرمين إلى مواضع هي عرضة للخطر واستغلال المهاجمين من الثغرات هي من أهم دوافع اختراق أنظمة الحواسيب وغيرها من التقنيات، وكما إن انعدام الخبرة لدى المستخدمين يعد من أكبر الأسباب التي أفضت هذه الكارثة وأيا كان السبب من وراء هذه الجرائم وهي كالتالي:

1- تحقيق الربح والمال:

يعد الدافع المادي من أكثر الدوافع التي تحرك الجاني لاقتراف الجريمة الحاسوبية، وذلك أن الربح الكبير والممكن تحقيقه من خلالها يدفع بال مجرم إلى تطوير نفسه حتى يواكب كل حديث يطرأ على التقنية المعلوماتية ويقتضي الفرض ويسعى إلى الاحتراف حتى يحقق أعلى المكاسب وبأقل جهد دون أن يترك أثرا وراءه.²

وفي حقيقة الأمر أنه في حال نجاح المجرم الحاسوبي في ارتكاب جريمة الحاسوبية فإن ذلك يدر عليه أرباحا كبيرة في زمن قياسي، ويمكن أن نوضح مدى الأرباح المادية التي يحققها المجرم نتيجة اقترافه هذا النوع من الجرائم .³

(¹) - سفيان سوير ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 25.

(²) - وضاح محمود الحمود ؛ ونشأت مفضي المجالي ، جرائم الانترنت . (لا . ط ؛ عمان: دار المنار للنشر ، 2005 م) ، ص 30.

(³) - نهلا عبد القادر المومني ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع السابق ، ص 90.

ومن الأمثلة الدافعة على ذلك من خلال ما رواه هؤلاء المجرمين المحترفين في سجن كاليفورنيا، حيث قال: لقد سرقت أكثر من نصف مليون دولار بفضل أجهزة حاسوب جهاز الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية وبإمكانني أن أكرر ذلك في أي وقت لقد كان شيئاً سهلاً فأنا أعرف أسلوب عمل جهاز الحاسوب للضرائب وقد وجدت ثغرات كثيرة في نظامه يمكن أن تمني بمبالغ طائلة لو لم يكن سوء الحظ قد صادفني¹.

كما وهناك فئة من مرتكبي الجرائم الحاسوبية يرجع ارتكابهم لها إلى الديون الناتجة من المشاكل العائلية والخسائر الضخمة من ألعاب القمار أو إدمان المخدرات، فقد تكون جميع الوسائل بالنسبة للبعض مشروعة في هذه الحالات، فالغاية تبرر الوسيلة².

2- الرغبة في التعلم:

هناك من يرتكب جرائم الكمبيوتر بغية الحصول على الجديد من المعلومات وسبر أغوار هذه التقنية المتسارعة النمو والتطور، وهؤلاء الأشخاص يقومون بالبحث واكتشاف الأنظمة والعمل من خلال الجماعة وتعليم بعضهم، ويفضل هؤلاء القرصنة البقاء مجهولين أكبر وقت ممكن حتى يتمكنوا من الاستمرار في التواجد داخل الأنظمة ويكرس البعض منهم كل وقته في تعلم كيفية اختراق الواقع المتنوعة والتقنيات الأمنية لأنظمة الحاسوبية³.

3- الرغبة في إثبات الذات وقهر الأنظمة:

في معظم الأحيان يكون الدافع لدى مرتكب الجرائم الحاسوبية هو الرغبة في إثبات الذات وتحقيق انتصار على تقنية الأنظمة الحاسوبية دون أن يكون لديهم نوايا آثمة، ويرجع ذلك إلى وجود عجز في التقنية التي ترك الفرصة لمشيدي ببرامج النظام المعلوماتي لارتكاب تلك الجرائم⁴. إن مجرموا الحواسيب يتملكهم شعور بالبحث عن القوة وبؤدي ارتكابهم للجرائم بواسطة الوسائل التقنية الحديثة إلى تعويضهم عن الإحساس بالدونية، ففي بعض الأحيان وجد أن مجرد

(¹)- المرجع نفسه ، ص 91 .

(²)- أحمد خليفة الملطف ، جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 89.

(³)- تركي بن عبد الرحمن المويشر ، بناء خوذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية ، مرجع السابق ، ص 32.

(⁴)- أحمد خليفة الملطف ، جرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 90.

إظهار شعور جنون العظمة هو الدافع لارتكاب الجريمة ، وفي الغالب لا تكون لديهم دافع حاقدة أو تخريبية، وإنما ينطلق من دافع التحدي وإثبات المقدرة .¹

4- الانتقام:

دافع الانتقام من أخطر الدوافع التي يمكن أن تدفع الشخص إلى ارتكاب جريمة لأن دافع الانتقام غالباً ما يصدر من شخص يملك معلومات كبيرة عن المؤسسة التي يعمل بها، لأنه في أغلب الأحيان يكون أحد موظفيها، وتيح هذا الدافع أي دافع الانتقام إما نتيجة لفصله من العمل، أو حرمانه من الترقية والحوافز ... فهذه الأمور تجعله يقدم على ارتكاب جريمة .²

وندرج مثال في هذا الصدد، حيث قام موظف يعمل لدى إحدى شركات التأمين لكي يحتفظ بوظيفته التي سبق أن فصل منها بحجز وحدة التخزين المركزية الخاصة بالشركة كرهينة ووسيلة تحديد رئيسه لإرجاعه للعمل وهو ما حدث بالفعل . أي بعد رحيله من العمل بعدها أشهر تم تدمير البيانات الخاصة بحسابات وديون المنشأة .³

وكذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حكم على أحد الموظفين في إحدى شركات التأمين بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة مقدارها 150 ألف دولار لأنه أدخل فيروساً في أجهزة الشركة التي كان يعمل فيها مما أدى إلى ضياع 160 سجلاً من سجلات العملاء، وذلك انتقاماً من الشركة لأنها قامت بفصله من العمل .⁴

5- التنافس السياسي والاقتصادي:

تعد الدافع السياسية من أبرز المحاولات الدولية لاختراق شبكات حكومية في مختلف دول العالم، كما أن الأفراد قد يتمكنون من اختراق الأجهزة الأمنية الحكومية، كذلك أصبحت شبكة الإنترنت مجالاً خصباً لنشر أفكار العديد من الأفراد والمجموعات، ووسيلة لترويج لأخبار وأمور

(¹) - رشيدة بوكر ، جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري . (ط: 1؛ لا. م : منشورات الخلبي الحقوقية ، 2012 م)، ص 95.

(²) - محمد علي العريان ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 67.

(³) - أمين عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 20.

(⁴) - صالح بن محمد المسند ؛ و عبد الرحمن بن راشد المهيسي ، " جرائم الحاسوب الآلي الخطير الحقيقي في عصر المعلومات " المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ع 29 ، د. ت ، ص 137.

أخرى قد تحمل في طياتها مساساً بأمن الدولة أو بنظام الحكم أو قدحاً في رموز دولية أو سياسية والإساءة لها بالذم والتشهير.¹

حيث انتشرت الكثير من الواقع غير المرغوب فيها على شبكة الإنترنت ومن هذه الواقع ما يكون موجهاً ضد سياسة دولة محددة أو ضد عقيدة أو مذهب معين، وهي تهدف في المقام الأول إلى تشويه صورة الدولة أو المعتقد المستهدف، ويتم غالباً في الواقع السياسي المعادي تلفيق الأخبار والمعلومات ولو زوراً أو حتى الاستناد إلى جزئي بسيط جداً من الحقيقة ومن ثم نسخ الأخبار الملفقة حولها، غالباً ما يعمد أصحاب تلك الواقع إلى إنشاء قاعدة بيانات بعناوين أشخاص يحصلون عليها من الشركات التي تبيع قواعد البيانات تلك أو بطرق أخرى ومن ثم يضيفون تلك العناوين قسراً إلى قائمتهم البريدية ويفيدون في إغراق تلك العناوين بمنشوراتهم.²

6- دافع عسكرية وإرهابية:

يعد التسابق العسكري بين الدول من إحدى الدوافع لارتكاب هذه الجريمة، حيث قام القرصنة بالإعارة على شبكات معلوماتية تابعة لوكالة القضاء ناسا وموقع أسلحة ذرية تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن جراء ذلك قام البنتاغون بإنشاء "مركز الحرب المعلوماتية" للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ضد القرصنة وتحديد وسائل الهجوم على شبكات حاسب الأعداء.³

ثم إن من أهم دافع الجرائم الحاسوبية التي بُرِزَت بشكل كبير في العصر الحديث هي الدافع الإرهابية، نظراً إلى سهولة استخدام وسائل التقنية الحديثة وخدمتها للمنظمات الإرهابية عن طريق تسهيل الاتصال والتواصل بين قيادات هذه المنظمات وأعضائها، ونقل الأفكار والمعتقدات والأراء، وتلقي الأوامر وتمرير المعلومات والتعليمات، وتعليم كيفية صنع الأسلحة والمتغيرات والعبوات الحارقة، والوسائل الأخرى التي تساعد على ارتكاب الجرائم الإرهابية.⁴

(¹) صالح بن سعد صالح، "مكافحة الجرائم الاقتصادية المركبة بواسطة الحاسوب الآلي"، الدورة التدريبية مكافحة الجرائم الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية التدريب، الرياض، من 10 إلى 14/03/2007م، ص 12.

(²) صالح بن سعد صالح، مكافحة الجرائم الاقتصادية المركبة بواسطة الحاسوب الآلي، المرجع السابق، ص 13.

(³) نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، مرجع السابق، ص 93.

(⁴) عبد الله بن حسين القحطاني، تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية. (رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، الرياض، 1435هـ/2014م، ص 37.

و من الأمثلة الشهيرة في هذا الخصوص قيام إحدى الجماعات الإرهابية في أوروبا بتدمير ما يزيد عن 60 مركزاً للحسابات الآلية خلال الثمانينات لتلتفت النظر إلى أفكارها و معتقداتهم .¹

7- ارتكاب الجرائم كوسيلة للتسليه والدعاية:

دافع المزاح والدعاية يعتبر من الدوافع التي تجعل الشخص يقوم بتصرفات وإن كان لا يقصد من ورائها إحداث جرائم وإنما بغرض التسلية والمزاح فقط . ولكن هذه التصرفات قد تنتج عنها نتائج ترقى إلى درجة الجريمة لأنها من الطبيعي أن الشخص الذي يقوم بمسح مجموعة من الملفات من جهاز شخص آخر ، وكانت هذه الملفات تحتوي على معلومات مهمة .²

وفي الأخير بعد تناولنا في هذا الفصل جرائم الكمبيوتر بصفة عامة ، أين بينما مختلف الآراء الفقهية في تعريف الجريمة الحاسوبية انتهينا إلى كونها كل اعتداء على النظام الحاسوبي أو يتم باستخدام النظام الحاسوبي و كان له دور رئيسي في السلوك المجرم ، و هي بهذا المفهوم تتميز بعدة خصائص تميزها عن باقي الجرائم الأخرى إذ من أهم هذه السمات طبيعتها المتعددة الحدود و طابعها التقني الذي يعقد من مسألة إثباتها الشيء الذي يميزها .

كما أن للنظام الحاسوبي أهمية كبيرة باعتباره تقنية حديثة في عالم تكنولوجيا المعلومات ، إلا أنه غالباً ما يكون مصدر خصب للجرائم التي تقع عليه و بواسطته ، و بذلك تعد الجرائم الحاسوبية جرائم خطيرة و سريعة و متطرفة و في تزايد مستمر تبعاً لازدياد استخدام تلك التقنية ، ولقد رأينا كذلك أنواع المجرمين الحاسوبيين ، وأين بين مكمن الاختلاف والفرق التي تميزهم عن غيرهم من المجرمين ، وكذلك بين أهم الدوافع التي تكون وراء جرائمهم ، وبالرغم من تشابهها إلى حد ما دافع الجريمة العادية ، لكن الصبغة الرقمية التي أضفت على هاته الجريمة ، جعلها تختلف عنها .

وبعد دارستنا في الفصل الأول كل من الجريمة وال مجرم الحاسوبي وبيننا المفهوم لكليهما ، وأين رأينا الاختلافات بين الجريمة الحاسوبية و التقليدية أو عن المجرم المعلوماتي و اختلفه على التقليدي ، إلا أن يمكن إيجاد اتفاق لكل من الجريمة الحاسوبية و التقليدية كونهما أولاً من الجرائم ، وثانياً أنهما يسعian لإحداث الضرر بالجني عليه ، و سنحاول في الفصل الثاني دراسة التحقيق في جرائم الحاسوب .

(¹) - نائلة عادل محمد فريد قورة ، جرائم الحاسوب الآلي الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 63 .

(²) - أين عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 20 .

الفصل الثاني: التحقيق في جرائم الحاسوب

المبحث الأول: ماهية الدليل الرقمي

المبحث الثاني: إجراءاته التحقيق في جرائم الحاسوب

أولاً: تمهيد

إن طبيعة الجرائم الحاسوبية بعناصرها ووسائل ارتكابها قد تدفع المشرع الجزائري إلى أن يعيد النظر في كثير من المسائل الإجرائية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الإثبات باعتبارها أهم موضوعات هذا القانون . ذلك أن الدليل الذي قد يقوى على إثبات هذا النوع من الجرائم لابد أن يكون من ذات طبيعتها التقنية، وهو الأمر الذي لا تكون فيه القواعد الإجرائية التقليدية لاستخلاص الدليل قادرة على القيام به ، مما يستوجب تدخل المشرع لتكريس قواعد إجرائية يمكن للجهات المكلفة بالبحث والتحري عن جرائم الكمبيوتر الاعتماد عليها في الوصول إلى الدليل المناسب في إثبات هاته الجريمة .

حيث جرائم الحاسوب تُعد من الجرائم الحديثة المرتبطة بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تستدعي إمكانات وخبرات تقنية لا يمكن مواكبتها إلا بإنشاء هيئات ومراكز متخصصة لمكافحة جرائم الكمبيوتر ، وتجنيد العاملين في قطاع العدالة عن طريق التكوين المتخصص الذي يهدف إلى توسيع معارفهم بتلك التكنولوجيات ، ولمعرفة كيفية استخلاص الأدلة الرقمية، وكيف يتم الحكم بواسطتها .

وفي الجزائر فإنه وبالنظر إلى الخصوصية التي تتميز بها جرائم الحاسوب كان الأمر متحتماً لتوفير كوادر وأجهزة متخصصة تعنى بعملية البحث والتحري عن جرائم الكمبيوتر وكان ذلك إما على مستوى جهاز الشرطة أو الدرك الوطني ، فعلى مستوى جهاز الشرطة فقد أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني المخبر المركزي للشرطة العلمية بالجزائر العاصمة وخبرين جهويين بكل من قسنطينة ووهران، تحتوي هذه المخابر على فروع تقنية من بينها خلية الإعلام الآلي، بالإضافة إلى أنه يوجد على مستوى مراكز الأمن الولائي فرق متخصصة مهمتها التحقيق في جرائم الحاسوب تعمل بالتنسيق مع هذه المخابر.

أما على مستوى الدرك الوطني فإنه يوجد بالمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام التابع للقيادة العامة للدرك الوطني قسم الإعلام والإلكترونيك الذي يختص بالتحقيق في الجرائم الحاسوب . بالإضافة إلى مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم الحاسوبية ومكافحتها التابع لمديرية الأمن العمومي للدرك الوطني.

حيث يعد التحقيق هو إجراء من أهم الإجراءات التي تُتخذ بعد وقوع الجريمة، لما له من أهمية في التثبت من حقيقة وقوعها وإقامة الإسناد المادي على مرتكبها بأدلة الإثبات على اختلاف

أنواعها، وهو كما يدل اسمه عليه استحلاء الحقيقة لغرض الوصول إلى إدانة المتهم من عدمه بعد جمع الأدلة القائمة على الجريمة.

لذا ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول تسلیط الضوء ولو بصورة موجزة على إجراءات التحقيق في جرائم الكمبيوتر ، وكذلك الدليل الرقمي الذي تدور حوله عملية الإثبات ، وذلك في مباحثين ، الأول سيكون بعنوان ماهية الدليل الرقمي، وسيكون تحته ثلاثة مطالب ، الأول لمفهوم الدليل الرقمي ، والثاني أشكال وأنواع الدليل الرقمي ، والثالث لحجية الدليل الرقمي ، أما المبحث الثاني فقد خصصته إلى إجراءات التحقيق في جرائم الكمبيوتر ، وبدوره سنحاول ذلك من خلال مطلبين ، الأول هو للإجراءات العامة ، وأما المطلب الثاني سيكون للإجراءات الخاصة .

المبحث الأول: ماهية الدليل الرقمي:

في عصر تكنولوجيا المعلومات ومع طغيان استخدام التقنيات الحديثة في شتى المجالات، كالتجارة الإلكترونية، والأعمال المصرفية الإلكترونية أو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي أو الإلكتروني، والإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، فضلاً عن استخداماتها في مجالات الأمن الداخلي والخارجي، زادت الجرائم الحاسوبية، فزادت المحاضر التي يمكن أن تشكلها هذه الجرائم على الأمن الاجتماعي والاقتصادي للدولة، للدرجة التي قد تصل إلى حد تحديد كيان الدولة وأمنها القومي بارتكاب بعض الجرائم مثل التجسس الإلكتروني أو الإرهاب الإلكتروني، أو التحرير السياسي الإلكتروني، والتزوير والتزيف الإلكتروني . مما يتضمن إعداد العدة لمكافحة هذا النوع من الجرائم، سواء من الناحية التشريعية- بإصدار التشريعات العقابية، والإجرائية، الكفيلة بقمع هذه الجرائم، وضبطها وتحقيقها ومحاكمة الجناة فيها، أو من الناحية الفنية أو التقنية بإعداد الكوادر الفنية المؤهلة والمدرية على استخدام أحدث الوسائل والأجهزة لكشف وضبط هذه الجرائم واشتقاد وتفسير الدليل الجنائي فيها.

وفي مجال تعامل جهات التحقيق مع الأدلة الجنائية فإن هذه الأحيرة مقبلة على الانتقال من مرحلة التعامل مع الأدلة المادية الملموسة معروفة المصادر، إلى مرحلة التعامل مع الأدلة الرقمية المنتشرة في أماكن افتراضية، وهو أمر لا محالة يثير مشكلات مهنية وأخرى قانونية ينبغي تحديدها بوضوح توطئة لوضع الحلول المناسبة لمعالجتها، ذلك أن معطيات التقنية المعلوماتية أضافت إلى مشكلة الجريمة أنماطاً إجرامية على درجة عالية من التعقيد، يحتاج إثباتها إلى أسلحة وأدوات علمية نابعة من طبيعة الجريمة الحاسوبية ، وهو ما سنراه في هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم الدليل الرقمي:

كما أثرت الثورة المعلوماتية على نوعية الجرائم التي صاحبتها وظهور أنماط مستحدثة من الجرائم عرفت بجرائم الكمبيوتر، فإنها في المقابل أيضاً أثرت على إثباتها فأصبحت الأدلة التقليدية التي جاءت بها نصوص قانون الإجراءات الجزائية غير قادرة على إثبات هذا النوع من الجرائم الذي يحتاج إلى طرق تقنية تتناسب مع طبيعته، بحيث يمكنها فك رموزه وترجمة نبضاته وذبذباته إلى كلمات وبيانات محسوسة ومقرؤة تصلح لأن تكون أدلة إثبات لهذه الجرائم ذات الطبيعة الفنية والعلمية الخاصة.

حيث إن تقييم أي نظام قانوني لا يمكن أن يصل إلى نتائج صحيحة إلا إذا توافر لدى المقوم تصوراً واضحاً لذلك النظام، وعليه فإنه من الواجب ليتسنى فهم ماهية هذا النوع من الأدلة لابد من تناول تعريفه كفرع أول ، وخصائص هذا الدليل في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الدليل الرقمي:

1- تعريفه لغة : يعرف الدليل في اللغة بأنه المرشد ، والكافر ، وما به الإرشاد ، وما يستدل به ، والدليل الدال والجمع أدلة ودلائل ، وكذلك يعني تأكيد الحق بالبينة ، والبينة هي الدليل أو الحجة 1.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ وَسَاءِكَنَّا لَمْ يُرْجِعُنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ 2.

أما عن سبب التسمية بالرقمي أن الحواسيب الرقمية تقوم باستقبال البيانات من المستخدم بشكل متقطع وتحويلها إلى أرقام حسب نظام عددي معين ثم معالجة هذه البيانات . حيث تقوم وحدة الذاكرة الرئيسية في الحاسوب الرقمي بتحزين البرامج والبيانات الداخلية ونتائج المعالجة ويختلف طول الكلمة من حاسب إلى آخر ، والرقمي يعني أن البيانات تخزن في ذاكرة الحاسوب الآلي الرقمي في شكل أرقام وإذا طلبت تخرج على شاشة الحاسوب أو الطابعة في الشكل المقصود حسب اللغة التي خزنت بها وليس كما هي مسجلة في ذاكرته . 3

2- تعريفه اصطلاحاً :

(أ)- تعريف الدليل في الاصطلاح الشرعي: " ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، فإذا قدم المدعى حجته للقاضي واقتنع الأخير بتلك الحجة لزم عليه الحكم للمدعى فيما ادعاه 4" .

1)- جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب . ج 2 ، مرجع سابق ، ص 228 ؛ علي بن محمد الجرجاني . (ط: 1 ؛ بيروت: دار الكتب العلمية ، 1403هـ/1983م) ، ص 104.

2)- الفرقان : 45.

3)- نبيل جمعة بخار ؛ وفايز جمعة بخار ، مهارات الحاسوب . (ل.ط ؛ الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2004م) ، ص 51.

4)- محمد بن القيم الجوزية ، إعلام الموقعين من رب العالمين . تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم . ج 1 (ط: 1 ؛ بيروت: دار الكتب العلمية ، 1411هـ/1991م) ، ص 410.

(ب)- **تعريف الدليل في الاصطلاح القانوني:** "الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة التي ينشدتها ، والمقصود بالحقيقة في هذا السياق هو كل ما يتعلق بالواقع المعروضة على القاضي لإعمال حكم القانون عليها".¹

وكذلك: " البرهان القائم على المنطق والعقل في إطار من الشرعية الإجرائية لإثبات صحة افتراض أو لرفع درجة اليقين الإقناعي في واقعة محل خلاف".²

(ج)- **تعريف الدليل الرقمي كمركب إضافي:** " الدليل الذي يجد له أساس في العالم الافتراضي ويقود إلى الجريمة، فهو ذلك الجزء المؤسس على الاستعانة بتقنية المعالجة التقنية للمعلومات ، والذي يؤدي إلى اقتناع قاضي الموضوع بثبت ارتكاب شخص ما للجريمة باستعماله تكنولوجيات الإعلام والاتصال ".³

كما يمكن تعريفه كذلك: " بأنه الدليل المشتق من أو بواسطة النظم البرمجية المعلوماتية الحاسوبية وأجهزة ومعدات وأدوات الحاسوب الآلي أو شبكات الاتصالات من خلال إجراءات قانونية وفنية لتقديمها للقضاء بعد تحليلها علمياً أو تفسيرها في شكل نصوص مكتوبة أو رسومات أو صور أو أشكال أو أصوات لإثبات وقوع الجريمة ولتقرير البراءة أو الإدانة فيها".⁴

الفرع الثاني: خصائص الدليل الرقمي:

تقوم خصائص الدليل الرقمي على مدى ارتباطه بالبيئة التي يحيا فيها، وهي البيئة الافتراضية والتي انعكست على طبيعة هذا الدليل فأصبح يتصرف بعدة خصائص جعلته يتميز عن الدليل الجنائي التقليدي ومن أبرزها:

1- الدليل الرقمي هو دليل علمي:

إن الدليل الرقمي يحتاج إلى بيئته التقنية التي يتكون فيها، لكونه من طبيعة تقنية المعلومات ذات المبني العلمي ومن ثمة فإن ما ينطبق على الدليل العلمي ينطبق على الدليل الرقمي، فالدليل العلمي يخضع لقاعدة لزوم تجاوبه مع الحقيقة كاملة وفقا لقاعدة أن القانون مساعاه العدالة وأما

¹ -أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية . (لا.ط ؛ القاهرة: دار النهضة ، 1981م) ، ص 373

² - منصور عمر المعايطة ، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي . (ط:1 ؛ الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 27

³ - المرجع نفسه ، ص 29.

⁴ - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 121.

العلم فمسعاه الحقيقة ، وإذا كان للدليل العلمي منطقه الذي يجب ألا يخرج عليه، إذ يستبعد تعارضه مع القواعد العلمية السليمة فإن الدليل الرقمي له ذات الطبيعة فلا يجب أن يخرج هذا النوع من الأدلة بما توصل إليه العلم الرقمي وإلا فقد معناه.¹

2- الدليل الرقمي من طبيعة تقنية:

إن الطبيعة التقنية للدليل تقتضي أن يكون هناك توافق بين الدليل المرصود، وبين البيئة التي يعيش فيها فلا تنتج التقنية سكينا يتم به اكتشاف القاتل، أو اعترافا مكتوبا أو مالا في جريمة الرشوة، أو بصمة أصبع وإنما ما تنتجه التقنية هو نبضات رقمية تشكل قيمتها في إمكانية تعاملها مع القطع الصلبة التي تشكل الحاسوب على أية شاكلة يكون عليها، ومثل هذا الأمر يجعلنا نقرر أنه لا وجود للدليل الرقمي خارج بيته التقنية وأنه لكي يكون هناك دليل رقمي يجب أن يكون مستورا أو مستنبطا من البيئة الرقمية أو التقنية ، وهي في إطار جرائم الحاسوب مثلة في العالم الرقمي أو العالم الافتراضي و هو العالم الكامن في الحاسوب والخوادم والمضيقات والشبكات التي يتم تداول الحركة فيه عبرها.²

3- الدليل الرقمي دليل متعدد ومتتطور:

يشمل الدليل الرقمي كافة أشكال وأنواع البيانات الرقمية الممكن تداولها رقميا، بحيث يكون بينها وبين الجريمة رابطة من نوع خاص وتنصل بالضحية على النحو الذي يتحقق هذه الرابطة بينها وبين الجاني، وتعني هذه الخاصية أنه على الرغم من أن الدليل الرقمي في أساسه متعدد التكوين بلغة الحوسبة والرقمية إلا أنه مع ذلك يتخد أشكالا مختلفة يمكن أن يظهر عليها، كأن يكون بيانات غير مقرؤة من خلال ضبط مصدر الدليل كما هو الشأن حال المراقبة عبر الشبكات والملقطات والخوادم، وقد يكون بيانات مفهومة كما لو كان وثيقة معدة بنظام المعالجة الآلية، كما من الممكن أن يكون صورة ثابتة أو متحركة (أفلام رقمية أو معدة بنظام التسجيل السمعي البصري أو يكون مخزنا في البريد الإلكتروني، وقد يكون أيضا مرتبطا بالتشفير، وهذا التنوع إنما يعد تعبيرا عن اتساع قاعدة الدليل الرقمي بحيث

¹)- عمر محمد أبو بكر بن يونس ،((الدليل الرقمي)) بحث منشور على شبكة الانترنت (www.arablawinfo.com) ، ص12.

²)- خالد ممدوح إبراهيم ، الجرائم المعلوماتية . (ط: 1 ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2009م)، ص 181.

يمكنه بهذه الصور أن يشمل أنواعاً متعددة من البيانات الرقمية التي تصلح منفردة أو مجتمعة لأن تكون دليلاً بالإدانة أو البراءة.

وأما عن كون الدليل الرقمي دليلاً متطوراً فهي خاصية تكاد تكون تلقائية، نظراً لارتباطه بالطبيعة التي تتمتع بها حركة الاتصال عبر الانترنت والعالم الافتراضي اللذان لا يزالان في بداياتهما ولم يصلا بعد إلى منتهاهما ولن يكون من السهل احتواهما¹.

4- الدليل الرقمي صعب التخلص منه:

إن القاعدة التي تسري على كافة ما يتعلق بجيكلة تكنولوجيا المعلومات، هي أنه كلما حدث اتصال بتكنولوجيا المعلومات في معنى إدخال بيانات إلى ذلك العالم فإنه من الصعب التخلص منها ولو كان ذلك باستخدام أعني أدوات الإلغاء، فمحاولة التخلص من الدليل الرقمي باستخدام خصائص التخلص من الملفات في الحاسوب كخاصية الحذف أو التهيئة لا تعد من العوائق التي تحول دون استرجاع الملفات المذكورة إذ توافر برمجيات ذات الطبيعة الرقمية يمكن بمقتضاهما استرداد كافة الملفات التي تم إلغاؤها أو إزالتها من الحاسوب².

5- الدليل الرقمي ذو طبيعة رقمية ثنائية (0-1):

إن الآثار التي يتركها مستخدم النظام الحاسوبي الرقمي والتي تشمل الرسائل المرسلة منه أو التي استقبلها وكافة الاتصالات التي قمت من خلال الحاسوب الآلي وشبكة الاتصالات تكون على الشكل الرقمي، فالبيانات الموجودة داخل الحاسوب

الآلي سواء كانت في شكل نصوص أو حروف أو أرقام أو صور أو فيديو تحول إلى صيغة رقمية، حيث ترتكز تكنولوجيا المعلوماتية الحديثة على تقنية الترميم التي تعني ترجمة أو تحويل أي مستند إلى نظام ثنائي في تمثيل الأعداد يفهمه الحاسوب الآلي، فأي شيء في العالم الرقمي يتكون من الصفر والواحد³.

¹-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 124).

²-(عمر محمد أبو بكر بن يونس، الدليل الرقمي ، مرجع سابق ، ص 982).

³-(مددوح عبد الحميد عبد المطلب،((استخدام بروتوكول TCP/IP في بحث وتحقيق الجرائم على الكمبيوتر)) بحث منشور على شبكة الانترنت (www.arablaw.info.com) ، ص 08).

ونستخلص مما سبق بأن هذه الخصائص السالفة ذكرها أكسبت الدليل الرقمي طابعاً متميزاً جعلت منه الدليل الأفضل لإثبات جرائم الكمبيوتر لأنه من طبيعة الوسط الذي ارتكبت فيه، سواء كانت هذه الجرائم مرتكبة بواسطة نظام المعالجة الآلية أو كانت تشكل اعتداء ومساساً على نظام المعالجة الآلية .

المطلب الثاني: أنواع وأشكال الدليل الرقمي:

يقسم الدليل الرقمي إلى دليلين هما: الدليل الرقمي الأصلي وهو البنود العينية أو الحسية وكذلك المستمسكات البيانية التي تتعلق بهذه البنود عند الإمساك بها وحجزها . والدليل الرقمي المكرر وهو استنساخ رقمي دقيق لجميع المستمسكات البيانية التي تحتويها البند العيني الأصلي ، أما المحرر الرقمي فهو بيانات يدخلها المزود ويرسلها عن طريق وسيط إلكتروني فيترجمها وسيط وفق برنامج معين ويررها إلى المتلقى الذي يمكنه استخراجها بالاستعانة بوسط إلكتروني آخر ويمكنه قراءتها بذات البرنامج وإظهارها على صورة الإدخال، وأما الصورة المأخوذة عن الدليل الرقمي فهي صورة دقيقة وطبق الأصل للمعلومات الواردة في الوثائق البيانية والمستقلة عن البنود العينية الأصلية ¹ .

وفي كلا التقسيمين أي سواء كان الدليل الرقمي أصلياً أم مكرراً فهو من حيث هيأته يوجد على عدة أشكال وصور وهي كالتالي:

الفرع الأول: أشكال الدليل الرقمي:

ليس للدليل الرقمي صورة واحدة بل يوجد له العديد من الصور والأشكال وهي:

1- النصوص المكتوبة: وتشمل النصوص التي يتم كتابتها بواسطة الآلة الرقمية ومنها الرسائل عبر البريد الإلكتروني والبيانات المسجلة بأجهزة الحاسوب الآلي .

ووفقاً لما قررته وزارة العدل الأمريكية سنة 2002 فإن الدليل الرقمي يمكن أن يأخذ الأشكال الآتية:

(أ) - السجلات المحفوظة في الحاسوب: وهي الوثائق المكتوبة والمحفوظة مثل البريد الإلكتروني وملفات برامج معالجة الكلمات ورسائل غرف المحادثة على الانترنت .

¹)- عادل عزام سقف الحيط، جرائم الذم و القذح و التحقيق المرتكبة عبر الوسائل الالكترونية . (ط:1 ؛ القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 233 .

(ب) - السجلات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسوب وتعتبر مخرجات برامج الحاسوب وبالتالي لم يلمسها الإنسان مثل : سجلات الهاتف وفواتير أجهزة السحب الآلي.

(ج) - السجلات التي جزء منها تم حفظه بالإدخال، وجزء آخر تم إنشاؤه بواسطة الحاسوب بعد معالجتها من خلال برمج معينة.¹

ومن الأمثلة عليها أوراق العمل المالية التي تحتوي على مدخلات تم تقليلها إلى برامج أوراق العمل مثل Excel ومن ثم تمت معالجتها من خلال البرنامج بإجراء العمليات الحسابية عليها . ويلاحظ أن التنوع في الدليل الرقمي يفيد بالضرورة أنه ليس هناك وسيلة واحدة للحصول عليه، وإنما تعدد وسائل التوصل إليه، وفي آل الأحوال يظل الدليل المستمد منه رقميا، حتى وإن اتخد هيئة أخرى، ففي هذه الحالة فإن اعتراف القانون بهذه الهيئة الأخرى يكون مؤسسا على طابع افتراضي مبناه أهمية الدليل الرقمي ذاته وضرورته إلا أنه لكي يحدث تواصل بين القانون وبين الدليل المذكور، نتيجة لنقص توافر الإمكانيات الرقمية في المحاكم، فإنه يلزم اتخاذ مسلك الافتراض من حيث اعتباره دليلاً أصلياً.²

2- الصورة الرقمية:

وهي عبارة عن تجسيد الحقائق المرئية حول الجريمة، وفي العادة تقدم الصورة في شكل ورقي أو في شكل مرئي باستخدام الشاشة المرئية، والصورة الرقمية تمثل تكنولوجيا بدائلة للصورة التقليدية.³ ويشمل ذلك جميع أنواع الصور والأشكال والرسومات الثابتة وما في حكمها ، مثل الصور الرقمية التي يتم التقاطها عن طريق الكاميرات الرقمية أو الرسومات .⁴

¹ - سلطان محيي الريhani، ((الجرائم المعلوماتية)) بحث منشور على شبكة الانترنت (www.atslp.com) ، تاريخ الإطلاع 15/05/2014.

² - عمر محمد أبو بكر بن يونس، الدليل الرقمي ، مرجع سابق ، ص 12.

³ - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 135.

⁴ - عبد الله بن حسين القحطاني ، تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 58.

3- التسجيلات الصوتية:

وهي التسجيلات التي يتم ضبطها وتخزينها بواسطة الآلة الرقمية، وتشمل جميع أنواع أصوات البشر أو الأصوات المختلفة أي كان مصدرها والتي يتم تسجيلها وتخزينها بواسطة الأجهزة الرقمية مثل تسجيلات المكالمات الهاتفية عن طريق أو الانترنت.¹

4- الفيديو:

ويشمل جميع أنواع تسجيلات الوسائل المتعددة المختلفة والتي يتم تسجيلها بواسطة الأجهزة الخاصة بالتقاط الفيديو والتي عادة ما تكون عبارة عن صور متحركة وقد تكون مقرونة بالصوت أو النصوص أو بهما معاً.²

الفرع الثاني: أنواع الدليل الرقمي:

يأخذ الدليل الرقمي نوعين رئيسيين أدلة أعدت لتكون وسيلة إثبات وأدلة لم تعد لتكون وسيلة إثبات ، فأما النوع الأول فيمكن إجماله فيما يأتي:

1- السجلات التي تم إنشاؤها بواسطة الجهاز تلقائيا، وتعتبر هذه السجلات من مخرجات الجهاز ولم يساهم الإنسان في إنشائها.

2- السجلات التي جزء منها تم حفظه بالإدخال وجزء تم إنشاؤه بواسطة الجهاز، ومن أمثلة ذلك البيانات التي تم إدخالها إلى الأدلة وتم معالجتها من خلال برنامج خاص.³

وأما النوع الثاني أي الأدلة الرقمية التي لم تعد لتكون وسيلة إثبات فهي تلك الأدلة التي تنشأ دون إرادة الشخص بمعنى أنها أي أثر يتركه دون أن يكون راغبا في وجودها، ويسمى هذا النوع من الأدلة بالبصمة الرقمية أو الآثار المعلوماتية للرقمية.⁴

وهي تتجسد في الآثار التي يتركها مستخدم النظام الحاسوبي الرقمي بسبب تسجيل الرسائل المرسلة منه أو التي يستقبلها وكافة الاتصالات التي تمت من خلال نظام الحواسيب وشبكة

¹-(سلمان بن علي القحطاني ، علوم الأدلة الجنائية الرقمية المفاهيم وطرق المعالجة في ضوء التطور التقني الحديث. (لا.ط ، الرياض: مركز الدراسات والبحوث ، 2012 م) ، ص 61.

²-(عبد الله بن حسين القحطاني ، تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 59.

³-(نعميم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 129.

⁴-(مددوح عبد الحميد عبد المطلب ، استخدام بروتوكول TCP/IP في بحث وتحقيق الجرائم على الكمبيوتر ، مرجع سابق ، ص 38.

الاتصالات، والواقع أن هذا النوع من الأدلة لم يعد أساسا للحفظ من طرف من صدر عنه غير أن الوسائل التقنية الخاصة تمكن من ضبط هذه الأدلة ولو بعد فترة زمنية من نشوئها فالاتصالات التي عبر المنظومة المعلوماتية المرتبطة بشبكة الاتصالات وكذا المراسلات الصادر عن الشخص أو التي يتلقاها يمكن ضبطها بواسطة تقنية خاصة بذلك.¹

وتبدو أهمية التمييز بين هذين النوعين في كون أن النوع الأول من الأدلة الرقمية قد أعد سلفا كوسيلة لإثبات بعض الواقع التي يتضمنها، لذلك فإن عادة ما يعمد إلى حفظه للاحتجاج به لاحقا وهو ما يقلل من إمكانية فقدانه كما يكون من السهل الحصول عليه، بينما النوع الثاني من الأدلة الرقمية فلكونه لم يعد أصلا ليكون أثرا من صدر عنه لذا فهو في الغالب ما يتضمن معلومات تقييد في الكشف عن الجريمة ومرتكبها ويكون الحصول عليه بإتباع تقنيات خاصة لا تخلو من الصعوبة والتعقيد، وهو على العكس من النوع الأول إذ لم يعد ليحفظ مما يجعله عرضة للفقدان بسهولة .²

¹-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 129).

²-(المرجع نفسه).

المطلب الثالث: حجية الدليل الرقمي

استقر الفقه والقانون الوضعي على أن للقاضي سلطة واسعة في تقدير الأدلة واستنباط القرائن وما تحمله الواقع من دلالات ، شريطة أن يكون الدليل ثابتاً بيقين ، مرتبطاً بالواقعية الرئيسية ومسجحاً مع التسلسل المنطقي للأحداث ومن الطبيعي أن ينسحب هذا الرأي على الأدلة الجنائية الرقمية باعتبارها أحد أقسام الأدلة المادية العلمية ، بل أكثر منها حجية في الإثبات ، لأنها محكمة بقواعد علمية وحسابية قاطعة لا تقبل التأويل كما أنها في ذات الوقت معالجة بوسائل التقنية المعلوماتية التي أصبحت تستغل في الجرائم المستحدثة.¹

ورغم عدم توفر التشريعات الموضوعية والشكلية التي تنظم التعامل مع الحاسوب وتقنية المعلوماتية لم تواجه المحاكم مشكلة في تعاملها مع الأدلة الجنائية الرقمية وذلك للأسباب الآتية:

1- الثقة التي اكتسبها الحاسوب والكفاءة التي حققتها النظم الحديثة للمعلوماتية في مختلف الحالات.

2- ارتباط الأدلة الجنائية الرقمية وآثارها بالجريمة موضوع المحاكمة.

3- وضوح الأدلة الرقمية ودقتها في إثبات العلاقة بين الجاني والجني عليه أو بين الجاني والسلوك الإجرامي.

4- إمكانية تعقب آثار الأدلة الرقمية والوصول إلى مصادرها بدقة.

5- قيام الأدلة الرقمية على نظريات حسابية مؤكدة لا يتطرق إليها الشك مما قوى يقينية الأدلة الرقمية.

6- انتهاء العلم برأي قاطع إلى صحة النتائج التي توصل إليها علوم الحاسوب.

7- الأدلة الجنائية الرقمية يدعمها عادة رأي خبير ، وللحيرة في المواد الجنائية دورها في الكشف عن الأدلة وفحصها وتقيمها وعرضها أمام المحاكم وفق شروط وقواعد نظمها القانون وأقرها القضاء.²

¹ - محمد الأمين البشري ، "الأدلة الجنائية الرقمية ودورها في الإثبات". المجلة العربية للدراسات الأمنية ، لا.م ، لا.ن ، ع 1423هـ ، ص 33 ، 127.

² - المرجع نفسه ، ص 128.

وسنحاول من خلال هذا المطلب سنحاول التسلیط الضوء على حجية الدلیل الرقمی وذلک کفرعین ، فالفرع الأول هو لحجیة الدلیل الرقمی في القانون الجزائري ، والفرع الثاني سيكون لحجیة الدلیل الرقمی في الشیعیة الإسلامية.

الفرع الأول: حجیة الدلیل الرقمی في القانون الجزائري

لقد سبق الذکر أن جرائم الكمبيوتر في القانون الجزائري تشمل الأفعال الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وكذا كل جریمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها بواسطة منظومة حاسوبية أو نظام للاتصالات الإلكترونية، وهذه الأخيرة قد تصرف إلى جرائم تقليدية منصوص عليها في قانون العقوبات يمكن حسب طبيعتها أن ترتكب بواسطة منظومة حاسوبية رقمية، وهذا يعني أن الإجرام المعلوماتي قد يأخذ وصف الجنایة أو الجنحة أو المخالفات حسب وصف الجرم المرتكب بواسطة المنظومة الحاسوبية ، والمشروع الجزائري أجاز إثبات الجرائم بأي طرق من طرق الإثبات ما عدا الجرائم التي قد يتطلب إثباتها دليلاً معيناً، ومنح القاضي الجزائري سلطة تقدیر الدلیل والحریة في تکوین اقتناعه من أي دلیل یطمئن إلیه .¹

إن کان مبدأ الاقتناع القضائي عام النطاق لدى كافة أنواع المحاكم الجزائرية سواء كانت محکم الجنایات أم الجنح أم المخالفات ، فإن قواعد بيان عناصر تقدیر الدلیل تختلف حسب اختلاف وصف الفعل المجرم.

فإذا كان الفعل من طبیعة جنائية فإن محکمة الجنایات تتمتع بسلطه تقدیرية مطلقة في مواجهة الأدلة المعروضة أمامها وتصدر أحكامها دون أن يكون قضاها مطالبین بتسبيب أحكامهم ولا رقابة لجهات الطعن عليهم. أما إذا أخذ الفعل المجرم وصف الجنحة فإن قاضي الجنح مطالب بعرض وبيان تقدیره للدلیل المعروض عليه من خلال تسبيب حکمه، والذي يكون محل رقابة من جهات الطعن .

لهذا فهو مطالب باحترام القواعد العامة المنظمة للقوة الشیعیة لکل وسیلة من وسائل الإثبات والتي قد تأخذ شکل محاضر معدة بمناسبة تفتيش أو اعتراض مراسلات أو شکل تقریر خبرة محرر بمناسبة معاينة وفحص الأدلة المضبوطة من جهاز الإعلام الآلي أو دعامتیکترونية.

¹ - نعیم سعیدانی ، آلیات البحث والتحری عن الجریمة المعلوماتیة في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 228

أما بالنسبة لتقارير الخبرة فإن المحكمة العليا ذهبت للقول أن الخبرة شأنها شأن باقي أدلة الإثبات تخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، وهذا ما نصت عليها المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية بنصها: " لا تعتبر التقارير المثبتة للجنایات أو الجنح إلا مجرد استدلالات... " ¹.

والواضح المشرع الجزائري قد تبني نظام الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي، من خلال نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية: " يجوز إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات وللقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص " ².

وكذلك نص المادة 307 من نفس القانون : " أن القانون لا يطلب من القضاة أن يقدموا حسابا عن الوسائل التي بها قد وصلوا إلى تكوين اقتناعهم وأن يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أي تأثير قد أحدثه في إدراكيهم الأدلة المسندة للمتهم ... " ³.
إلا واستثناء بعده أخذ أيضا بنظام الأدلة القانونية في إثبات بعض الجرائم أين اشترط لإثباتها أدلة قانونية محددة مسبقا وعلى سبيل المحصر وهو ما نصت عليه المادتين 339 و 341 من قانون العقوبات.

الفرع الثاني حجية الدليل الرقمي في الشريعة الإسلامية

لقد انقسمت أراء الفقهاء حول الإثبات بين مقيد لطرق الإثبات ومقيد لها ، وفي الآتي سنحاول التطرق إلى أدلة كل فريق ، وهما كالتالي:

1- الاتجاه المقيد: حيث يرى جمهور الفقهاء بتقييد طرق الإثبات وحصرها والأدلة التي استندوا عليها في أقوالهم كالتالي:

(أ) - أن النصوص وردت بالشهادة واليمين فوجوب الوقوف عندما وردت به النصوص ، وأما الإقرار فهو إلزام المدعى عليه نفسه بما ادعاه المدعى ، وهذا لا يمنع منه الشرع متى كان المقر أهلا للإقرار وكذلك القسامه فقد جاء بها الشرع .

¹ - المادة (215) من الأمر 156/66 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ الموافق لـ 08 يونيو 1966م والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعديل والمتمم بالقانون 06/22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006م (الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، العدد 86 ، 24 ديسمبر 2006م).

² - المادة (212) المصدر نفسه.

³ - المادة (307) المصدر نفسه.

(ب)- إذا فتح باب الأدلة ولم يقييد بطائفة معينة تطمئن لها نفوس الناس كانت أرواح الناس وأموالهم عرضة للضياع والإتلاف .

(ج)- أن تقييد الأدلة روعيت فيه المصلحة الراجحة بعد الموازنة بين إطلاق الأدلة المستند على مجرد النظر الخض وتقييدها المستند على حماية الناس بعضهم من بعض ومن الحكماء الظالمين ¹ .

2- الاتجاه المطلق: إن من أبرز القائلين بإطلاق الإثبات وعدم تقييده وحصره في طرق محددة ، الإمام الجليل ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية ، ولقد استدلوا على ذلك بجملة من الأدلة منها: (أ)- إن الغاية من حكم الحاكم أن يكون عادلاً فيعطي كل ذي حق حقه لذلك فأي طريق أوصل ذلك فثم شرع الله .

(ب)- إن الله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم وأعدل من أن ينحصر طرق العدل و إماراته بطريق محدد من طرق الإثبات ، فثم ينفي ما هو أظهر حجة وأقوى دلالة منه ولا يجعله من طرق الإثبات.

(ج)- أن البينة في كلام الله ورسوله وأعلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق من شهود ودلالة ² ، فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء ، حيث خصوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين. ولقد استدلوا بذلك بعده آيات من القرآن الدالة على هذا المعنى منها:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرَى سَلَنَارُ سُلَنَارًا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ ³.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَرَقَّ أَلَّذِينَ أُتْهِيُوا الْكِتَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ مُّبَيِّنَةً﴾ ⁴.

وغيرها من الآيات الدالة على ذلك . وفي الأثر ما يدل على الاعتداء بالقرائن في مجال الإثبات ، حيث أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قد قضى برج المرأة التي ظهر بها حمل ولا زوج لها

¹- سليمان مرقس ، أصول الإثبات وإجراءاته في المواد المدنية في القانون المصري مقارنا بتقنيات البلاد العربية . (ل.ط ؛ القاهرة : عالم الكتب ، د.ت) ، ص 16.

²- ابن القيم الجوزية ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . (ل.ط ؛ بيروت : عالم الكتب العلمية ، د.ت) ، ص 12.

³- الحديدي: الآية 25.

⁴- البينة: الآية 04.

ولا سيـد وغـيرها من القـصص والـروايات الدـالة عـلـى الإـعـمال بالـقرـائـن حتـى في مـجـال المـحدودـاتـ والـقصـاصـاتـ¹.

هـذا عـن الإـثـبات عمـومـا في الشـرـيعـة الإـسـلامـيـة ، والـذـي رـكـزـنا فـيـه بـصـفـة خـاصـة عـلـى الـقـرـائـن لأنـ الأـدـلـةـ الـجـنـائـيـةـ الرـقـمـيـةـ تـنـتـمـيـ إـلـىـ بـابـ الـقـرـائـنـ فـيـ الـفـقـهـ الـجـنـائـيـ الـإـسـلامـيـ وـلـهـدـاثـةـ الـعـلـومـ الـرـقـمـيـةـ الـتـيـ تـقـومـ عـلـيـهـ الـأـدـلـةـ الـجـنـائـيـةـ الرـقـمـيـةـ ، فـإـنـاـ نـعـتـمـدـ عـلـىـ حـجـيـةـ الإـثـباتـ بـالـقـرـائـنـ فـيـ الـحـكـمـ عـلـىـ حـجـيـةـ الـدـلـيلـ الـرـقـمـيـ باـعـتـبـارـهـ مـنـ أـقـوـىـ الـأـدـلـةـ الـمـادـيـةـ وـأـكـثـرـهـ عـلـمـيـةـ.²

وـفـيـ الـعـصـرـ الـحـدـيـثـ يـرـحـبـ الـفـقـهـ وـالـقـضـاءـ الـشـرـعـيـ بـإـعـمـالـ الـأـدـلـةـ الـمـادـيـةـ فـيـ مـجـالـ الإـثـباتـ الـجـنـائـيـ ، طـالـمـاـ كـانـتـ قـائـمـةـ عـلـىـ أـسـسـ عـلـمـيـةـ وـخـبـرـاتـ مـعـمـلـيـةـ يـقـدـمـهـاـ مـخـتـصـوـنـ فـيـ مـخـتـلـفـ مـجـالـاتـ الـعـلـومـ الـطـبـيـعـيـةـ ، فـفـيـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ الـتـيـ هـيـ الـمـرـجـعـيـةـ الـأـوـلـىـ لـتـطـبـيـقـاتـ أـحـكـامـ الـشـرـيعـةـ الـإـسـلامـيـةـ ، حـيـثـ أـخـذـتـ الـمـحـاـكـمـ بـالـأـدـلـةـ الـمـادـيـةـ وـالـخـبـرـةـ الـعـلـمـيـةـ فـيـ إـثـبـاتـ كـثـيـرـ مـنـ الـجـرـائـمـ.ـ كـمـاـ قـامـ الـفـقـهـاءـ بـإـثـرـاءـ مـيـدـاـنـ الـأـدـلـةـ الـعـلـمـيـةـ بـأـدـيـيـاتـ وـقـوـاعـدـ مـنـظـمـةـ لـشـرـوـطـ وـإـجـرـاءـاتـ وـالـتـعـاـمـلـ مـعـ الـأـدـلـةـ الـعـلـمـيـةـ.³

هـذاـ بـعـدـ درـاسـتـنـاـ لـلـدـلـيلـ الـرـقـمـيـ أـيـنـ رـأـيـنـاـ الـمـفـهـومـ وـالـتـعـرـيفـ ، وـمـنـ ثـمـ أـعـطـيـنـاـ وـلـوـ بـلـمـحةـ مـوـجـزـةـ عـنـ الـأـنـوـاعـ وـالـأـشـكـالـ لـتـيـ تـقـومـ عـلـيـهـ الـأـدـلـةـ الـرـقـمـيـةـ ، وـفـيـ الـمـطـلـبـ الـأـخـيـرـ مـنـ هـذـاـ الـمـبـحـثـ رـأـيـنـاـ حـجـيـةـ الـأـدـلـةـ الـرـقـمـيـةـ ، فـوـقـنـاـ عـنـدـ اـخـتـلـافـ الـفـقـهـاءـ فـيـ الـإـسـتـدـلـالـ بـالـقـرـائـنـ عـلـىـ اـعـتـبـارـ أـنـ الـدـلـيلـ الـرـقـمـيـ يـنـتـمـيـ لـهـ ، وـخـاصـةـ فـيـ مـجـالـ الـحـدـودـ وـالـقـصـاصـ ، وـرـأـيـنـاـ كـذـلـكـ أـنـ الـنـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـدـ اـسـتـشـهـدـ بـالـقـرـائـنـ فـيـ إـقـامـةـ الـحـدـودـ فـيـ بـعـضـ الـقـصـصـ .

وـبـعـدـ الـدـلـيلـ الـرـقـمـيـ سـنـحاـوـلـ فـيـ الـمـبـحـثـ الـآـتـيـ درـاسـةـ إـجـرـاءـاتـ التـحـقـيقـ فـيـ جـرـائمـ الـكـمـبـيـوـتـرـ ، لـأـنـهـ بـوـاسـطـةـ هـذـهـ إـجـرـاءـاتـ يـنـسـبـ الـدـلـيلـ الـمـتـحـصـلـ عـلـيـهـ مـنـ قـامـ بـهـاتـهـ الـجـرـيـمةـ ، حـيـثـ تـوـضـحـ الـطـرـقـ الـتـيـ يـتـبعـهـاـ الـحـقـوقـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ لـأـجـلـ كـشـفـ الـجـرـيـمةـ وـنـسـبـهـاـ لـلـمـجـرـمـ بـالـدـلـيلـ الـذـيـ يـدـيـنـهـ ، حـيـثـ لـاـ يـمـكـنـهـ التـمـلـصـ مـنـهـاـ مـهـمـاـ فـعـلـ مـعـوـقـاتـ تـحـولـ دونـ الـكـشـفـ عـنـهـاـ ، وـسـوـفـ نـحاـوـلـ درـاسـةـ

¹ - أـمـدـ فـنـحـيـ بـهـنـسـيـ ، نـظـرـيـةـ الإـثـباتـ فـيـ الـفـقـهـ الـجـنـائـيـ الـإـسـلامـيـ. (طـ: 4 ؛ الـقـاهـرـةـ : دـارـ الشـرـوقـ ، 1409هـ/1989م) ، صـ 195.

² - مـحـمـدـ الـأـمـيـنـ الـبـشـرـيـ ، "ـ الـأـدـلـةـ الـجـنـائـيـةـ الرـقـمـيـةـ ". الـمـجـلـةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـدـرـاسـاتـ الـأـمـنـيـةـ وـالـتـدـرـيـبـ ، الـرـيـاضـ: جـامـعـةـ نـاـيـفـ لـلـعـلـومـ الـأـمـنـيـةـ ، السـعـوـدـيـةـ ، عـ 33ـ ، دـ.ـتـ ، صـ 129ـ.

³ - المـرـجـعـ نـفـسـهـ ، صـ 131ـ.

إجراءات التحقيق من خلال مطلبين ، وسيكون المطلب الأول للقواعد الإجرائية التقليدية لاستخلاص الدليل الرقمي ، والمطلب الثاني هو للإجراءات الحديثة لاستخلاص الدليل الرقمي .

المبحث الثاني: إجراءات التحقيق في جرائم الحاسوب

لاشك أن التطور الحاصل في مجال الكمبيوتر قد رتب آثارا هامة انعكست على الجرائم من حيث الوسائل التي ترتكبها، والمحل الذي تقع عليه، ونوع الجناة الذين يرتكبواها. وهذه الجرائم أي الجرائم الحاسوبية تجمع بين ذكاء الجرم وذكاء الأجهزة الرقمية لذلك فإن هذا التطور التكنولوجي يجب أن يواكب تطوير لقوانين العقوبات و قوانين الإجراءات الجزائية من أجل استيعاب الجرائم المستحدثة التي ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية، كما يجب العمل على تطوير وسائل الإثبات الجزائية بما يتوافق والحقائق العلمية، فالقانون يجب أن لا ينفصل عن الواقع الذي أنتجه.¹

والحاصل أنه مع ظهور الجرائم الحاسوبية والتي باتت تتخذ أنماطاً جديدة أصبح لا يجدي معها إتباع الطرق التقليدية في تحصيل الدليل لإثباتها لما تشيره طبيعتها غير المادية من إشكالات، وما تؤديه التقنية الحديثة من دور في ارتكابها، فإثبات الجرائم المادية التي تترك آثارا ملحوظة أمر سهل ويسور، بعكس إثبات الجرائم الحاسوبية ذات الطبيعة المعنوية بالنظر إلى أنها لا تترك آثار تدل عليها، على أساس أن أغلب البيانات والمعطيات التي تداول عبر الحاسوب الآلية التي من خلالها تتم العمليات الإلكترونية تكون في هيئة رموز ونبضات مخزنة على وسائط تخزين مغنة لا يمكن للإنسان قراءتها أو إدراكتها إلا من خلال هذه الحواسب التي تحفظها.²

فالتطور التقني الذي حق نظم المعالجة الآلية فضلاً عن الطبيعة الخاصة للدليل الرقمي سيؤدي حتماً ودون أي شك إلى تغيير كثيّر من المفاهيم السائدة حول إجراءات وطرق الحصول عليها، وهو الأمر الذي يحتاج بالضرورة إلى إعادة تقييم لمنهج بعض الإجراءات التقليدية في قانون الإجراءات الجزائية، فضلاً عن استحداث قواعد إجرائية أخرى تتلاءم مع طبيعة البيئة التقنية.

لذا سنحاول دراسة هاته الإجراءات من خلال مطلبين كما أسلفنا الذكر ، وسيكون الأول للإجراءات التقليدية أو العامة لاستخلاص الدليل الرقمي ، والمطلب الثاني للإجراءات الحديثة أو الخاصة لاستخلاص الدليل الرقمي.

¹ - عادل عزام الحيط ، جرائم الذم و القذح و التحقيق المركبة عبر الوسائل الإلكترونية . (ط: 1 ؛ لا.م: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011 م) ، ص 221 .

² - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 142 .

المطلب الأول: الإجراءات التقليدية لاستخلاص الدليل الرقمي.

يصعب حتى هذه اللحظة في غالبية الأنظمة القانونية أن نحدد إلى أي مدى تكفي الأساليب التقليدية لإجراءات جمع الأدلة من أجل مباشرة تحقيقات ناجحة في مجال الجرائم الحاسوبية.¹

ومما لا شك فيه أن المشرع لم يجز استخلاص الدليل من غير ضوابط تحكم ذلك عن طريق قواعد إجرائية معينة أهمها: المعاينة، الخبرة، التفتيش وضبط الأشياء وما لا شك فيه أيضاً أن هذه القواعد عامة النطاق تنظم استخلاص الدليل في جميع الجرائم، تقليدية كانت أم مستحدثة إلا أنها في الثانية قد تكون بحاجة إلى تطوير لكي تتناسب مع طبيعتها الخاصة وطبيعة الدليل الذي يصلح لإثباتها وهو ما سوف نعرفه من خلال فرعين سيكون الفرع الأول للتفتيش وضبط الدليل الرقمي ، وأما الفرع الثاني دور الخبرة في إثبات جرائم الكمبيوتر.

الفرع الأول: التفتيش وضبط الدليل الرقمي

إن التفتيش عموماً هو إجراء من إجراءات التحقيق بهدف الكشف عن الحقيقة تختص به جهة التحقيق من حيث الأصل وجهة الاستدلال بصفة استثنائية في حالات التلبس وهو على درجة من الأهمية والخطورة لما يستقر عنه من أدلة مادية تساعد في كشف ملابسات الجريمة وما فيه من مساس بحقوق الأفراد وبحرية حياتهم الخاصة سواء تعلق بشخص المتهم أو مسكنه لذلك فقد حرصت الدساتير والتشريعات الإجرائية على إحاطته بجملة من الشروط لضمان فاعليته وإتمامه في حدود القانون.²

و يقصد بالتفتيش في نطاق القانون التقصي والبحث عن الأدلة سعياً وراء ضبطها، بقصد الاستعانة القانونية بها لإدانة المتهم، وبالتالي ينبغي القيام بضبط ما يترب عليه التفتيش وتحريزه بطريقة علمية حتى لا يفقد قيمته القانونية حال تفقده أمام القضاء إذا تطلب الأمر ذلك .³

¹ - عبد الله حسين علي ، ((إجراءات جمع الأدلة في مجال سرقة المعلومات)) بحث منشور على شبكة الانترنت (www.arablawinfo.com) ، تاريخ التصفح 2014/12/11.

² - سلمى مانع ، "التفتيش كإجراء للتحقيق في الجريمة المعلوماتية" . مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة ، ع 22 ، جوان 2011 م ، ص 2.

³ - مروك نصر الدين، محاضرات في الإثبات الجنائي. ج 1 (لا.ط ، الجزائر: دار هومة ، 2007م) ، ص 337

وقد نص المشرع الجزائري على ذلك من خلال القانون 04/09 بقوله "يجوز للسلطات القضائية المختصة وكذا ضباط الشرطة القضائية في إطار قانون الإجراءات الجزائية وفي الحالات المنصوص عليها في المادة 04 أعلاه الدخول بعرض التفتيش ... إلخ :

- منظومة معلوماتية أو جزء منها وكذا المعطيات المعلوماتية المخزنة فيها.
- منظومة تخزين معلوماتية".¹

إن التفتيش في البيئة الرقمية يثير لدينا التساؤل حول إمكانية تطبيق القواعد العامة للتلفتيش على صورة تفتيش نظم الحاسوب والإنترنت، ذلك أن هذا الإجراء يهدف إلى جمع الأدلة المادية في حين أن نظم المعلوماتية عبارة عن كيان معنوي حيث تنتفي صفة المادة من ذلك لأنها تشمل على بيانات وبرامج الحاسوب.²

وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المعروف أن نظم المعالجة الآلية تتكون من مكونات مادية وأخرى غير مادية ترتبط بغيرها عبر شبكات اتصال بعدية على المستوى المحلي أو الدولي.³ إن التفتيش في العالم الافتراضي أو النظم الحاسوبية الرقمية رغم أنه يتفق مع التفتيش التقليدي في المبادئ العامة والإجراءات التي يتم من خلالها ، إلا أنه تفتيش ذو طبيعة خاصة ينصب على بيانات ومعلومات موجودة داخل جهاز الحاسوب ، أو أحد ملحقاته وما تشمله من مكونات ، وهو ما سنتطرق إليه في هذه الجزئية من خلال دراسة محل التفتيش في البيئة الرقمية.

1- محل التفتيش في البيئة الرقمية:

من المعلوم أن النظام الحاسوبي كما أسلفنا الذكر بأنه يتكون من مكونات مادية والمقصود بها الحاسوب الآلي أو أحد ملحقاته ، ومكونات منطقية والمتمثلة في البرامج ، كما أن له شبكات اتصالات بعدية سلكية ولا سلكية على المستوى المحلي والدولي.

¹-(المادة (05) ف 1 من القانون رقم 04/09 ، مصدر سابق.

²-(علي حسن الطوالبة ، التفتيش الجنائي على نظم الحاسوب و الإنترت . (ل.ط ؛ الأردن: عالم الكتب الحديثة ، 2004) ، ص 7

³-(رشيدة بوكر ، جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري. (ط: 1 ؛ ل.م : منشورات الحلي الحقوقية ، 2012) ، ص 394

أولاً- تفتيش المكونات المادية لنظام المعالجة الآلية:

الواقع أن تفتيش المكونات المادية لنظام المعالجة الآلية بحثاً عن شيء يتصل بجريمة وقعت، لا توجد فيه أي مشكلة في التنفيذ لإمكانية ذلك وسهولته، مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الخاصة بضبط هذه الأجهزة لحساسيتها وإمكانية إتلافها، وتأتي سهولة هذا التفتيش لأنه يرد على أشياء مادية لا خلاف حول خصوصيتها لتفتيش طبقاً لقواعد قانون الإجراءات الجزائية الخاصة بهذا الإجراء.¹

معنى أن حكم تلك المكونات يتوقف على طبيعة المكان الموجودة فيه، سواء من الأماكن العامة أو الأماكن الخاصة.²

ويفهم من استقراء التعديل الذي ألحقه المشرع الجزائري على قانون الإجراءات الجزائية بالقانون 22/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006م ، أن المشرع لا يشترط حضور الشخص الذي يشتبه في أنه ساهم في ارتكاب الجريمة عند تفتيش مسكنه ، وذلك بنصه: " لا تطبق أحكام هذه المادة إذا تعلق الأمر بالجرائم.... أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ".³

ونص كذلك وأنه يجوز القيام بإجراء التفتيش في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل بقوله: " عندما يتعلق الأمر ب.....الجرائم المادة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات..... فإنه يجوز إجراء التفتيشفي كل محل مسكن أو غير سكني في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل....".⁴ ودون حاجة إلى رضائه عند القيام بهذا الإجراء و في هذه الحالة قد غالب المصلحة العامة على حريات الأفراد، و مرد ذلك إلى اعتبارين:

- ذاتية الجريمة المعلوماتية المتمثلة في إمكانية احتفائها بسرعة فائقة.

-افتراض كون الدليل الرقمي هو الدليل الوحيد في الدعوى الجزائية ومن ثم ارتكاز كل العملية الإثباتية على وجوده.⁵

¹-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 144).

²-(عائشة بن قارة، حجية الدليل الإلكتروني .(لا. ط ؛ الأزاريطة :دار الجامعة الجديدة ، 2010م)، ص 91).

³-(المادة (45) ف 3 ، من القانون 22/06 ،المصدر السابق .

⁴-(المادة (47) ف 3 ، المصر نفسه.

⁵-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 145).

ثانياً- تفتيش المكونات المعنوية لنظام المعالجة الآلية:

لقد ثار خلاف تشريعي وفقيهي بشأن إمكانية اعتبار البحث عن أدلة الجريمة الحاسوبية في نطاق نظم الحاسوب نوعاً من التفتيش باعتبار أن البيانات الإلكترونية أو البرامج في حد ذاتها ليس لها مظهر مادي محسوس في المحيط الخارجي ويستشعر الفقه صعوبة المسألة نظراً لغياب الطبيعة المادية للمعلومات في ذاتها مجردة من دعامتها المادية.¹

ولقد ذهب الفقه بهذا الشأن إلى مسارين:

الاتجاه الأول: تتمثل فكرته في عدم إمكانية انسجام وتطابق أحكام التفتيش في القانون الجنائي الإجرائي مع ما قد يتطلبه كشف الحقيقة في الجرائم الحاسوبية من بحث وتنقيب عن الأدلة في برامج الحاسوب وبياناته ، ومن جملة الأدلة التي استند إليها للبرهنة على ذلك جانب من التشريعات الإجرائية قد حدد هدف التفتيش في البحث عن الأشياء وضبطها، وهذا الشيء يقتصر بمفهومه على المال ذي الحيز المادي المحسوس ولا يمتد في نطاق شموله إلى الكيانات المنطقية، وقد عملت الدول التي أخذت بهذا الاتجاه إلى حماية هذه الكيانات المنطقية عبر قوانين الملكية الفكرية.²

الاتجاه الثاني: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن برامج الحاسوب يمكن أن تتطبق عليها خصائص وسمات المادة، وبالتالي تدخل في نطاق الأشياء المادية ويستوي في ذلك أن تكون برامج نظام أو برامج تطبيقات.³

ومن الحجج والبراهين التي استدل بها أصحاب هذا الاتجاه في أقوالهم إلى أن المادة هي كل ما يشغل حيزاً مادياً في فراغ معين، وأن هذا الحيز يمكن قياسه والتحكم فيه وبناءً عليه فإن الكيان المنطقي للحاسوب أو البرنامج يشغل حيزاً مادياً في ذاكرة الحاسوب ويمكن قياسه بمقاييس معين هو البايت والكيلوبايت والميغابايت وهكذا تفاصيل سعة أو حجم الذاكرة الداخلية للحاسوب بعدد الحروف التي يمكن حزنها فيها.⁴

¹-(فاطمة زهرة بوعناد ، "مكافحة الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري" . مجلة الندوة للدراسات القانونية ، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سيدى بلعباس ، ع 1 ، 2013 م ، ص 68).

²-(علي حسن الطوالبة، التفتيش الجنائي على نظم الحاسوب والإنترنت ، مرجع سابق ، ص 31).

³-(هلالي عبد الله أحمد، تفتيش نظم الحاسوب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي. (لا.ط ؛ القاهرة: دار النهضة العربية ، 2006 م) ، ص 75).

⁴-(نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 146).

ويتضح موقف المشرع الجزائري من خلال القانون 04/09 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، حينما أجاز صراحة تفتيش المنظومات الحاسوبية، وذلك بموجب المادة 05 منه التي نصت على أنه يجوز للسلطات القضائية المختصة وكذا ضباط الشرطة القضائية في إطار قانون الإجراءات الجزائية.... الدخول بغرض التفتيش ولو عن بعد إلى منظومة معلوماتية أو جزء منها وكذا المعطيات الرقمية المخزنة فيها وكذا منظومة تخزين معلوماتية.¹

ثالثا- تفتيش الشبكات المتصلة بالحاسوب التفتيش عن بعد:

مع التطور التكنولوجي لثورة الاتصالات لم يعد نطاق الاتصالات محدودا في إقليم دولة واحدة، بل امتد ليشمل كل أرجاء العالم بعد ظهور شبكة الانترنت والتي هي عبارة عن منظومة واسعة جدا من شبكات المعلومات الحاسوبية المتصلة مع بعض البعض بطريقة لا مرئية، ويدخل في تركيب هذه الشبكة ملايين الحواسيب الموزعة عبر مختلف دول العالم.

تعرف الشبكة الحاسوبية بأنها مجموعة مكونة من اثنين فأكثر من أجهزة الحاسوب والمتصلة بعضها اتصالا سلكيا أو لا سلكيا.²

والسؤال المطروح في هذا الصدد يتعلق بمدى خضوع شبكات نظام المعالجة الآلية للتفتيش وهي مسألة على درجة كبيرة من الخطورة تتعلق بالتفتيش عن بعد وذلك نتيجة للطبيعة التكنولوجية الرقمية التي تسمح بتوزيع المعلومات التي تحتوي أدلة عبر شبكات حاسوبية في أماكن مجهولة تماما عن الموقع المادي للتفتيش، فقد يكون الموقع الفعلي للشبكات داخل اختصاص قضائي آخر وحتى في بلد آخر، وهو ما يزيد المسألة تعقيدا باعتبار أن الشبكة الحاسوبية متدة في أرجاء العالم تقريبا، وبالتالي فإن الحاسوب أو النهاية الطرفية التي يمكن أن ترتكب عليها أو بواسطتها جرائم الكمبيوتر تخضع للقانون الإجرائي الخاص بتلك المنطقة.³

لذلك يثار التساؤل حول أثر تفتيش الأنظمة الحاسوبية المتصلة بالنظام المأذون بتفتيشه إذا تواجدت في دوائر اختصاص مختلفة. ونستطيع أن نميز في هذه الصورة بين احتمالين على النحو كالتالي:

¹-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 147).

²-(علي حسن الطوالة، التفتيش الجنائي على نظم الحاسوب و الإنترانت ، مرجع سابق ، ص 34).

³-(المراجع نفسه ، ص 42).

الاحتمال الأول: - اتصال حاسب المشتبه فيه أو المتهم بحاسب آخر أو نهاية طرفية موجودة في مكان آخر داخل الدولة ، ويعتبر المشرع الجزائري من بين المشرعین الذين نصوا على إجازة تفتيش نظم رقمية المتصلة بالحاسوب الذي يجري تفتيشه ، من خلال القانون 04/09 بأنه في حالة تفتيش منظومة حاسوبية أو جزء منها وكذا المعطيات الحاسوبية المخزنة فيها إذا كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن المعطيات المبحوث عنها مخزنة في منظومة حاسوبية أخرى وأن هذه المعطيات يمكن الدخول إليها انطلاقا من المنظومة الأولى ، يجوز تمديد التفتيش بسرعة إلى هذه المنظومة أو جزء منها بعد إعلام السلطة القضائية المختصة مسبقا بذلك .¹

الاحتمال الثاني: - اتصال حاسب المشتبه فيه أو المتهم بحاسب آخر أو نهاية طرفية موجودة في مكان آخر خارج الدولة ، وهنا من المتصور طبقا لهذا الاحتمال أن يقوم مرتکبو الجرائم بتخزين بياناتهم في أنظمة حاسوبية خارج الدولة عن طريق شبكات الاتصال البعيدة بهدف عرقلة سلطات التحقيق في جمع الأدلة.²

ولمواجهة هذا الاحتمال نجد أن المشرع الجزائري قد أجاز تفتيش الأنظمة المتصلة حتى ولو كانت متواجدة خارج الإقليم الوطني ، بنصه في القانون 04/09 "... إذا تبين مسبقا بأن المعطيات المبحوث عنها والتي يمكن الدخول إليها انطلاقا من المنظومة الأولى مخزنة في منظومة حاسوبية تقع خارج الإقليم الوطني ، فإن الحصول عليها يكون بمساعدة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووفقا لمبدأ المعاملة بالمثل".³

2- شروط التفتيش في البيئة الرقمية:

حتى يكون التفتيش سواء في العالم المادي أو الافتراضي صحيحا متماشيا مع مبدأ الشرعية الإجرائية كان لزاما أن يتبع فيه الإجراءات السلمية والقانونية والمتمثلة في الحصول على إذن للقيام به وأن يكون هذا الأخير مستوفى لكل الشروط القانونية والإجرائية ، حيث حرصت القوانين الإجرائية على إحاطة إجراء التفتيش بشروط وضمانات أساسية نظرا لما يمكن أن يحدثه من مساس بحق الإنسان في حريةته الشخصية ، وهدف ذلك هو تحقيق الموازنة بين مصلحة المجتمع في عقاب المجرم وبين حقوق الأفراد وحرياتهم ، وللتفتيش شروط شكلية وموضوعية.

¹ - المادة (05) ف 2 ، من القانون رقم 04/09 ، مصدر سابق.

² - عبد الله علي محمود ، إجراءات جمع الأدلة في مجال سرقة المعلومات ، مرجع سابق.

³ - المادة (05) ف 3 ، من القانون رقم 04/09 ، مصدر سابق.

أولا: الشروط الشكلية للتفتيش في البيئة الرقمية:

وتتمثل أهم الشروط الشكلية للتفتيش فيما يأتي:

1- إجراء التفتيش بحضور أشخاص معينين بالقانون:

إن التفتيش سواء في العالم المادي أو الرقمي هو اعتداء على حرية الأشخاص وإطلاع على أسرارهم ولضمان صحة التفتيش أوجبت بعض التشريعات حضور عملية التفتيش حضور المشتبه فيه أو الشهود ، كما أن هناك تشريعات قد سكتت تماما حول هاته القاعدة ، في حين أن البعض أجازت التفتيش دون حضور أي شخص.

والمشرع الجزائري بحد أنه استثنى تطبيق هذه الشروط (حضور المشتبه فيه أو الشاهدين عندما

¹ يتعلق الأمر بالجرائم الحاسوبية).

وهو ما يعد إقرارا من المشرع بذاتية هذا النوع من الجرائم وما يتطلبه التحقيق بشأنها من بسط نوع من السرية أثناء جمع الدليل الرقمي بالإضافة إلى الإسراع في استخلاصه قبل فقدانه.²

2- التوقيت في عملية التفتيش:

إن المشرع الجزائري ذهب إلى حضر تفتيش المساكن وما في حكمها في أوقات معينة وحدد ميقات تنفيذ هذا الإجراء ، لكن في نطاق التفتيش المتعلق بجرائم الكمبيوتر فإنه أورد استثناء بنصه صراحة على ذلك "...عندما يتعلق الأمر بجرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات... فإنه يجوز إجراء التفتيش...في كل محل سكني أو غير سكني في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل وذلك بناء على إذن مسبق من وكيل الجمهورية".³

ثانيا: الشروط الموضوعية للتفتيش في البيئة الرقمية:

يقصد بها تلك الشروط اللازم توفرها لصحة التفتيش وما يترب عنده من أدلة وآثار ، وهي كالتالي:

1- سبب التفتيش:

لصحة التفتيش في البيئة الرقمية لابد أن تتوفر الشروط الآتية:

¹-(المادة(45) ف 5، من قانون الإجراءات الجزائية، المصدر السابق.

²-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 153).

³-(المادة(47) ف 3 ، من قانون الإجراءات الجزائية، المصدر السابق

(أ)- وقوع جريمة من جرائم الكمبيوتر بالفعل وأن تشكل جنائية أو جنحة في نصوص التحريم والعقاب حيث يكون جهاز الحاسوب وشبكة الانترنت محلا للاعتداء وليس وسيلة لارتكاب الجريمة فحسب.¹

(ب)- إمكانية نسبة الجريمة لشخص أو أشخاص ما بصفتهم فاعلين أصليين أو مشاركين حيث لا يمكن مباشرة التفتيش ب مجرد وقوع جريمة من جرائم الكمبيوتر بل لابد من نسبتها لشخص أو أشخاص معينين مهما كانت صفتهم بالدلائل الكافية والتي تشمل كل مظاهر والدلائل التي تدل منطقيا بما لا يدع مجالا للشك.²

ويمكن الاستدلال على ذلك بنص المشرع الجزائري بقوله: "لا يجوز لضباط الشرطة القضائية الانتقال إلى مساكن الأشخاص الذين يظهر أنهم ساهموا في الجناية ويحوزون أشياء لها علاقة بالأفعال الجنائية المرتكبة لإجراء التفتيش...".³

(ج)- أن تتوفر دلائل كافية وأدلة تدعوا للاعتقاد بارتكابه للجريمة حتى يمكن انتهاك حق الخصوصية لديه وتفتيش حاسوبه الشخصي وبرامجه الخاصة.⁴

2- محل التفتيش:

يقصد بمحل التفتيش المستودع الذي يحتفظ فيه الشخص بالأشياء التي تتضمن سره، ومحل التفتيش في الجرائم الحاسوبية هو نظام المعالجة الآلية بكل مكوناته المادية والمعنوية وشبكات الاتصال.

وحكم تفتيش هذه المكونات يتوقف على طبيعة المكان الموجود فيه، فيما إذا كان من الأماكن العامة أم من الأماكن الخاصة، وبناء على ذلك لا يجوز تفتيش دور السفارات ومنازل السفراء ورجال السلك السياسي الأجنبي ولا يجوز تفتيش المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري لضبط أوراق أو مستندات سلمها له المتهم لأداء مهمته الدفاعية.⁵

¹-(سلمى مانع ،التفتيش كإجراء للتحقيق في الجريمة المعلوماتية ،مراجع سابق ، 237).

²-(عبد الفتاح بيومي حجازي ، علم الجريمة وال مجرم المعلوماتي . (ط:1 ؛ الإسكندرية: منشأة المعارف ،2009 م) ،ص 195-196).

³-(المادة (46) ق إ ج ،المصدر السابق).

⁴-(سلمى مانع ،التفتيش كإجراء للتحقيق في الجريمة المعلوماتية ،مراجع سابق ، 237).

⁵-(أحمد فتحي سرور ،الوسط في قانون الإجراءات الجنائية ،مراجع سابق ، ص 423).

وتكمّن أهمية التفرقة هنا في أن هذه الكيانات في الأماكن الخاصة يكون لها حكم تفتيش المساكن بنفس الضمانات المقررة قانوناً سيما اشتراط الإذن بالتفتيش من السلطات القضائية المختصة وهو ما نص عليه المشرع صراحة بقوله: "لا يجوز لضباط الشرطة القضائية الدخول إلى المساكن وإجراء التفتيش إلا بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية أو من قاضي التحقيق، وهذه الضمانة خاصة بجميع الجرائم بما فيها الجرائم الحاسوبية".¹

أما التفتيش الواقع على مكونات الحاسوب الموجودة في الأماكن العامة فإن أغلب التشريعات تجيز لرجال الضبطية دخول الحال العامة المفتوحة للجمهور كمقاهي الانترنت من أجل مراقبتها والتأكد من احترامها للأخلاق والآداب العامة بكل سهولة دون حاجة لإذن بالتفتيش.²

3- الإذن بالتفتيش:

يشور التساؤل حول إمكانية تطبيق القواعد العامة في التفتيش على صورة تفتيش نظم الحاسوب ، حيث إنه من المستقر عليه في التشريعات المقارنة أن لا يجوز تفتيش جهاز الكمبيوتر إلا بناء على إذن وفقاً للأصل العام ، أما المشرع الجزائري فإنه في اعتقادنا لم يقدم حلاً لهذه المسألة بصورة صريحة، ذلك أن القواعد الخاصة بإجراء التفتيش المذكورة في قانون الإجراءات الجزائرية تتعلق بالتفتيش التقليدي الذي محله المساكن وملحقاتها، وأن القواعد الخاصة بإجراء التفتيش المعلوماتي الواردة بالقانون 04/09 لا يجد المشرع يتحدث عن هذا الشرط إطلاقاً، كل ما في الأمر أنه تحدث عن إعلام جهات التحقيق السلطة القضائية المختصة في حالة تمديد التفتيش إلى منظومة حاسوبية أخرى.³

لكنه نص على أنه عند قيام ضباط الشرطة القضائية بتفتيش نظم الحواسيب يكون بناء على قواعد قانون الإجراءات الجزائرية التي تفرض على ضباط الشرطة القضائية عند انتقاله إلى مساكن الأشخاص الذين يظهر أنهم ساهموا في الجناية أو أنهم يحوزون أوراقاً أو أشياء لها علاقة بالأفعال الجنائية المرتكبة لإجراء تفتيش لا يكون إلا بإذن مكتوب صادر من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق مع وجوب الاستظهار بحذا الأمر قبل الدخول إلى المنزل والشروع في التفتيش .⁴

¹-(المادة (44) من ق إ ج ، مصدر سابق.

²-(علي حسن الطوالبة، التفتيش الجنائي على نظم الحاسوب و الإنترانت ، مرجع سابق ،ص 81 .

³-(نعميم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 156 .

⁴-(مريم أحمد مسعود ، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09 ، مرجع سابق ، ص 90 .

ونص على" وجوب أن يتضمن إذن التفتيش بيان وصف الجرم موضوع البحث عن الدليل وعنوان الأماكن التي سيتم زيارتها وتفتيشها وإجراء الحجز فيها، وذلك تحت طائلة البطلان".¹

ضبط الدليل الرقمي:

يقصد بالضبط هنا ضبط الأشياء لأنها من إجراءات جمع الأدلة، وهو جائز سواء كان الشيء مملوكاً للمتهم أو لغيره من الأشخاص وتنظم الضبط قواعد قانون الإجراءات الجزائية من حيث تحديد من يقع عليه الضبط ومن يقوم بالضبط.

غني عن البيان أن الضبط هو وضع اليد على شيء يتصل بالجريمة ويفيد في كشف الحقيقة عنها وعن مرتكبها.²

وعليه يمكن تعريف الضبط العثور على أدلة خاصة بالجريمة التي يباشر التحقيق بشأنها والتحفظ على هذه الأدلة، والضبط هو الغاية من التفتيش ونتيجه المباشرة المستهدفة، ولذلك يتعين عند إجرائه أن تتوافر فيه نفس القواعد التي تطبق بشأن التفتيش، ويفيد ببطلان التفتيش إلى بطلان الضبط.³

وهو كما سبق القول لا يرد إلا على الأشياء المادي، وعلى هذا الأساس فإن ضبط المكونات المادية للحاسوب لا يثير مشاكل في الفقه المقارن ولا يوجد خلاف بين فقهاء القانون في إمكانية ضبط هذه المكونات.⁴

يختلف الضبط في الجريمة الحاسوبية عن الضبط في غير ذلك من الجرائم من حيث المثل وذلك بسب أن الأول يرد على أشياء ذات طبيعة معنوية وفي البيانات، المراسلات والاتصالات الالكترونية، أما الثاني فيرد على أشياء مادية ، والمعروف أن ما يتم ضبطه من بيانات الكترونية يتعين تحريزها وتأمينها فنيا خاصية أمام غياب الثقافة المعلوماتية عن المحقق الجنائي مما يجعل تلك الأدلة عرضة للإتلاف والإفساد.⁵

¹-(المادة (44) ف 3 ، من ق 1 ج ، مصدر سابق.

²-(خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري و التحقيق في جرائم الحاسوب و الانترنت . (ل.ط ؛ الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011 م ،ص 170).

³-(محمد سعيد نور، أصول الإجراءات الجزائية (شرح قانون الإجراءات الجزائية) . (ط:1 ؛ الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2005 م) ،ص 359.

⁴-(هاشم محمد فريد رستم، الجوانب الإجرائية للجريمة المعلوماتية. (ل.ط ؛ أسيوط: مكتبة الآلات الحديثة ، 1994 م) ،ص 93.

⁵-(عائشة بن قارة، حجية الدليل الإلكتروني ،مراجع سابق ،ص 93).

ولقد تدخل المشرع الجزائري بموجب القانون 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بنصه: "عندما تكتشف السلطة التي تباشر التفتيش في منظومة معلوماتية معطيات مخزنة تكون مفيدة في الكشف عن الجرائم أو مرتكيها وأنه ليس من الضروري حجز كل المنظومة يتم نسخ المعطيات محل البحث وكذا المعطيات الالزمة لفهمها على دعامة تخزين إلكترونية تكون قابلة للحجز والوضع في أحرار وفق القواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية".¹

الفرع الثاني: الخبرة في إثبات جرائم الحاسوب

منذ بدء ظهور الجرائم الحاسوبية ، تستعين الشرطة وسلطات التحقيق أو المحاكمة بأصحاب الخبرة الفنية المتميزة في مجال الحاسوب الآلي، وذلك بعرض كشف غموض الجريمة ، أو تجميع أدلةها والتحفظ عليها ، أو مساعدة المحقق في إجلاء جوانب الغموض في العمليات الالكترونية الدقيقة ذات الصلة بالجريمة محل التحقيق.

والخبرة هي إجراء يستهدف استخدام قدرات شخص الفنية والعلمية والتي لا تتوفر لدى رجل القضاء أو المحقق من أجل الكشف عن دليل يفيد في معرفة الحقيقة بشأن وقوع الجريمة، وقد عرفها البعض بأنها الاستشارة الفنية التي يستعين بها القاضي أو المحقق لمساعدته في تكوين عقيدته على نحو المسائل التي يحتاج تقديرها إلى معرفة أو دراية علمية خاصة لا تتوفر لديه.²

وتبرز أهمية الاستعانة بالخبر في مجال الجرائم الحاسوبية عند غيابه فقد تعجز الضبطية في كشف غموض الجريمة لنقص الكفاءة والتخصص اللازمين للتعامل مع الجوانب التقنية والتكنولوجية التي ارتكبت بواسطتها الجريمة، وهو ما قد يؤدي إلى تدمير الدليل ومحوه بسبب الجهل أو الإهمال عند التعامل معه.³

ولعل هذه الأهمية للخبرة في مجال التحقيق في الجريمة الحاسوبية جعل بعض التشريعات لا تكتف بالنصوص التقليدية التي تنظم الخبرة وعمدت على إدراج نصوص قانونية خاصة تنظم الخبرة في هذا المجال ، والمشرع الجزائري لم يختلف عن هذه التشريعات حينما أشار في القانون

¹-(المادة (06) من القانون 04/09 الخاص بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ،المصدر السابق.

²-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 165.

³-(هشام رستم ، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، 29.

المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بقوله: "يمكن للسلطات المكلفة بتفتيش المنشآت الحاسوبية تسخير كل شخص له دراية بعمل منظومة حاسوبية محل البحث أو بالتدابير المتخذة لحماية المعطيات الحاسوبية التي تتضمنها قصد مساعدتها وتزويدها بكل المعلومات الضرورية لإنجاز مهمتها".¹

1- شروط صحة الخبرة في الجرائم الحاسوبية:

نظراً للأهمية البالغة للخبرة والدور الذي تلعبه في عملية الإثبات في المجال الجنائي، فقد حرصت معظم التشريعات على تنظيم الخبرة ووضع شروط وضوابط لها.

ومن الشروط التي درجت أغلب التشريعات على تحديدها منها ما يتعلق بالخبر و منها ما يتعلق بتنقير الخبرة. فأما ما يتعلق بالخبر فأنه يشترط:

(أ) - اختياره من قائمة الخبراء المحددة أسماؤهم ضمن الجدول المعد مسبقاً وقد نصت المادة 144 من قانون الإجراءات الجزائية على ذلك بقولها: "يختار الخبراء من الجدول الذي تعدد المجالس القضائية بعد استطلاع رأي النيابة العامة".²

وفي الحقيقة فإن الاستعانة بالخبراء وفق المنهج التقليدي في الإجراءات الجزائية يرتبط بمنطق تقليدي، يجب أن يتسع صدر المشرع الإجرائي يصدها بما يسمح بتحاوزها في إطار الجرائم الحاسوبية ، ذلك أنه فضلاً عن قاعدة أنه ليس في القانون ما يمنع جهات التحقيق من ندب خبراء من غير المقيدين بالجدول فإن هذا التوجه يجب أن يتم تطويره لكي يمكن الاستعانة بخبراء في العالم الافتراضي إلى أبعد من النطاق الإقليمي مثلاً في الحدود المادية للدول بحيث يمكن أن يكون هؤلاء الخبراء من خارج الدولة وهو أمر تسمح به مقومات العالم الافتراضي باعتباره بيئة اتصالية رقمية عالمية.³

(ب) - حلف اليمين القانونية، إذ يجب لصحة عمل الخبر أداء اليمين القانونية وذلك لحمله على الصدق والأمانة في عمله وبث الطمأنينة في آرائه التي يقدمها سواء بالنسبة لتقدير القاضي أو لثقة بقية أطراف الدعوى، ولا يعني عن هذا الإجراء أي ضمانة أخرى من الضمانات، وقد

¹ - المادة (05) من قانون الوقاية من جرائم الإعلام والاتصال ، مصدر سابق.

² - المادة (144) ق إ ج ، مصدر سابق

³ - مذوّج إبراهيم ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق، ص 292.

أوجب المشرع الجزائري بنصه: "يحلف الخبير المقيد لأول مرة بالجدول الخاص بالجنسين القضائي يمينا أمام ذلك المجلس".¹

وأما الشروط المتعلقة بتقرير الخبرة فإن الخبير بعد انتهاءه من أبحاثه وفحوصاته يعد تقريرا يضممه خلاصة ما توصل إليه من نتائج، بعد تطبيق الأسس والقواعد العلمية الفنية على المسألة محل البحث ، وإن كان المشرع لم يوجب إتباع شكل معين في تقرير الخبرة فقد يكون شفويا وقد يكون كتابيا وفقا لما تحدده طبيعة المأمورية.²

ويشترط أيضا فيما يتعلق بتقرير الخبرة أن يقوم الخبير بإيداع تقرير خبرته خلال المدة المحددة له في أمر أو حكم الندب، فإن لم يودع تقريره خلال هذه المدة جاز للقاضي استبداله بغيره ما لم يقدم الخبير طلبا بتمديده هذه المهلة وذلك نظرا لما تتسم به الإجراءات الجزائية من طابع السرعة سيما إذا تعلق الأمر بالجريمة الحاسوبية.³

2- حجية الخبر في جرائم الحاسوب:

الخبرة شأنها شأن باقي أدلة الإثبات تخضع حجيتها لتقدير القاضي ومدى تأثير أعمال الخبرة في الاقتناع الذاتي للقاضي، وسنعرض في هذا المطلب لتقدير تقرير الخبر و مدى تأثيره في الاقتناع الذاتي للقضائي، وذلك على النحو الآتي:

لما كانت المحكمة ملزمة بالإحالة إلى رأي الخبرة الفنية وأخذ الرأي فيما يتعلق بمسألة فنية إلا أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها، فإن ما استخلصته المحكمة من مطالعتها للعقد موضوع الاتهام لا يحتاج إلى خبرة في تقاديره لأن اختلاف الموارد يمكن تبيينه بالعين المجردة .⁴

يظهر الواقع العملي أن القاضي غالبا ما يسلم بما خلص إليه الخبير في تقريره، ويني حكمه على أساسه، وهذا التصرف منطقي من القاضي، فلا شك في أن رأي الخبر ورد في موضوع فني

¹-(المادة 145) ق إ ج ،مصدر سابق.

²-(عبد الناصر محمد فرغلي؛ محمد عبيد المسماري ،الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية ،مراجع سابق ، ص 35 .

³-(نعميم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 169 .

⁴-(عبد الناصر محمد فرغلي؛ محمد عبيد المسماري ،الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية ،مراجع سابق ، ص 29 .

لا اختصاص للقاضي به، وليس من شأن ثقافته أو خبرته القضائية أن تتيح له الفصل فيه، بالإضافة إلى ذلك فهو الذي انتدب الخبير ووثق فيه ورأى أنه مناسب لمهنته.¹

تکاد تجمع كافة النظم القانونية، في الوقت الراهن على حجية الملفات المخزنة في النظم ومستخرجات الحاسوب والبيانات المسترجعة من نظم الميكروفيلم والميكروفيش، وحجية الملفات ذات المدلول التقني البحث، والإقرار بصحة التوقيع الإلكتروني وتساويه في الحجة مع التوقيع الفيزيائي والتخلي شيئاً عن أية قيود تحد من الإثبات في البيئة التقنية ، والسنوات القليلة القادمة ستشهد تطوراً أيضاً في الاتجاه نحو قبول الملفات الصوتية والتناظرية والملفات ذات المحتوى المرئي وغيرها.²

هذا وبعد رؤيتنا للإجراءات التقليدية التي تساعد في الكشف عن الجرائم الحاسوبية ، وتكون هي الخطوة الأولى من إجراءات التحقيق والتي ربما تكون هي الكلمة الفصل في فيما إذا كان هنا جريمة أم لا ،أين دور كل من التفتيش وضوابط القيام بهذه الإجراءات ،ومن ثم تعرضنا إلى دور الخبير في جرائم الكمبيوتر والذي تعتمد عليه معظم الدول التي أقرت به ومن بينها الجزائر ،وبعد هذه الإجراءات التقليدية سنرى كمطلب ثان القواعد الإجرائية الحديثة لاستخلاص الدليل الرقمي.

المطلب الثاني: القواعد الإجرائية الحديثة لاستخلاص الدليل الرقمي.

إن محاربة الجرائم الحاسوبية بشت أنواعها أدى بالمشروع الجزائري إلى تدارك هذا النقص من خلال تدخله سنة 2009م أين سن القانون رقم 04/09 المؤرخ في 05 أوت 2009م المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ،إذ أورد في ستة فصول ضمن الفصل الأول أحكام عانة بإعطاء مفهوم المصطلحات المستعملة في هذا المفهوم وحدد مجال تطبيقه من خلال وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتحميم وتسجيل محتواه في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والاحتجز داخل منظومة معلوماتية ،إذ أورد في باقي الفصول هذه الإجراءات وبين كيفية تطبيقها محاربة الجريمة الحاسوبية والوقاية منها ،وعليه

¹-(عبد الناصر محمد فرغلي؛ محمد عبيد المسماري ،الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية ،مراجع سابق ،ص 30).

²-(يونس عرب، جرائم الحاسوب الآلي والانترنت ،مراجع السابق ،ص 307).

يمكن تقسيم الإجراءات الحديثة للتحري والتحقيق ، في هذا المجال وهي التسرب واعتراض المراسلات ، وكذلك مراقبة الاتصالات الالكترونية وحفظ المعطيات.

الفرع الأول: التسرب واعتراض المراسلات.

لقد أقر المشرع الجزائري اللجوء إلى التسرب واعتراض المراسلات في جرائم الكمبيوتر، إذا اقتضت ذلك الضرورات التحري أو التحقيق بشأنها.

أولا: التسرب.

إن التسرب من الناحية الأمنية هو تلك العملية الخضر لها والمنظمة، المراد من القيام بها التوغل داخل وسط لمعرفة حقيقته معرفة جيدة من خلال نشاطه البارز وكشف الخفي فيه، ويكون هذا الوسط محددا مسبقا بطبيعته والعمل من أجل الاستعلام عنه ومعرفة أدق التفاصيل فيه وخصوصياته وأسراره حسب تطلعات الجهات الأمنية وفائدة المصلحة، التسرب عملية معقدة تتطلب أن يدخل العون المكلف بالعملية في اتصال بالأشخاص المشتبه فيهم ويربط معهم علاقات من أجل تحقيق الهدف النهائي من العملية، وتتطلب على الخصوص المشاركة المباشرة في نشاط الخلية الإجرامية التي تسرب إليها.¹

1- شروط التسرب.

لقد أحاط المشرع الجزائري التسرب بجملة من الشروط ، منها الشكلية وأخرى موضوعية.

(أ)- **الشروط الشكلية:** تتحضر الشروط الشكلية لهذا الإجراء في الإذن وما يجب أن يتضمنه فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يباشر ضابط الشرطة القضائية عملية التسرب بمفرده دون أن يكون متاحا على إذن بذلك من قبل الجهات القضائية المختصة، وهذا ما نص عليه المشرع بقوله: "... يجوز لوكيل الجمهورية أو لقاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية أن يأذن... حسب الحالة مباشرة عملية التسرب".²

¹-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 175).

²-(المادة(65) مكرر 11، ق إ ج، المصدر السابق).

فاجهة المختصة بإصدار أو منح الإذن بالتسرب إما وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق و يجب أن يكون هذا الإذن مكتوبا وإلا كان الإجراء باطلأ، وهذا ما نصت عليه المادة: " يجب أن يكون الإذن المسلم طبقاً للمادة 65 مكرر 11 مكتوباً تحت طائلة البطلان".¹

(ب)- الشروط الموضوعية.

يمكن إيجاز الشروط الموضوعية لعملية التسرب وفق الأحكام التي نظمها المشرع الجزائري في شرطين أساسين ، حيث يتمثل الشرط الأول في تحديد نوع الجريمة والتي يجب ألا تخرج عن الجرائم التي حددتها على سبيل الحصر المادة 65 مكرر 5 بنصها: "جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للوطنية، جرائم تبييض الأموال، الجرائم الإرهابية، جرائم الفساد، الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات".²

أما الشرط الموضوعي الثاني فهو أن يكون الإذن بالتسرب مسبباً ، فمن خلال التسبيب تبين العناصر التي أقفت الجهات القضائية المختصة لمنح الإذن وكذا العناصر التي دفعت ضابط الشرطة القضائية للجوء إلى هذا الإجراء والتي تكون ضمن موضوع طلبه الإذن.

ثانياً: اعتراض المراسلات السلكية واللاسلكية:

ورد في اجتماع لجنة الخبراء للبرلمان الأوروبي بسترازبورغ المؤرخ في 20/06/2006، حول أساليب التحري التقنية وعلاقتها بالأفعال الإرهابية تعريفاً لإجراء اعتراض المراسلات بأنها عملية مراقبة سرية المراسلات السلكية واللاسلكية، وذلك في إطار البحث والتحري عن الجريمة وجمع الأدلة والمعلومات حول الأشخاص المشتبه بهم أو في مشاركتهم في ارتكاب الجرائم.³

و المشرع الجزائري لم ينص ضمن قانون الإجراءات الجزائية على تعريف خاص محدد لعملية اعتراض المراسلات إلا أنه حدد تنظيم سير العملية والإجراءات الخاصة بها في المواد من 65 مكرر 05 إلى 65 مكرر 10.

يقصد باعتراض المراسلات التتبع السري والمتواصل للمشتبه به قبل وبعد ارتكابه للجريمة ثم القبض عليه متلبساً بها، ويعرف على أنه إجراء تحقيقي يباشر خلسة وينتهي سرية الأحاديث

¹-(نعم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 176).

²-(المادة (65) مكرر 5 ، من قانون الإجراءات الجزائية، مصدر سابق.

³-(نور الدين لوجاني ، أساليب البحث والتحري الخاصة وإجراءاتها وفقاً لقانون 22/06. مداخلة في يوم دراسي حول علاقة النيابة بالشرطة القضائية ، المديرية العامة للأمن الوطني: إلزي ، 12/12/2007، ص 8).

الخاصة، تأمر به السلطة القضائية في الشكل المحدد قانوناً بهدف الحصول على دليل غير مادي للجريمة، ويتضمن من ناحية أخرى استرداد السمع إلى الأحاديث، وهي تعتبر أيضاً وسيلة هامة من الوسائل الحديثة للبحث والتحري تستخدمها الضبطية القضائية واجهة الإجرام الخطير وتم عبر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.¹

وإذا كانت هذه المراسلات تتمتع بالخصوصية حمى المشرع سريتها بسن قوانين تعلم على توفير قدر كبير من الحماية الجزائية لها، إلا أن هذا الأمر ليس على إطلاقه فإذا اقتصت ضرورات التحري في الجريمة المتلبس بها أو التحقيق الابتدائي في الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، فإنه يجوز اعتراف هذه المراسلات وكشف السرية عنها في سبيل البحث عن الدليل، وهو السندي الشرعي المبرر لإباحة هذا الإجراء بسبب أنه يتضمن اعتداء جسيماً على حرمة الحياة الخاصة وسرية الاتصالات، فيباح استثناء وفي حدود ضيقه وذلك للفائدة المنتظرة منه والتي تتعلق بإظهار الحقيقة وكشف الغموض عن الجريمة وضبط الجناة.²

أولاً: - خصائص اعتراف المراسلات.

يتضمن أسلوب اعتراف المراسلات خصائص معنية تساعد على تحديد مفهومه وطبيعة العمل به وتمثل هذه الخصائص كالتالي:

1- اعتراف المراسلات يتم خلسة دون علم ورضا صاحب الشأن:

اعتراف المراسلات إجراء يتم من دون رضا وعلم المشتبه وهو أهم خاصية فعلم أصحاب الشأن تنتفي خاصية الاعتراف وهنا لا يمكننا القول أننا أمام أسلوب الاعتراف فهذا الأخير يمحو خصوصية الاعتراف ويزيل السرية.³

2- اعتراف المراسلات إجراء يمس بحق الشخص في السرية:

اعتراف المراسلات إجراء يمس بحق الإنسان في سرية حديثة رغم إن نص المادة 39 من الدستور تنص على حرية الحياة الخاصة وتحمي سرية المراسلات والاتصالات الخاصة دون أي قيود

¹ - ياسر الأمير فاروق ،مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية. (ط:1 ، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية 2009م)، ص150.

² - محمد أبو العلاء عقيدة ،مراقبة المحادثات التلفونية. (لا.ط ؛ لا.م:دار النهضة العربية ،2008م)، ص192.

³ - سارة قادرى ،أساليب التحري الخاصة في قانون الإجراءات الجزائية. (مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر الأكاديمى تخصص قانون عام للأعمال) ،جامعة قاصدي مرياح: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة ، 2013/2014م ،ص32.

إلا أن إجراء اعتراض المراسلات ينتهك هذه الحرمة ويستلقي السمع على المكالمات السلكية كانت أو اللاسلكية، هذا الاستثناء وضعه المشرع الجزائري بغية السير الحسن للتحريات والتحقيقات والحفاظ على الأمن العام. وهنا يعتبر اعتراض المراسلات إجراء يساعد دون شك الجهات القضائية والأمنية للوصول إلى أدلة ومعلومات كانت تعتبر شخصية ولا يمكن المساس بها تحت ذريعة الحريات الشخصية.¹

3- تستهدف عملية اعتراض المراسلات الحصول على دليل غير مادي:

تعتبر تقنية التصنت على الأحاديث الهاتفية دليل غير مادي ينبعث من عناصر شخصية مما يصدر عن الغير من أقوال وأحاديث تقنع القاضي بطريقة غير مباشرة تفيد في الكشف عن الجريمة، فتعتبر الأحاديث دليل معنوي غير مادي، فهدف اعتراض المراسلات هو التقاط الأدلة المعنوية بغية تأكيد أدلة الاتهام.²

4- تستخدم اعتراض المراسلات أجهزة قادرة على التقاط الأحاديث:

مع مضي عهد استراغ السمع من وراء الأبواب والتواجد وتطور عهد التكنولوجيا الحديثة، أصبح من الضروري إيجاد تقنيات جديدة ذو فعالية كبيرة لاقتحام خصوصيات الأشخاص المشتبه بهم، وخصوصا مع التطور الذي عرفته العمليات الإجرامية التي شكلت قلقا رهيبا في أوساط المجتمع، لذا تستلزم عملية اعتراض المراسلات استخدام أجهزة ذو تقنية واسعة قادرة على التقاط الأحاديث الصوتية بدقة و جودة عالية ، إلا أن استعمال هذه الوسائل دون أية ضمانات تقيدتها تشكل خطرا على حرية الأفراد فهي تتعارض أيضا مع أصول الديمقراطية ، حيث أن هذه الخصائص الأربع تعد العناصر الأساسية لقيام عملية اعتراض المراسلات.³

ثانيا:- الشروط والضمانات المقررة لاعتراض المراسلات السلكية واللاسلكية:

ما لا شك فيه أن أسلوب اعتراض المراسلات السلكية واللاسلكية دون علم أصحابها بقدر ما يفيد في كشف الحقيقة ويسهل إثبات كثير من الجرائم الغامضة كتلك المتعلقة بالجرائم الحاسوبية، فهو من جانب آخر يمثل انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة للأفراد واعتداء على سرية مراسلاتهم واتصالاتهم التي كفلتها الدساتير والتشريعات العقابية.⁴

¹-(١)- سارة قادری ،أساليب التحري الخاصة في قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق ،ص 33.

²-(٢)- المرجع نفسه.

³-(٣)- ياسر الأمير الفاروق ، مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية ، المرجع السابق ،ص 165.

⁴-(٤)- نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 180.

والمشرع الجزائري في هذا الصدد كما أعطى لسلطات التحقيق مكنته اعتراف المراسلات كأسلوب مستحدث للبحث عن الدليل يتماشى مع الأساليب المتطورة التي يلجأ إليها الجناء في تنفيذ جرائمهم وإخفاء أي أثر يدل عليهم، فمن ناحية أخرى لم يفتح الباب على مصرعيه في اللجوء إلى هذه الوسيلة بل أحاط استخدامها بشروط قانونية تعمل على منع التعسف وتصون الحرية الفردية وتمثل هذه الشروط في الآتي:

1- ترخيص السلطة القضائية ومراقبتها لعملية التنفيذ:

طبقاً للمادة 05 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية فإنه لا يمكن لضابط الشرطة القضائية اللجوء إلى إجراء اعتراف المراسلات إلا بعد أن يحصل على إذن مكتوب ومبوب من طرف وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق في حالة فتح تحقيق قضائي، فالسلطة القضائية هي وحدها المختصة بإصدار هذا الإذن وهو ما يعد ضمانة لازمة لمشروعية هذا الإجراء.¹

وقد نصت المادة 65 مكرر 09 على أن عملية تنفيذ إجراء اعتراف المراسلات تتم تحت رقابة السلطة القضائية التي أذنت به وذلك من خلال قيام ضابط الشرطة القضائية المأذون له أو المناب من طرف القاضي المختص بإعداد محضرا عن كل عملية اعتراف للمراسلات وكذا عن عمليات وضع الترتيبات التقنية لهذا الغرض، ويدرك في هذا المحضر تاريخ وساعة بداية هذه العمليات والانتهاء منها.²

2- تحديد طبيعة المراسلة ومدة الاعتراف:

وهذا ما يفهم صراحة من نص المادة 65 مكرر 7 التي نصت على أنه يجب أن يتضمن الإذن باعتراف المراسلات كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات أو المراسلات المطلوب اعترافها، كما أن المشرع قد استوجب أن لا تتجاوز مدة هذا الإجراء أربعة أشهر قابلة للتجديد حسب تقدير نفس السلطة مصدره الإذن وفقاً لمقتضيات التحري والتحقيق.³

¹-(05) المادة من قانون الإجراءات الجزائية ،المصدر السابق.

²-(65) المادة مكرر 09 ،المصدر نفسه.

³-(65) المادة مكرر 07 ،المصدر نفسه.

الفرع الثاني: المراقبة الإلكترونية وحفظ المعطيات.

استحدث المشرع الجزائري إجراء المراقبة الإلكترونية بموجب المادة الثالثة من القانون 09/04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها حينما أجاز تبعاً لمستلزمات التحريات والتحقيقات القضائية الجارية في إطار هذا النوع من الجرائم اللجوء إلى وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتحميم وتسجيل محتواها.

والمشرع الجزائري شأنه في ذلك شأن أغلب التشريعات المقارنة لم يتطرق إلى تحديد ما المقصود بمراقبة الاتصالات الإلكترونية ، غير أن الفقه قد تصدى إلى هذه المهمة حيث عرف إجراء المراقبة الإلكترونية على أنه مراقبة شبكة الاتصالات، أو هو العمل الذي يقوم به المراقب باستخدام التقنية الإلكترونية لجمع معطيات ومعلومات عن المشتبه فيه سواء أكان شخصاً أو مكاناً أو شيئاً حسب طبيعته مرتبطاً بالزمن لتحقيق غرض أمني أو لأي غرض آخر.¹

ويمكن تعريفه كذلك بأنه إجراء خاص يتم بإشراف قضائي بحسب الحالات، وتعرف بأنها تقنية تقوم

على تدخل وسطي لتحويل مسار في خط مشترك بوسيلة مغناطية، من أجل التسجيل والمحادثة، وهي تمثل فائدة أكيدة لفاعلية المتابعات الجزائية.²

وقد تبني المشرع الجزائري مراقبة الاتصالات الإلكترونية كإجراء خاص لعمليات الوقاية من جرائم محددة وهي : الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة أو كإجراء تقتضيه التحريات والتحقيقات القضائية.³

وهذا الإجراء ليس جديداً على المنظومة القانونية الإجرائية الجزائية، فقد نصَّ عليه المشرع بلا في قانون الإجراءات الجزائية في الفصل المتعلق باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور وذلك من خلال المواد 65 مكرر إلى غاية 65 مكرر 10 ، ولكنَّه قدَّر تطبيق أحكام هذه المواد على مجموعة من الجرائم وهي جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، أو الجرائم الماسة بآنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، أو جرائم تبييض الأموال، أو الإرهاب، أو الجرائم

¹ - نعيم سعيداني ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ، ص 183.

² - مريم أحمد مسعود ، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09 ، مرجع السابق ، ص 81

³ - المادة(04) من قانون 09/04 ، المصدر السابق.

المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وكذا جرائم الفساد، وهي هنا محددة على سبيل الحصر وبالتالي لا يمكن اعتراف مراسلات في إطار تحريات الشرطة القضائية أو تحقيقات قضائية في جرائم غير تلك المذكورة في المادة 65 مكرر 5، وعليه بالنص على مراقبة الاتصالات الالكترونية في القانون . 04/09

1- حالات اللجوء إلى المراقبة الالكترونية.

يمكن اللجوء إلى المراقبة الالكترونية إذا توافرت إحدى الحالات الآتية:

(أ)- الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التحريض أو الجرائم الماسة بأمن الدولة: والمراقبة الوقائية كمبدأ عام لا تطبق على متابعة قضائية لجريمة مرتکبة، ولكن شخص كشف خطر أو تهدید لأمن الدول، وتشمل البحث عن المعلومات السياسية، الاقتصادية والعسكرية، والشخص الذي يخضع لهذا الإجراء التقني ليس موضوع إجراءات قضائية، ولا يمكنه التمتع بحقوق الدفاع التي يتمتع بها المتهم في مفهوم قانون الإجراءات الجزائية، فهذا الشخص ليس في أغلب الأحيان مشتبه فيه لارتكاب جريمة في مفهوم قانون العقوبات ولكن شخصه أو نشاطاته يمكن أن ¹ تمثل خطرًا على الأمن الداخلي.

غير أن هذا الإجراء لا يُنْحِي إلا بشرط خاصة حددتها المشرع بنص المادة 4 من قانون 04/09 ولقد شدد المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة 4 بأن الترتيبات التقنية الموضعة لمراقبة الاتصالات الالكترونية في هذه الحالة هي موجهة حصراً لتجمیع و تسجیل معطیات ذات صلة بالوقاية من تلك الأفعال و مكافحتها، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بالنسبة للمساس بالحياة الخاصة للغير.²

(ب)- في حالة توفر معلومات عن احتمال اعتماد على منظومة حاسوبية على نحو يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الاقتصاد الوطني.

(ج)- لمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى مراقبة الاتصالات الالكترونية.

¹ - سليمان عبد المنعم ، أصول الإجراءات الجنائية. (لا. ط ؛ الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008م) ، ص 67.

² - مريم أحمد مسعود ، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09 ، مرجع سابق ، ص 82.

(د) - في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة كما هو منصوص عليه في المواد 16، 17، 18 من القانون 09/04.

ثانياً: - حفظ أو ضبط المعطيات.

يختلف الضبط في الجريمة الالكترونية عن الضبط في غير ذلك من الجرائم من حيث المثل وذلك بسب أن الأول يرد على أشياء ذات طبيعة معنوية وفي البيانات، المراسلات والاتصالات الالكترونية، أما الثاني فيرد على أشياء مادية.¹

ويمكن تعريف الضبط بأنه : العثور على أدلة خاصة بالجريمة التي يباشر التحقيق بشأنها والتحفظ على هذه الأدلة، والضبط هو الغاية من التفتيش و نتيجته المباشرة المستهدفة، ولذلك يتعين عند إجرائه أن تتوافر فيه نفس القواعد التي تنطبق بشأن التفتيش، ويؤدي بطلاق التفتيش إلى بطلاق الضبط.²

وتجدر الإشارة إلى أن الضبط قد يرد على عناصر معلوماتية منفصلة مثل الاسطوانات الممعنطة، وهنا لا تثور أي مشكلة قانونية عند القيام بالضبط، ولكن الصعوبة تثار عندما يلزم ضبط النظام كله أو الشبكة كلها، ذلك لأنها تتضمن عناصر لا يمكن فصلها ومع ذلك يتعين ضبطها لأنها تتضمن عناصر مهمة للإثبات.³

إجراءات حجز المعطيات الحاسوبية:

يمكن لضباط الشرطة القضائية حجز كل الأشياء والوثائق التي استعملت في الجريمة أو شكلت نتيجة لها، عندما تكون هذه المضبوطات ضرورية لكشف الحقيقة.⁴

الحجز يشمل المعطيات التي يمكن الدخول إليها أثناء التفتيش في القرص الصلب، وفي جميع الحالات فإن حجز المعطيات يتم بوضع يد القضاء عليها سواء الدعائم المادية، وسواء نسخة عنها بحضور الأشخاص الحاضرين في التفتيش.⁵

ومن المناسب كنتيجة، تنسيق إجراءات حجز واستغلال المعطيات المعلوماتية قصد جعلها مفهومة وقابلة للإدراك من طرف الأشخاص الذين ستطرح عليهم كدليل ، كما انه من الضروري

¹ - فاطمة زهرة بوعناد ،مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري ،المراجع السابق ،ص 69.

² - محمد سعيد نمور، أصول الإجراءات الجزائية . (ط:1 ؛ عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2005م) ،ص 359.

³ - فاطمة زهرة بوعناد ،مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري ،المراجع السابق ،ص 69.

⁴ - المادة (42) ف 3 من قانون الإجراءات الجزائية ، المصدر السابق.

⁵ - المادة (84) ف 3 المصدر نفسه.

توضيح أساليب جمع الأدلة الرقمية والحفظ على سلامتها كل ذلك مع وجوب حماية هذا الإجراء (حجز الدليل) على الشبكة المعلوماتية، كمثال بروتوكولات نموذجية لجمع الأدلة الرقمية تسمح بحماية الإجراءات وذلك بتقليل خطر إبطالها إجرائياً¹.

هذا ولقد درسنا في المطلب للقواعد الإجرائية الحديثة لاستخلاص الدليل من خلال فرعين، كان الأول للتسرب واعتراض المراسلات والثاني لمراقبة وضبط المعطيات ،بقليل من التفصيل حاولنا من خلالها مدى أهمية هذه الإجراءات للكشف عن الجريمة ونسبتها لمرتكبها ،وكذلك كما قد رأينا مدى مراعاة المشرع لحماية الحياة الخاصة من خلال بعض النصوص القانونية، والإجراءات الحديثة التي أسلفنا ذكرها هي حماية للمجتمع والفرد حتى قبل الشروع في الجريمة .

ورأينا كذلك أن المشرع قد تحفظ كثير وتشدد من أجل الحصول على الترخيص لهاته إجراءات.

وفي الأخير بعد تناولنا في هذا الفصل التحقيق في جرائم الحاسوب ،الذي ارتأينا أن يكون كذلك خاصة بعد دارسة كل من الجريمة والجرم الحاسوبي في الفصل الأول ، لكي نزيل الغموض حول الإجراءات التي تصاحب المحققين في كشف هاته الجرائم ونسبتها لمرتكبيها ، وذلك من خلال مبحثين، حيث كان الأول للدليل الرقمي أين بينما مفهومه وكذلك خصائص هو ذلك كمطلوب أول وكمطلب ثان درسنا أنواع وأشكال الدليل الرقمي وحجية الأدلة الرقمية ، وكمبحث ثان رأينا إجراءات تحصيل الدليل الرقمي لإثبات الجريمة الحاسوبية أين تم التركيز بنوع من الشرح على القواعد الإجرائية المناسبة في عملية استخلاص الدليل الرقمي من بيئته الإلكترونية ، فقد قدم المشرع مجموعة من الأساليب تتمثل في المراقبة الإلكترونية وضبط المعطيات وكذلك التسرب واعتراض المراسلات .

¹-(١)- مريم أحمد مسعود ، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم ٠٩/٠٤ ، مرجع سابق . ٩٥ ص

الفصل الثالث:

موقف الفقه الإسلامي والقانون الجزائري من جرائم الحاسوب

المبحث الأول: ماهية العقوبة

المبحث الثاني: العقوبات على جرائم الحاسوب من الناحية

الشرعية والقانونية

أولاً: تمهيد

لقد استدركت أغلب الدول ب مختلف أنظمتها القانونية الفشل في ملاءمة القوانين النافذة استجابة للاعتداءات الحاصلة على النظم الحاسوبية ، ومن بين هذه التشريعات بحد المشرع الجزائري قد تطرق إلى تجريم أفعال المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 15/04 والذي تضمن ثمانية مواد عمد المشرع من خلالها إلى حماية سرية وسلامة المعلومات ونظم معالجتها وذلك من المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 07. واللاحظ أن تخصيص المشرع الجزائري لهذه الجرائم قسما خاصا في قانون العقوبات دلالة على إقراره بأنها ظاهرة مستجدة ومتميزة عن الجرائم التقليدية الأخرى من حيث المصالح التي تطالها وكذا من حيث مبنها وطبيعتها و محلها، ومن ثم لا يمكن إدراجها تحت أي نوع من الجرائم التقليدية.

وفي الحقيقة فإنه قبل هذا القانون بحد أن المشرع الجزائري قد حاول مواجهة جرائم الكمبيوتر من خلال قانون الملكية الأدبية والفنية وهو الأمر 14/73 المؤرخ في 1973/04/03 ،المعدل والمتمم بمقتضى الأمر 10/97 المؤرخ في 1997/03/06 ،المعدل والمتمم بالأمر 05/03 المؤرخ في 2003/07/19 ،ومتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بينما أدمج بموجب هذين الأمرين الأخيرين برامج الإعلام الآلي ضمن المصنفات الأصلية التي تشملها الحماية القانونية .

كما أنها بحد أن فقهاء الشريعة الإسلامية قد أدلوا بدلواهم في هذا الموضوع بحد هناك الكثير من الآراء حوله ،ولعل أبرز اختلاف ممكن أن يقوم بين الفقهاء هو موضوع الحدود في الجرائم المعلوماتية ،وأما عن بقية الجرائم الأخرى التي ترتكب بالوسائل المعلوماتية أو الإلكترونية فنجد أن هناك نوع من التقارب نوعا ما بين الفقهاء .

لذا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على موقف كل من المشرع الجزائري وفقهاء الشريعة الإسلامية في موضوع جرائم الكمبيوتر، ولكننا لن نخوض في كل جرائم الحاسوب المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية بل سنقتصر في دراسة عقوبات أهم هاته الجرائم، وذلك من خلال مبحثين وسيكون المبحث الأول ل Maher العقوبة ، على اعتبار أنه المدخل للدراسة العقوبات المقررة مثل هاته الجرائم ، وكذلك للوقوف على مدى توافق واختلاف كل من العقوبات الشرعية والقانونية ، وسيكون تحت هذا المبحث مطلبين ،الأول لمفهوم العقوبة سواء من الناحية الشرعية أو القانونية ، والمطلب الثاني لأنواع العقوبة كذلك هو حال بين الشريعة الإسلامية

والقانون الوضعي ، وسيكون المبحث الثاني موقف الفقه الإسلامي والقانون الجزائري من جرائم الحاسوب ، وذلك من خلال مطلبين هو الآخر ، الأول بسمى عقوبات جرائم الكمبيوتر الواقعة بواسطته ، والمطلب الثاني لعقوبات جرائم الكمبيوتر الواقعة عليه .

المبحث الأول: ماهية العقوبة.

إن التطور السريع لتقنيات الإعلام والاتصال وتنوع شبكات الربط أدى بطبيعة الحال إلى توسيع ميادين استعمال هذه التقنيات إن على المستوى الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري...الخ، وقد وَأَكَّبَ هذا التوسيع في استعمال هذه التقنيات ارتفاعاً موازياً في أرقام الإجرام المركب بواسطتها، وهو ما يصطلح عليه بالجرائم الحاسوبية أو الجرائم المعلوماتية الأمر الذي أثر على حقوق الأفراد وحرياتهم حيث وفرت الأنظمة الحاسوبية وسيلة جديدة في أيدي مجرمي الحواسيب لتسهيل ارتكاب العديد من الجرائم.

وقد أدت هذه الخصائص التي تميز جرائم الحاسوب إلى صعوبة التعامل مع النشاطات الإجرامية المستحدثة و تكيفها على أساس النصوص الشرعية أو الجنائية التقليدية مع ما قد يشكله ذلك من مساس بمبادئ الشرعية الجنائية و التفسير الضيق للنص الجنائي، فكان لابد من اتخاذ الخطوات التشريعية الضرورية لمكافحتها سواء من ناحية الشريعة الإسلامية أو القوانين الداخلية ،لذا وقبل التطرق إلى موقف كل من الشريعة الإسلامية أو القوانين التي سنها المشرع الجزائري من أجل الحد من جرائم الكمبيوتر يجب علينا أولاً معرفة مفهوم العقوبة من فهم هاته العقوبات التي تطبق على هكذا جرائم ، وسيكون لنا ذلك من خلال مطلبين ، حيث المطلب الأول هو لمفهوم العقوبة سواء من ناحية الشريعة الإسلامية أو من الناحية القانونية ، والمطلب الثاني لأنواع العقوبات.

المطلب الأول: مفهوم العقوبة .

ويتكون هذا المطلب من الفرع الآتية:

الفرع الأول:تعريف العقوبة.

1- تعريف العقوبة في اللغة: اسم من عاقب، يعاقب، معاقبة عقاب^١ .

تأتي بمعنى الجزاء ، والعقاب والمعاقبة أن تخزي الرجل بما فعل سوءاً ، والاسم العقوبة، وعاقبه بذنبه معاقب عقاب^١ ما أخذته به وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه.^١

والعقوبة بمعنى الشيء الذي يأتي بعده شيء آخر ويتلوه .^٢

وقد سمي الجزاء المعروف بالعقوبة لأنها تكون آخر وثاني الذنب.^٣

وقد قال تعالى: ﴿لَهُ وَمُعَقِّبَتُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ .^٤

2- تعريف العقوبة في الاصطلاح.

(أ)- في الاصطلاح الشرعي:

لم يستقر الفقه في الشريعة الإسلامية على تعريف موحد للعقوبة ، ولعل من أبرز تلك التعريفات نذكر التي قدمها الفقهاء في المذاهب الأربعة.

1- عند الحنفية: "العقوبة جزاء شرعي على فعل محرم أو ترك واجب أو سنة أو فعل مكروه ".^٥

2- عند المالكية: "العقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب أو سنة أو فعل مكروه ".^٦

3- عند الشافعية: "زاجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر به".^٧

^١-(ابن منظور، لسان العرب ج 4،المصدر السابق ،ص 830؛ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،المصدر السابق ،ص 117).

^٢-(أحمد بن فارس الرازي ، معجم مقاييس اللغة ج 4، المصدر السابق ،ص 78).

^٣-(إسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ج 1 ،المصدر السابق ،ص 186).

^٤-(الرعد ، الآية 11).

^٥-(علاء الدين خليل الطرابلسي ، معين الحكم .(لا.ط ؛ لا.م: دار الفكر ، 1393هـ) ،ص 194).

^٦-(برهان الدين إبراهيم بن علي بن فردون ، تبصرة الحكم في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ج 2،المرجع السابق ،ص 218).

^٧-(أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ،الأحكام السلطانية ،مرجع سابق ،ص 275).

4- عند الحنابلة: "العقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب ومنها ما هو مقدر، ومنها ما هو غير مقدر".¹

ومن خلال هاته التعريفات يلحظ أنها متقاربة عند الحنفية والمالكية حيث فصلاً في تعريفهما وشمل فعل المحرم وترك الواجب وترك السنة و فعل المكروه ، وتعريف الشافعية والحنابلة متقارب مع الحنفية والمالكية إلا أنهما لم يذكرا المكروه والمسنون.²

وقد شُرع العقاب على الجريمة لمنع الناس من اقترافها، لأن النهي عن الفعل أو الأمر بإتيانه لا يكفي وحده لحمل الناس على إتيان الفعل أو الانتهاء عنه، ولو لا العقاب لكان الأمر والنواهي أموراً ضائعة وضررها من العبث، فالعقاب هو الذي يجعل للأمر والنهي مفهوماً ونتيجة مرجوة، وهو الذي يحرر الناس عن الجرائم، وينعى الفساد في الأرض، ويحمل الناس على الابتعاد عما يضرهم، أو فعل ما فيه خيرهم وصلاحهم، والعقوبات وإن شرعت للمصلحة العامة فإنها ليست في ذاتها مصالح بل هي مفاسد، ولكن الشريعة أوجبتها لأنها تؤدي إلى مصلحة الجماعة الحقيقة، وإلى صيانة هذه المصلحة.³

ويتضح من خلال ما سبق من التعريفات أن التعريفين الذين أوردهما كل من الحنفية والمالكية هو الأقرب لتصنيف العقوبة على غرار التعريفين الآخرين ، وذلك لأن هذا التعريفين يوضح سبب مشروعية العقوبة عندما نصا على أنهما زواجر شرعية وهذا السبب نص عليه معظم الفقهاء ، وبينما على ماذا يكون الزجر، كفعل محرم ، أو ترك واجب ، أو سنة ، أو فعل مكروه ، بينما التعريفين الذين قدّمتهما الشافعية والحنابلة لم يذكرا هذه الأنواع بل أجملها في فعل محرم أو ترك واجب.

(ب) - في الاصطلاح القانوني:

تعددت تعريفات العقوبة في الفقه القانوني ، ومن أبرز هاته التعريفات بحسب:

1- "العقوبة جزاء يوقع باسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من ثبتت مسؤوليته عن الجريمة".⁴

¹ - محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مرجع سابق ، ص 335.

² - محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه والنظام ، المرجع السابق ، ص 165.

³ - عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ج 1 ، مرجع سابق ، ص 68.

⁴ - محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات القسم العام . (ط:10 ، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1983م) ، ص 555.

2- "العقوبة جزاء وعلاج" يفرض باسم المجتمع على شخص مسؤول جزائياً عن جريمة بناء على حكم قضائي صادر من محكمة جزائية مختصة.¹

3- "العقوبة بإيلام وزجر قسري مقصود يحمل معنى اللوم الأخلاقي والاستهجان الاجتماعي ، تستهدف أغراضاً أخلاقية ونفعية محددة سلفاً بناءً على قانون ، تنزله السلطة العامة في مواجهة الجميع بحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة و بالقدر الذي يتناسب معها".²

الفرع الثاني: خصائص العقوبة.

1- صفة الإيلام المقصود: إن المشرع يضع قدر الإيلام على المستوى التشريعي بطريقة مجردة وفقاً لما يتبنّاه من معايير عامة في سياسة التجريم و العقاب وعلى أساس ذلك يتم تكييف العقوبة وتصنيفها بغض النظر عن درجة الإيلام التي يستشعرها المحكوم عليه من الناحية الواقعية ، فقد يتبيّن في حالة محددة أي الإيلام الذي تتضمنه عقوبة ما غير موجع بالنسبة للمحكوم عليه بها ، ييد أن ذلك لا ينفي عنها صفة العقوبة ، وقد يستشعر محكوم عليه آخر الإيلام الذي تتضمنه عقوبة أخرى بطريقة أشد مما يفترضه النموذج التشريعي للعقوبة، ومع ذلك يظل للعقوبة تكييفها وفقاً لقدر الإيلام الذي أودعه المشرع في النموذج.³

2- دلالة العقوبة على اللوم الأخلاقي والاستهجان الاجتماعي للجريمة: يعبر المجتمع بما يضمنه العقوبة من إيلام مقصود عن لومه للجاني وعن استهجانه لذلك السلوك ، فمعاقبة الجاني معناه أن المجتمع قيم سلوك الجاني أخلاقياً فاتضح أن الجاني قد وجه إرادته توجيهها خاطئاً فألحق ضرراً بقيمة اجتماعية تحميها قاعدة قانونية ، إما بإظهار عداء صريح مباشر قبلها و إما بالكشف بسلوكه عن عدم اكتراثه بها في اللحظة التي كان يتمتع فيها بإرادة حرة واعية مدركة نميرة.⁴

3- استهداف العقوبة أغراض نفعية وأخلاقية: وترتبط أغراض العقوبة، باعتبارها وسيلة ارتباطاً وثيقاً بتطور العقوبة وتطور السياسة الجنائية ، وقد اختلفت تلك الأغراض في الأسس التي

¹ - عبود سرج ، قانون العقوبات القسم العام. (ط:10؛ سوريا :منشورات جامعة دمشق ،1423هـ/2002م) ، ص 371

² - محمد عبد العزيز ؛ محمد السيد الشريف ، مدى ملائمة الجزاءات الجنائية الاقتصادية في ظل السياسة الجنائية المعاصرة ، مذكرة لشهادة الدكتوراه في القانون) ، جامعة القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مصر ، 2005م ، ص 12.

³ - أحمد بلال عوض ، النظرية العامة للجزاء الجنائي . (لا. ط ؛ القاهرة: دار النهضة ، 1995م) ، ص 15.

⁴ - محمد الصغير سعداوي ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة. (بحث مقدم لشيل درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الجنائية) ، جامعة أبو بكر بلقايد: كلية لآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، تلمسان ، 2009/2010م ، ص 64.

استندت إليها و استمدت منها وجودها ، ففي مرحلة معينة كان غرض العقوبة هو الانتقام الفردي ، وكان ذلك قبل مفهوم الدولة ، وهو رد فعل غريزي لا يستند إلى أسس فلسفية ولا فكرية ، ومن الأسس ما كان ولد ظروف تاريخية معينة خاصة بحقبة بعينها ، إلا أن معظم الأغراض الأخرى كانت نتيجة تأصيل فقهي ودراسات تجريبية، ويمكن الاصطلاح على المجموعة الأولى من الأغراض بالأغراض الانتقامية أما المجموعة الثانية التي لها أساس فكري وفلسفي فتقسم إلى بجموعتين: الأغراض الأخلاقية للعقوبة (تحقيق الدالة) ، و الأغراض النفعية للعقوبة (تحقيق الردع العام).¹

4- شرعية العقوبة: تجمع التشريعات الجنائية الحديثة على قاعدة أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " أيًا كان موضع ذلك النص في الهيكل التشريعي سواء كان في الدستور أو التشريع العادي أو اللوائح ، وقد جسدت التشريعات هذه القاعدة في قوانينها الجنائية واعتبرتها قاعدة دستورية كما هو الحال عند المشرع الجزائري.²

إن التحديد المسبق للعقوبة و إن كان يخدم الردع العام بسابق الإعلان إلا أنه لا ينسجم مع غرض التأهيل والإصلاح لأن الغرض من العقوبة هو الإصلاح فالمنطق هنا يقتضي أحد أمرين إما أن يكون كل من القاضي والشرع على علم بمقدار العقوبة الكافية لكل جرم على حدا وهذا مستحيل وتواجهه إشكالية عملية هي كون القاعدة مجرد، و الحال هنا تقتضي تفريغ العقوبة ، و إما أن يمتلك القاضي سلطة في تقرير العقوبة المناسبة بعد تكامل معلوماته عن الجرم ، و الثانية أولى و أقرب إلى المنطق، وهي التقنية التي تبني عليها الشريعة الإسلامية سياستها الجنائية بشأن جرائم التعزير ، كما أن بعض التشريعات المعاصرة تعمد إلى إضفاء بعض المرونة على صفة التحديد المسبق للعقوبة.³

5- شخصية العقوبة: أي أنه لا يجوز أن تتمد العقوبة إلى غير الشخص المسؤول عن الفعل الإجرامي، ولا يصح أن تناول أحد أفراد أسرته، أو أحد أصدقائه أو أقاربه، كما لا يصح أن تناول المسؤول بالمال، فهذا الشخص تقام الدعوى الشخصية عليه، ويحكم بتعويضات مالية لها الصفة المدنية، ولا يشترط أن تمس العقوبة الفاعل الأصلي للجريمة فقط، بل هي تمس أيضا الشريك

¹-(محمد الصغير سعدي ،السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة ،المراجع السابق ،ص 66).

²-(المرجع نفسه .).

³-(أحمد بلال عوض ،النظرية العامة للجزاء الجنائي ،المراجع السابق ،ص 23).

والمحرض والمتتدخل والمخفى ، وهذه القاعدة هي مستمدّة من قاعدة شخصية المسؤولية الجنائية التي مفادها أن لا يدان شخص عن فعل ليس من صنعه ، وهي قاعدة عرفتها الشرائع السماوية ومنها الإسلام¹.

حيث يقول تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرٌ وِزْرًاٌ﴾².

6- المساواة أمام العقوبة: ومعنى ذلك أن عقوبة جريمة معينة هي واحدة بالنسبة لجميع الناس دون تفريق بينهم من حيث الجنس أو اللون أو الطائفة أو الطبقة أو الثروة.

والمقصود بالمساواة هنا، المساواة في العقوبة بنص القانون، ومن الجدير بالذكر أن السلطة التي منحها المشرع للقاضي من أجل التفريق بين المجرمين حسب ظروفهم الشخصية لا تخل بهذه المساواة بل يمكن القول بأن المساواة في العقوبة لا تتحقق إلا بهذا التفريق، ورغم تسلّيم الفقه بهذه الخاصية إلى حد اعتبارها أحد مبادئ القانون الجنائي فإن البعض يشكّل في واقعية المساواة في الخصيصة³ للعقوبة ، فالمشرع نفسه يتذكر لهذا المبدأ أحياناً عن طريق تقرير حق العفو.

7- التاسب: وهذا هو محتوى نظرية تفرييد العقاب، وهذه النظرية ترى أن شخصية الجرم يجب أن يكون لها المكان الأول في القانون الجنائي، وأن العقوبة يجب أن تكون ملائمة لهذه الشخصية؛ فكل شخص يرتكب فعلاً إجرامياً لابد أن يكون في حقيقة الأمر مدفوعاً بعوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية متعددة، وهذه الحقيقة تتطلب أن تكون العقوبة من حيث نوعها ومقدارها ملائمة لحالته للتمكن من إصلاحه وإعادته إنساناً سوياً إلى حظيرة المجتمع، ولا مشاحة في أن ما يتفق من العقوبة مع زيد قد لا يتفق مع عمرو، وما ينفع في إصلاح بكر قد لا يجدي في إصلاح خالد، وتتعرض بعض التشريعات العربية لانتقادات في هذا الجانب ، حيث أنها قررت عقوبات لا تتناسب مع الجرم وجسامته.⁴

¹-(محمد الصغير سعادي ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة ، المرجع السابق ، ص 68).

²-(الأنعام ، الآية 164).

³-(سليمان عبد المنعم ، أصول علم الإجرام و الجزاء . (ط: 1 ، بيروت : المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1996م) ، ص 437).

⁴-(المرجع نفسه ، ص 425).

8- قضائية العقوبة: ومعنى ذلك أنه ليس هناك من وسيلة أخرى يقر بها العقاب عدا الحكم القضائي الصادر من المؤسسة القضائية باعتبارها سلطة من السلطات العامة التي تحكم باسم المجتمع، تتوافر فيها الحيدة و النزاهة و التخصص.¹

وهو صورة من صور التصالح بين النيابة العامة والمتهم في الجرائم اليسيرة ومن مظاهر الخروج أيضا على مبدأ قضائية العقوبة في بعض التشريعات أن يعهد إلى جهات إدارية ذات اختصاص قضائي سلطة النطق بالعقوبات الجنائية.²

هذا وبعد أن رأينا المفهوم العام والتعريف للعقوبة في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي أين رأينا إلى حد ما كاتفاق بين المفاهيم ، ثم رأينا خصائص العقوبة ، وفي المطلب الآتي سنرى أنواع العقوبة.

المطلب الثاني: أنواع العقوبة.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أنواع العقوبة ، سواء كان ذلك في القوانين الوضعية أو الشريعة الإسلامية ، من خلال فرعين وسيكون الفرع الأول لأنواع العقوبة في الشريعة الإسلامية ، والثاني لأنواعها في القانون الوضعي .

الفرع الأول: أنواع وتقسيمات العقوبة في الشريعة الإسلامية.

لقد قسم فقهاء الشريعة الإسلامية العقوبة إلى عدة أنواع بحسب عدة اعتبارات ولعل هم هاته التقسيمات نجد بحسب النص عليها أم لا ، وهي عقوبات نصية ، وعقوبات تفويضية .

1- العقوبات الحدية: وهي التي عين الشارع نوعها وحدد مقدارها وأوجب على القاضي أن يوقعها دون أن ينقص منها أو يزيد فيها أو يستدل بها غيرها ، ويسمى هذا النوع بالعقوبات الالزمة لأن ولي الأمر ليس له إسقاطها ولا العفو عنها.³

ولقد نص القرآن العظيم والسنّة النبوية الطاهرة على علة عقوبات الجرائم التي تمس كيان المجتمع وتحدم بنيانه من الأساس نظرا لخطورتها، حيث حدد الله تعالى عقوبات مناسبة لضررها

¹-()- محمد الصغير سعادي ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة ، المرجع السابق ، ص 70.

²-()- أحمد بلال عوض ، النظرية العامة للجزاء الجنائي ، المرجع السابق ، ص 40.

³-()- عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي مقارنا بالقانون الوضعي ج 1 ، المرجع السابق ، ص 185.

لأجل استئصالها من المجتمع وفرض الأمن والاستقرار العامين وهذه العقوبات محددة اصطلاح على تسميتها بالحدود.¹

وقد اتفق الفقهاء على أن الحدود سبعة وهي : (السرقة والزنا والقذف والحرابة والبغي وشرب المسكر والردة).

2- عقوبات القصاص: وهي العقوبات التي يعاقب عليها إما بالقصاص أو الديمة ،ولكل من القصاص والديمة عقوبة غير مقدرة حقا للأفراد، ومعنى أنها مقدرة أي أنها ذات حد واحد فليس لها حد أعلى أو أدنى تترواح بينهما ،ومعنى أنها حق للأفراد أي أن للمجنى عليها الحق في أن يعفو عنها إذا شاء . والعقوبات على جرائم القصاص والديمة خمس وهي : (القتل العمد القتل به العمد والقتل الخطأ ،والجنائية مادون النفس عمدا والجنائية مادون النفس خطاء) ،ويتولى تقييم العقوبة وتنفيذها السلطة المختصة بالدولة ولا يتولاها أولياء الدم.²

¹)- الشريف بن عقون ،غاية العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ،المراجع السابق ،ص 93.

²)- حسين بن سعيد الغافري ،((التشريع الإسلامي ودوره في مواجهة جرائم الانترنت)) بحث منشور على شبكة الانترنت .
- 2015/04/13 تاريخ الاطلاع (www.minshawi.com)

2- العقوبات التعزيرية: وهي العقوبات التي يترك للقاضي اختيار نوعها من بين مجموعة العقوبات وتقدير حاكمها بحسب ما يراه من ظروف الجريمة وحال الجرم، وتسمى هذه العقوبات بالعقوبات المخيرة، لأن للقاضي أن يختار من بينها.¹

لم تنص الشريعة الإسلامية على كل العقوبات للجرائم، بل نصت على البعض فقط وهي قليلة جداً، ولكنها خطيرة على أمن المجتمع وأفراده، وفوضت تحديد العقوبة في غيرها للإمام لتكون مناسبة لاستباب الأمن وردع الجناة، وجرى عرف الفقهاء على تسمية هذا النوع بالتعزير، فكل جريمة لم تحدد الشريعة لها عقوبة معينة فهي من نوع التعزير، وحتى إذا كانت محددة ولكن لم تتوافر فيها الشروط الشرعية حاز للحاكم القضاء بالتعزير المناسب.²

(أ)- تعريف التعزير: التعزير في اللغة من عزز، و العزز بمعنى اللوم، والعزز و التعزير ضرب دون الحد لمنع الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية ، وتأتي بمعنى التأديب : ولهذا يسمى الضرب دون الحد تعزيراً ، فيقال عززته أي أدبته.³

وفي الاصطلاح : اختلف المذاهب في تعريف التعزير اصطلاحاً وذلك على النحو الآتي:

- 1- الحنفية: عرفه ابن الهمام⁴ بقوله: "التعزير هو تأديب دون الحد".⁵
- 2- المالكية: عرفه ابن عرفة⁶ بقوله: "التعزير هو التأديب لحق الله أو لآدمي في غير موجب الحد".⁷

¹-(1) - محمد الصغير سعداوي ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة ، المرجع السابق ، ص 185.

²-(2) - الشريفي بن عقون ، غاية العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، المرجع السابق ، ص 95.

³-(3) - محمد بن منظور ، لسان العرب ج 4، المصدر السابق ، ص 561.

⁴-(4) - هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الاسكندرى ، كمال الدين المعروف بابن الهمام المتوفى سنة 861هـ ، من أئمة الحنفية، ومن مؤلفاته فتح القدير في شرح المداية ، والتحرير ، وزاد الفقير ، مات بالقاهرة . (خير الدين الزركلي ، الأعلام ج 6 ، المرجع السابق ، ص 255).

⁵-(5) - محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، شرح فتح القدير للعاجز الفقير ج 3.(لا.ط ؛ مصر : المطبعة الكبرى الأميرية 1312هـ) ، ص 312.

⁶-(6) - هو محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي ، أبو عبد الله ، عالمة ، مقرئ أصولي بياني منطقي ، تفقه على ابن عبد السلام وغيره كانخطيباً بجامع الزيتونة ، من مشاهير علماء المالكية ، له تأليفات كثيرة منها: الحدود ، و المختصر الكبير ، و المبسوط ، وغيرها توفي سنة 803هـ . (خير الدين الزركلي ، الأعلام ج 7 ، المرجع السابق ، ص 43).

⁷-(7) - أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع ، شرح الحدود لابن عرفة . (لا.ط ؛ تونس: ل.ن ، 1350هـ) ، ص 512.

3- الشافعية : عرفه الماوردي بقوله: "التعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود".¹

4- الحنابلة : عرف الحنابلة التعزير على عدة وجوه منها: "أنه تأديب دون الحد".² وهو نفس التعريف الذي جاء به الحنفية.

"التعزير مطلق التأديب".³

"التعزير العقوبة المشروعة على جنائية لا حد فيها".⁴

و الغرض من التعزير الزجر ، وقد سمى التعزيرات بالزواجر غير المقدرة.⁵ ، وبذلك تكون منفعة الضرر مزدوجة، فهو يمنع الجاني من العودة إلى الجريمة ويردعه عنها، ويمنع كذلك غيره من ارتكابها ويعده عن محيطها، والمعاصي التي تستوجب التعزير منها ما يعتبر تكابلاً لحرم ، ومنها ما يكون ترکاً لواجب الامتناع عن أداء الصلاة ، وأداء الأمانات ، وما دام أن القصد من التعزير الزجر، فإن العقوبة يجب أن تكون ملائمة لتحقيق هذا الغرض فلا يجوز أن تقف دون الحد الذي يتحقق معه الضرر والمنع ولا أن تكون أزيد مما يلزم لتحقيق ذلك ينبغي أن يقتصر على القدر الذي يظن انزجار الجاني به، ولا يزيد عليه.⁶

وبعد المفهوم العام للعقوبة التعزيرية سنذكر أهم الشروط التي تبعث عليها وهي كالتالي:

(أ)- أن يكون الباعث عليها هو حماية المصالح الحقيقة المقررة شرعاً، لا حماية الأهواء والشهوات والمحافظة على الأوضاع القائمة وغيرها.

(ب)- أن يكون هناك تنااسب بين العقوبة والجريمة فلا يعاقب البريء، ولا يترك المجرم بلا عقاب

(ج)- المساواة والعدالة بين الناس جميعاً، فالعقوبات يجب أن تفرض على كل مخالف دون النظر إلى انتقامه الطائفي أو المهني أو الاجتماعي وهذا من العدل العام الذي لا يجوز مخالفته.

¹-(علي بن محمد الماوردي ، الأحكام السلطانية ، المرجع السابق ، ص 293).

²-(علاء الدين أبو الحسن البعلبي ، المطلع على أبواب المقنع . (لا.ط ؛ دمشق: المكتب الإسلامي ، 1385هـ) ، ص 374).

³-(منصور يونس البهوي ، كشاف القناع على متن الإقناع ج 6 . (لا.ط ؛ لبنان: دار الفكر ، 1402هـ) ، ص 121).

⁴-(موفق الدين بن قدامة المقدسي ، المغني ، المرجع السابق ، ص 523).

⁵-(فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق ج 3 . (ط: 3 ؛ مصر: المطبعة الكبرى الأميرية 1313هـ) ، ص 207).

⁶-(ابن فرحون ، تبصرة الحكم ج 2 ، المرجع السابق ، ص 218).

(د)- أن تكون العقوبة التي تقرر للجريمة ناجعة حاسمة للشر أو مخففة له أي محاربة الإجرام والانحراف دون تشدد فيها قد يؤدي إلى إهانة كرامة الإنسان، لكون العقوبة تأدبياً وتحذيرياً، فإذا أهدرت إنسانية الإنسان كانت سبباً في رسوخ الإجرام في نفسه، وانتقامه من المجتمع.¹

(ب)- أقسام العقوبات التعزيرية:

وسوف نرى من خلال هاته الجزئية من هذا الفرع أهم العقوبات التعزيرية التي يمكن أن تطبق على الفرد وهي كالتالي:

1- التوبيخ: وهو تعنيف الجاني وتقريره حتى يشعر بذنبه ويعلم أنه أتى عملاً مذموماً، وهذه العقوبة تكون عادةً للمجرمين المبتدئين من ليس لهم طبعهم الإجرامي ، بل وقع منهم ذلك الفعل على سبيل التهاون ونحوه ، أما إذا كان الجاني قد مرد على الإجرام أو كانت الجريمة على غير الوصف السابق ذكره فإن عقوبة التوبيخ لا تحدى عادة .²

2- الهرج: ويعني مقاطعة الحكم عليه والامتناع عن الاتصال به أو معاملته بأي نوع أو طريقة كانت وقد ورد به القرآن الكريم تعزيزاً للمرأة .³

3- التهديد: وهو إنذار الجاني بتوقيع عقوبة أشد عليه إذا عاد إلى ارتكاب مثل الفعل الذي وقع منه، والغرض من هذه العقوبة هو كف الجاني بواسطة إخافته من العقاب ، ويشترط في التهديد ألا يكون تهديداً كاذباً ، وأن يرى القاضي أنه يكفي لإصلاح الجاني وتأديبه.

ويدل على مشروعية هذا النوع من العقاب قوله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده ، لقد همت أن آمر بمحظب فيحطب ، ثم آمر بالصلوة فيؤذن لها ، ثم آمر رجالاً فيؤم الناس ، ثم

بقوله تعالى:

﴿وَالَّتِي تَخَافُتْ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرِبُوهُنَّ﴾⁴.

¹- أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ، مرجع السابق ، ص 77.

²- محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه والنظام ، مرجع السابق ، ص 183.

³- عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ج 1 ، مرجع السابق ، ص 702.

⁴- النساء : الآية 34.

⁵- عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ج 1 ، مرجع السابق ، ص 703.

أخالف إلى رجال فأحق عليهم بيومهم ، والذي نفسي بيده ، لو يعلم أحدهم : أنه يجد عرقاً سميناً¹ أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء" .

4- التشهير: هو فضح الجاني وخزيه على رؤوس الأشهاد في الجرائم التي يعتمد فيها المجرم على ثقة الناس ، كالغش وبيع لحوم الميتة وغيرها، حتى يعلم الناس بجرمه فيحذروا من الاعتماد عليه أو الثقة به.²

وما يدل على مشروعية هاته العقوبة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على صدقات فلما جاء حاسبه قال: هذا مالكم وهذا هدية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فهلا جلست في بيت أبيك وأمرك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً" ثم قام خطيباً فقال صلى الله عليه وسلم: "أما بعد فإني استعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فأيّتني فيقول هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي أفلأ جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً³ بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيمة فلأعرّفن أحداً منكم لقي الله يحمل غيره الله رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يده حتى رؤي بياض إبطه يقول" اللهم هل بلغت" بصر عيني وسمع أذني".

5- العقوبات المالية: وهو إلزام الجاني بدفع مقدار معين من المال نظير ما اقترفه أو مصادرة ما لديه أو إتلافه ، و من المسلم به أن الشريعة عاقبت على بعض الجرائم التعزيرية بعقوبة الغرامة، من ذلك أنها تعاقب على سرقة الثمر المعلق بغرامة تساوي ثمن ما سرق مرتين فوق العقوبة التي تلائم السرقة.⁴

6- الحبس: ودل على مشروعية الحبس : ما رواه أبو داود في سنته: حدثنا إبراهيم بن موسى الرازى أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تهمة.⁵

¹ - محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ ، الجامع الصحيح ج 1 ، المصدر السابق ، كتاب الجمعة، باب وجوب صلاة الجمعة، ص 320.

² - محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه والنظام ، مرجع سابق ، ص 185.

³ - محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ ، الجامع الصحيح ج 6 ، المصدر السابق ، كتاب الأحكام، باب احتيال العمال ، ص 255.

⁴ - عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ج 1 ، مرجع سابق ، ص 705.

⁵ - سليمان بن الأشعث أبو داود ت 275هـ ، سنن أبي داود ج 3 ، المصدر السابق ، كتاب الأقضية، باب الحبس في الدين وغيره ، ص 314.

وكذلك ثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنهم حبسوا ولم ينكر عليهم فكان إجماعاً على مشروعية الحبس.¹

7- الجلد: وهي عقوبة بعض الجرائم كزنا البكر و القذف ،والدليل على مشروعية الجلد بحد من القرآن قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعَظُوهُنَّ وَهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنَّ أَطْعَنَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَيِّلًا﴾².

وأما من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله".³

وأما الإجماع فقد سار الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من حكام المسلمين على اعتبار الجلد عقوبة في التعزير ، و على ذلك انعقد الإجماع.⁴

8- القتل: الأصل في التعزير أنه التأديب، لذا شدد الفقهاء على ألا تكون العقوبة التعزيرية مهلكة، ولكن الفقهاء في مختلف المذاهب الفقهية يشرون إلى حالات يجوز فيها توقيع عقوبة القتل تعزيراً إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وأقوال المذاهب الفقهية في ذلك هي:

(أ)- الحنفية: حيث قالوا للإمام أن يعذر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالتكرار وشرع القتل في جنسها، وبهذا أفتى أكثرهم بقتل من أكثر سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم بعد التمكّن منه وقالوا يقتل سياسة.⁵

(ب)- المالكية: يجوز قتل الجاسوس المسلم إذا كان يتجسس للعدو، وإليه ذهب بعض الحنابلة ، وأما الداعية إلى البدعة المفرق لجماعة المسلمين فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وقال بذلك بعض الشافعية في قتل الداعية للبدعة ، وصرح الحنفية بقتل من لا يزول فساده إلا بالقتل.⁶

¹-(١)- فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج 4 ، مرجع سابق ، ص 230.

²-(٢)- سبق تخرجهما

³-(٣)- محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ ، الجامع الصحيح ج 8 ، المصدر السابق ، كتاب الحدود ، باب كم التعزير والأدب ، ص 174.

⁴-(٤)- محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه والنظام ، مرجع سابق ، ص 189.

⁵-(٥)- محمد أمين بن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار ج 6 . (ل.ط) ؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1386هـ ، ص 78.

⁶-(٦)- ابن فرحون ، تبصرة الحكماء ج 2 ، مرجع سابق ، ص 323.

(ج)-الشافعية: قال الشافعية ولو أظهر قوم رأي الخوارج ، وهم صنف من المبتدة -تركوا ...
نعم إن تضررنا بهم تعرضنا لهم إلى زوال الضرر . وجاء في حاشيته قوله" إلى زوال الضرر "أي ولو
يقتلهم.¹

(د)- الحنابلة: يقتل مبتدع داعية ، وذكره وجهاً وفقاً لمالك ، ونقل عن أحمد في الدعاة إلى
البدعة ، وكذا من تكرر شربه للخمر ما لم ينته بدونه، وجوز ابن عقيل قتل المسلم المحسوس
للكفار.²

الفرع الثاني: أنواع وتقسيمات العقوبة في القانون.

تعددت المعايير التي اعتمدتها التشريعات في تقسيمها للعقوبات ، وتعددت كذلك الأسس
الفقهية التي ارتكز عليها الفقهاء في ذلك إلا أنه رست بعد ذلك كل هذه الجهود على تقسيم
رباعي تبعاً لاعتبارات أربعة وهي كالتالي:

1- **تقسيم العقوبات تبعاً لجسامتها:** ويعد نوع المصلحة التي أوقعت الجريمة مساساً بها هو المعيار
الذي يستخدم هنا حيث تقسم العقوبات إلى: عقوبات جنائيات ، وعقوبات جنح وعقوبات
مخالفات ، فإذا كانت المصلحة محل الحماية على درجة كبيرة في الأهمية الاجتماعية كانت العقوبة
الأنسب هي عقوبة الجنائية، وإذا كانت أقل كانت جنحة وإذا كانت أقل كانت مخالفة.³

2- **تقسيم العقوبات حسب زمن تنفيذها:** وتنقسم إلى عقوبات مؤبدة وعقوبات مؤقتة و
الواضح أن هذا التقسيم لا يصلح إلا مع العقوبات التي يعتبر الزمن هاماً في تنفيذها وتناسب
العقوبة طردياً مع جسامية الجريمة ، فكلما كانت الجريمة خطيرة كانت العقوبة باتجاه العقوبات
السائلة للحرية إلا أن السياسة الجنائية الحديثة تعيد طرح السؤال من جديد حول السجن المؤبد ،
حيث أن السجن المؤبد معناه أن الجاني انقطع الرجاء من إصلاحه ولم يعد ثمة بد من إبعاده أو
استئصاله من الحياة الاجتماعية لكن العالم يشهد اليوم تقنيات جديدة ومتطرفة للمعاملة العقابية

¹-(١)- شمس الدين محمد الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج 7 . (لا.ط :بيروت :دار الفكر ، 1404هـ/1984م)
،ص 313.

²-(٢)- منصور يونس البهوي، كشاف القناع على متن الإقناع ج 4 ، مرجع سابق، ص 248.

³-(٣)- محمد الصغير سعدياوي ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، ص 73 .

للمجرمين يمكن الاستفادة منها ، كما أن من الفقه من يرى أن السجن المؤبد هو موت بطيء أشد قسوة من الإعدام.¹

3- تقسيم العقوبات تبعاً للحق الذي تنزل مساساً به: وتنقسم إلى : العقوبات البدنية – العقوبات السالبة للحرية – العقوبة المقيدة للحرية – العقوبات المالية – العقوبات السالبة للحقوق – العقوبات المقيدة للنشاط المهني – العقوبات التشهيرية أو الماسة بالاعتبار.²

4- تقسيم العقوبات تبعاً للعلاقة المتبادلة بينها: وهو التقسيم الذي تأخذ أغلب التشريعات الوضعية ومن بينها المشرع الجزائري ، وتنقسم إلى عقوبات أصلية وعقوبة تكميلية وعقوبة تبعية .

(أ)- العقوبات الأصلية: هي العقوبة التي قررها نص القانون للجريمة فور وصفه لنموجها كالإعدام والأشغال الشاقة والسجن والحبس والغرامة.³

وقد نص المشرع على ذلك صراحة " الإعدام ، والسجن المؤبد ، والسجن المؤقت لمدة تتراوح بين 5 سنوات وعشرين سنة في مواد الجنائيات ، و الحبس مدة تتجاوز شهرين إلى خمس سنوات ، والغرامة التي تتجاوز 20.000 دج في مادة الجنح، و الحبس من يوم واحد إلى شهرين على الأكثر ، و الغرامة من 2000 دج إلى 20.000 دج في مادة المخالفات".⁴

فبالنسبة لعقوبة الإعدام التي تعتبر أشد العقوبات الأصلية لكونها تتضمن إزهاق روح الجنائي و إزالته من الوجود أصبح المجتمع الإنساني يتجه نحو إلغائها لأنها غير مجدية للجنائي وللمجتمع وهي قاسية وغير عادلة حسب رأي الاتجاه الحديث ، لكن هناك رأي آخر عكس الأول ويرى وجوب بقائها حتى يمكن إقامة العدل ، إذ القاتل الذي أزهق روح إنسان إذا لم تزهق روحه قصاصاً للمقتول فلا يمكن أن نقول بأن هناك عدل في المجتمع.⁵

(ب)- العقوبات التبعية: فهي تلك التي تتبع تلقائياً وبقوة القانون عقوبة أصلية نطق بها القاضي وهي تطبق متى حكم القاضي بالعقوبة الأصلية ، ولو سكت القاضي عن النطق بها.⁶ فهي لا تتمتع بوجود مستقل وإنما تتبع الأصلية وجوداً وعدماً.

¹-(المرجع نفسه).

²-(أحمد بلال عوض ، النظرية العامة للجزاء الجنائي ، مرجع سابق ، ص 250).

³-(محمد نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات . (ط: 5 ؛ القاهرة: دار النهضة العربية ، 1982 م) ، ص 667).

⁴-(المادة (05) من قانون العقوبات ، المصدر السابق).

⁵-(عبد المالك الجنيدى ، الموسوعة الجنائية ج 5. (لا. ط بيروت: دار المؤلفات القانونية ، د.ت) ، ص 33).

⁶-(سليمان عبد المنعم ، مبادئ على الجزاء الجنائي . (لا. ط ؛ لبنان : المؤسسات الجامعية للدراسات ، 2002 م) ، ص 74).

(ج)- العقوبات التكميلية: وهي العقوبات التي يحكم بها القاضي مع الأصلية ويحكم بها متفردة عنها، وقد تكون وجوبية إذا نص عليها القانون فتصبح كالتبغية أو يجوز الحكم بها مع الأصلية وذلك كمقصادة بعض الوسائل المستعملة في التهريب، أو كالإقامة الجبرية.¹

وقد نص المشرع صراحة على ذلك : "العقوبات التكميلية هي : تحديد الإقامة ، و المنع من الإقامة، والحرمان من مباشرة بعض الحقوق، المقادرة الجزئية للأموال، حل الشخص الاعتباري، وأخيرا نشر الحكم".²

وبعد رؤيتنا في هذا المبحث لمفهوم العقوبة أين تطرقنا لمعناها اللغوي ومن ثم إلى التعريف الاصطلاحي حيث بدأنا بالتعريف من الجهة الشرعية الإسلامية ، وبعدها من الناحية القانونية ، ومن بعد ذلك رأينا خصائص العقوبة ، وكان هذا كمطلب الأول ، وفي المطلب الثاني درسنا لأنواع العقوبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ، فوجدنا هناك عدة اختلافات في تقسيمات العقوبة ، حيث أن فالتقسيم الشرعي أساسه الحفاظة على الضروري بدرء الخطر عنه وذلك بإرساء العقوبات المناسبة والرادعة في نفس الوقت ، والتغريب في الحاجة مع التهريب من تركه لكونه متمم للضروري ، إضافة إلى نشر الفضائل الاجتماعية بالتخسيس للوصول إلى تكوين مجتمع نظيف من الرذائل ، متعدد على الفضائل اعتاد العيش في نظامها ، يحب الاستقامة في حياته كارها للانحراف.

وعلى هذه الأسس نجد الشريعة الإسلامية فرضت عقوبات شديدة على كل ما يمس الضروري للمجتمع ، واستنكرت الأفعال القبيحة عموما تاركة تحديد العقوبة لأولى الأمر حسب الحاجة والمجتمع ومميزاته ، فإذا كان المجتمع قد ابتعد عن المنكرات إلا أفراد معدودين كانت العقوبة أخف لتأديب العصاة ، وإذا انتشر المنكر وجب رفع العقوبة قصد تهريب وذريع العام وفق المصلحة الشرعية أما أساس التقسيم الوضعي ، فهو حماية مصالح المجتمع وحفظ أمنه بواسطة أحكام العدالة ، حيث يجازي باسم المجتمع كل مجرم خرج عن نظامه.

وفي المبحث الآتي سنرى العقوبات المقررة للجرائم المعلوماتية وفق التقسيم الذي أدرجته سابقا، وذلك سواء من ناحية الشريعة الإسلامية بذكر حكم الشريعة لهاته الجرائم ومن ثم العقوبة المقررة

¹ - الشريف بن عقون ، خاتمة العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، المرجع السابق ، ص 98.

² - المادة (09) من قانون العقوبات ، المصدر السابق .

لها ، وبعد ذلك سنتطرق لهاته العقوبات من الناحية القانونية، وهنا حصر العقوبات على النصوص التي أقرها المشرع الجزائري في مختلف القوانين.

المبحث الثاني: العقوبات على جرائم الحاسوب من الناحية الشرعية والقانونية

إن ظهور المعلوماتية وتطبيقاتها المتعددة أدى إلى بروز مشاكل قانونية جديدة، أي ظهور ما يسمى بأزمة القانون الجنائي في مواجهة جرائم الكمبيوتر فرض حلها البحث في الأوضاع القانونية القائمة ومدى ملاءمتها لمواجهة هذه المشاكل، ولما كان القاضي الجنائي مقيداً عند نظره في الدعوى الجنائية بمبدأ شرعية الجرائم، فإنه لن يستطيع أن يجرم أفعالاً لم ينص عليها المشرع حتى ولو كانت أفعالاً مستهجنة وعلى مستوى عالٍ من الخطورة الإجرامية، ولدراسة العقوبات على هاته الجرائم ، ارتأيت دراستها من خلال مطلبين ،المطلب الأول العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة بواسطة النظام الحاسوبي ، والمطلب الثاني العقوبات على جرائم الكمبيوتر الواقعة على النظام الحاسوبي .

المطلب الأول: العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة بواسطة النظام المعلوماتي.

ويتكون هذا المطلب من الفروع الآتية:

الفرع الأول: العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة على الأشخاص الطبيعية:

1- العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة على حقوق الملكية الفكرية والأدبية:

(أ)- في القانون: لقد نص المشرع الجزائري على عقوبات جرائم تقليد الملكية الأدبية والفنية والتي تمثل في ،التعدي على حقوق المؤلف بشقيها الجنائي و المدني في المواد 143 إلى 160 من الأمر 03/05 المؤرخ في 19/07/2003م ،وكان في السابق التعدي على الملكية الأدبية والفنية تناوله المواد 394 إلى 390 من قانون العقوبات غير أن أحکام هذه المواد ألغيت بمقتضى المادة 165 من الأمر 97/10 المؤرخ في 06/03/1997م المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة و الذي ألغى كذلك طبقاً للمادة 163 من الأمر 03/05 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة

1.

(¹)- ياسين بن عمر ،جرائم تقليد المصنفات الأدبية والفنية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري . (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي) ،جامعة قاصدي مرياح: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،ورقلة، 2010/2011م ،ص 94.

والعقوبات طبقاً لنص هذا القانون : "يعاقب مرتكب جنحة التقليد بالحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة من 500.000 دينار إلى 1.000.00 دينار".¹

وكذلك : " كما يمكن للجهة القضائية المختصة أن تقرر الغلق المؤقت مدة لا تتعدي 06 أشهر للمؤسسة التي يستغلها المقلد أو شريكه أو أن تقرر الغلق النهائي عند الاقتضاء".²

ونص كذلك : " تقرر الجهة القضائية مصادرة المبالغ التي تساوي مبلغ الإيرادات أو أقساط الإيرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو أداء غير محمي.

- مصادرة و إتلاف كل عتاد أنشئ خصيصاً ل مباشرة النشاط غير المشروع و كل النسخ المقلدة".³

ونص الأمر 05/03 كذلك على التعويض من لحقه ضرر بنسه: " تكون الدعوى القضائية لتعويض الضرر الناتج عن الاستغلال غير المرخص به لمصنف المؤلف أو الأداء مالك الحقوق المجاورة من اختصاص القضاء المدني ".⁴

(ب) - في الشريعة الإسلامية: لقد رأينا فيما سبق أن الفقهاء في الشريعة الإسلامية قد اختلفوا في حق التأليف ، وأيضاً رأينا أن الراجح من الفقه قد استقر على أن للمؤلف حق في عمله كأي عمل آخر ، وأن له حق مالي كذلك على مصنفه ، وبالتالي فإن أي اعتداء على حق من حقوق المؤلف هو اعتداء على حقه المالي ، وقد نتاج عن هذا الرأي :

- تحرير كافة أشكال الاعتداء على حق المؤلف بالطباعة ، أو النسخ ، أو النشر ، أو الإضافة أو الحذف ، مع وجوب أخذ إذن من صاحب الشأن لأنه صاحب الحق بذلك.
- لابد من التفريق بين الاستخدام الشخصي وغير الشخصي ، فلا مانع من أن يقوم الإنسان بنسخ برامج معينة لشخصه ، إن لم يتحصل على النسخة الأصلية ، إن كان في حدود الانتفاع العلمي ، لأن للمجتمع حق في كل عمل شخصي قصد به النفع العام ، ويعرف بحق الله.⁵

¹ - المادة (153) من الأمر 05/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003م المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

² - المادة (156) ف 3 ، من الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، مصدر سابق.

³ - المادة (157) المصدر نفسه.

⁴ - المادة (143) ، المصدر نفسه .

⁵ - عبير علي النجار ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 45.

3- وما ينتج عن هذا الحكم حرمة الاستخدام للبرامج المنسوخة ، وحرمة التعامل معها وحتى وإن بيعت بأثمان زهيدة ، وهذا الحكم للشيخ الزحيلي جاء ردًا على السؤال الآتي: ما رأي الدين في استخدام برامج الكمبيوتر المنسوخة؟.

وكان الإجابة: "يحرم الاعتداء على هذه الحقوق بالتجارة فيها محل أصحابها وعلى المعتدي إعادة الحقوق لأصحابها ، ورد أثمانها ... بعد حسم مقابل التوزيع ونسبة من 30% إلى 40% ، ويجب التوبة من هذه الاعتداءات و الغصوبات".¹

وعليه فإن لولي الأمر أن يوقع العقوبة التعزيرية التي يراها مناسبة لمرتكب هذه الجريمة ، وبقدر حجم المخالفات التي يحددها مقدار الضرر الناتج وتكرر المخالفات من الفاعل ، فتكون بين التوبخ والسجن والمصادرة والغرامة والإغلاق المؤقت للمحل أو المؤسسة المخالفة حسب الحاجة للعقوبة التي يقدرها الإمام.²

2- العقوبات على الجرائم المعلوماتية الواقعة على الحياة الخاصة:

(أ)- في القانون: إن فيما يخص بالتشريع الجزائري في هاته الجرائم قد أوردها في نص المادة 333 من قانون العقوبات الجزائري إلا أنه لم يتطرق إلا للجانب التقليدي للجرائم الرامية لإفشاء أو إفشاء ، إتلاف رسائل أو مراسلات موجهة إلى الغير وذلك سوء نية بالإضافة إلى المادة 137 من قانون العقوبات الجزائري المتعلقة بالجرائم المرتكبة من طرف موظف الدولة أو مندوب عن مصلحة للبريد والرامية إلى إفشاء احتلاس أو إتلاف رسائل مسلمة إلى البريد أو يسهل ذلك وبالتالي سواء وبالنظر إلى المادة 333 أو 337 فإننا يمكن أن نلاحظ بأن المشرع الجزائري لم يجرم صراحة التصرفات المذكورة سابقا وهذا بالنسبة للبريد الإلكتروني ، وكذا الجرائم المرتكبة من طرف موظفين يعملون لحساب مشغلي الشبكات المفتوحة أو شبكة الانترنت أو لحساب موزعي الخدمات المعلوماتية أو الإعلامية .³

غير أنه من جهة أخرى وأمام عمومية المشرع في هذا بمحال يمكن أن نؤكد إمكانية تمديد تطبيق هاته المواد العقابية بخصوص التصرفات الرامية إلى المساس بالراسلات الالكترونية وعبر

¹-(وهبة الزحيلي ، فتاوى معاصرة . (ط: 1 ؛ دمشق: دار الفكر ، 1224هـ/2003م) ، ص 139

²-(محسن بن سلمان الخليفة ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه والنظام ، مرجع سابق ، ص 195.

³-(نسيم دردور ، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري والمقارن . (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي . جامعة منتوري: كلية الحقوق ، قسنطينة ، 2012/2013م ، ص 119

الشبكات الحاسوبية بموجب الممارسة والاجتهادية قضائية إذ أن المراسلة سواء قمت بطريقة تقليدية أو بواسطته إلا أنها تبقى مراسلة ذات طابع خاص وبالتالي المساس بسريةتها يعد خرق لحرمة الحياة الشخصية للأفراد وبصفة عامة مساس بالحرمات الفردية.¹

(ب)- في الشريعة الإسلامية: كفلت الشريعة الإسلامية حفظ حقوق الشخصية للإنسان وحترمت الاعتداء عليها بغير حق ،وهؤلاء الذين يعتدون على بيانات الآخرين ومعلوماتهم عبر اختراق رسائلهم البريدية الالكترونية آثمون لمخالفة أمر الشارع الحكيم ،وهم مستحقون للعقاب التعزيري الرادع ، ولا بد من إشاعة هذا الحكم بين الناس وتوعية المتعاملين بشبكة المعلومات العالمية بخطورة انتهاك خصوصية الآخرين بتحريمه والنهي عنه.²

قال العجلان: " إن الاعتداء على الحياة الخاصة والتجسس على مراسلات المتعاقدين بالشبكة العنكبوتية محرم شرعا ،وفيه تتبع للعورات والمثالب، وكشف لما ستروا ورغبوا في حفظه ومنع ظهوره للناس ، وعقوبة التجسس التعزيري والرجوع في تقديره لولي الأمر ،وإن المتأمل في واقع الانترنت يجد التشهير بالأشخاص وسبهم فاشيا في الشبكة العنكبوتية ،بل هناك العديد من الواقع التي لم تنشأ إلا مثل ذلك ،ولا شك أن هؤلاء قد غفلوا أو تناسوا حكم الشريعة الإسلامية في هذا الأمر".³

الفرع الثاني: العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة على النظم الحاسوبية الأخرى:

العقوبات على إساءة استخدام البطاقات الائتمانية:

(أ)- من القانون: نصت المادة 394 مكرر المضافة بموجب القانون رقم 23-06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 : " يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 د.ج إلى 20000 د.ج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك.

¹-(نسيم دردور ،جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري والمقارن ،المرجع السابق ،ص 120).

²-(عبد الرحمن السندي ،((وسائل الإرهاب الالكتروني وحكمها في الإسلام)) بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://alminbar.al-islam.com/images/books/231.doc>) ،ص 8 وما بعدها .

³-(العجلان ،((الجرائم الالكترونية)) بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://www.alriyad.com/2008p2/artide321790.html>) تاريخ التصفح: 09/03/2014م).

تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة . وإذا ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50.000 د.ج إلى 300.000 د.ج ¹ .

(ب)- في الشريعة الإسلامية: بما أن هذه البطاقات الائتمانية لها قيمة ليس بذاتها ، بل بكونها وسيلة للحصول على المال ، إذ تقدر ماليتها بما تتحمل من قيمة مالية ، وعليه فإن مثل هذه البطاقة تعد مالاً معنوياً مصوناً شرعاً ، فيحرم الاعتداء عليه بأي طريقة من الطرق ، وكون هذه البطاقة وسيلة مصرفية بغض النظر عن الحكم العام فيها. ²

أما عن حامل البطاقة: فإن استغلاله غير المشروع لها بسحب مبالغ مالية تزيد عن قيمتها أو مقدار الائتمان ، أو استعمالها بعد انتهاء فترتها نوع من الغش والتحايل المحرم ، والذي فيه خيانة لله ورسوله قبل الناس والقيمة الزائد التي يحصل عليها حامل البطاقة مال حرام ، بل اعتداء على المال العام الذي جعل الله له حرمة واحتراماً ، فيكون الحكم الشرعي في ذلك هو الحرمة الموجبة للعقوبة التعزيرية في الدنيا والإثم في الآخرة. ³

المطلب الثاني: العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة على النظام الحاسوبي .

ويتكون من الفروع الآتية:

الفرع الأول: - العقوبات على جرائم الاعتداء على المكونات المادية للنظام الحاسوبي: وهي تقع إما بالسرقة أو خيانة الأمانة ، وستتطرق لعقوبات هاته الجرائم في القانون أولاً ثم الشريعة الإسلامية ، وسندرس عقوبة كل جريمة على حدا.

(أ)-في القانون:

1- السرقة: المادة 350 " ...يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمسة سنوات وبغرامة من 100.000 د.ج إلى 500.000 د.ج .

¹ - المادة (394) مكرر ، من قانون العقوبات ، المصدر السابق.

² - وهمة الزحيلي ، ((بطاقة الائتمان)) بحث منشور على شبكة الانترنت .
تاریخ التصفح: 23/12/2014 .
<http://www.zuhayli.com/lectures.htm>

³ - عبير علي النجار ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 85 .

يجوز أن يحكم على الجاني بحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 9 ق ع مكرر 1 لمدة سنة (1) على الأقل وخمس (5) سنوات على الأكثر ، وبالملاعنة من الإقامة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 12 و 13 من هذا القانون".¹

"إذا ارتكبت السرقة مع استعمال العنف أو التهديد أو إذا سهل ارتكابها ضعف الضحية الناتج عن سنهما ، أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني ، أو بسبب حلة الحمل سواء كانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة لدى الفاعل ، تكون العقوبة الحبس من سنتين (2) إلى عشرة سنوات (10) والغرامة من 200.000 د.ج إلى 1000.000 د.ج".²

2- خيانة الأمانة: المادة 376: "كل من احتلس أو بدد بسوء نية أوراقا تجارية أو نقودا أو بضائع أو أوراقا مالية أو مخالفات أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت التزاما أو إبراء لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الإجازة أو الوديعة أو الوكالة أو الرهن أو عارية الاستعمال أو لأداء عمل بأجر أو بغير أجر بشرط ردها أو تقديمها أو لاستعمالها أو لاستخدامها في عمل معين وذلك إضارا بمالكيها أو واضعي اليدها أو حائزها يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 5000 إلى 20.000 د.ج .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14 وبالملاعنة من الإقامة وذلك لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر.

وكل ذلك دون الإخلال بما نصت عليه المادتين 158 و 159 المتعلقة بسرقة النقود والأوراق التجارية والمستندات والاستيلاء عليها من المستودعات العمومية ".³

(ب)- في الشريعة الإسلامية: السرقة محرمة ، و حدتها قطع اليد، و ثبت ذلك بالكتاب و السنة ومن ذلك دون الإخلال بما نصت عليه المادتين 158 و 159 المتعلقة بسرقة النقود والأوراق التجارية والمستندات والاستيلاء عليها من المستودعات العمومية ".⁴

وهي حد ولا يجوز إسقاطها إذا توافرت شروطها من الحرز والنصاب وكذلك تسقط بتوافر الشبهة ، والجناية عقوبتها تعزيرية في الشريعة الإسلامية.

¹-(المادة 350) من قانون العقوبات ، مصدر سابق.

²-(المصدر نفسه).

³-(المادة 376) ، المصدر السابق.

⁴-(المائدة ، الآية 38).

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "قطع يد لسارق في ربع دينار فصاعدا".¹

الفرع الثاني:- عقوبات جرائم الاعتداء على المكونات المنطقية (البرامج) للنظام الحاسوبي:

وتقوم هاته الجريمة بإحدى هذه الطريق إما بإتلاف البرامج وذلك بتعديل محتواها أو محو البيانات الموجودة داخل هاته البرامج والتلاعب بها ، وإما بنشر الفيروسات وذلك من أجل اختراق الأنظمة أو الدخول إلى الواقع الإباحية ، أو من أجل الدخول إلى الواقع بهوية مجهولة وذلك من أجل السب والتشهير بالأشخاص .

(أ)- من القانون:

1- عقوبة إتلاف البرامج في القانون: بموجب المادة 394 من قانون العقوبات: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثالث (3) سنوات وبغرامة من 500.000 د.ج إلى 2.000.000 د.ج، كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها".²

2- عقوبة نشر الفيروسات في القانون: نصت المادة 394 مكرر 2 من قانون العقوبات في قسمها الأول تنص على أنه يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ثالث (3) سنوات وبغرامة من 1.000.000 د.ج إلى 5.000.000 د.ج، كل من يقوم عمداً وعن طريق الغش بما يأتي:

1- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.
2- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم".³

3- عقوبة الدخول إلى الواقع الإباحية والاستغلال الجنسي: نص المادة 333 مكرر من قانون العقوبات على: "يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى سنتين (2) وبغرامة من 500 إلى 2.000 د.ج كل من صنع أو حاز أو استورد أو سعى في استيراد من أجل التجارة أو وزع أو

¹ - البخاري ت 256 هـ ،الجامع الصحيح ج 8 ،المصدر السابق ،كتاب الحدود ،باب والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ص 199.

² - المادة (394) من قانون العقوبات ،مصدر سابق.

³ - المادة (394) مكرر 2 ،المصدر نفسه.

أجر أو لصق أو أقام معرضاً أو عرض في العرض للجمهور أو باع أو شرع في البيع أو وزع أو شرع في التوزيع كل مطبوع أو محرر أو رسم أو إعلان أو صور أو لوحات زيتية أو صور فوتografية أو أصل الصورة أو قالبها أو أنتج أي شيء يخل بالحياة".¹

و تنص المادة 347 من قانون العقوبات: "يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 1.000 د.ج إلى 20.000 د.ج كل من قام علنا بإغراء أشخاص من أي من الجنسين بقصد تحريضهم على الفسق وذلك بالإشارة والأقوال أو الكتابات أو بأية وسيلة أخرى".²

و تنص المادة 342 من قانون العقوبات: "كل من حرض قاصراً لم يكملوا التاسعة عشر (19) ذكوراً أو إناثاً على الفسق أو فساد الأخلاق أو تشجيعهم عليه أو تسهيله لهم وكل من ارتكب ذلك بصفة عرضية لقصر لم يكملوا السادسة عشرة (16) يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500 إلى 25.000 د.ج".³
و هذه العقوبات تعزيرية وهي موافقة تماماً للشريعة الإسلامية.

4- عقوبات القذف والسب ضد الأشخاص:

(أ)- من القانون: من بين الجرائم الرئيسية التي تدخل في باب جرائم رد الاعتبار هي جريمة القذف، الإهانة، والسب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجرائم ورد النص عليها في القانون العقوبات وإن كانت في الحقيقة لها صلة وطيدة بقانون الإعلام المؤرخ في 03 أفريل 1996م، كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري أدخل تعديلات فيما يخص هذه الجرائم الثلاثة إثر تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 09/01/2001/06/26 المؤرخ 2001/06/26.⁴

وردت جريمة القذف كجريمة تقليدية في الأصل بالنسبة للتشريع الجزائري في نص المادة 296 من قانون العقوبات الجزائري و بالإضافة إلى المادة 144 مكرر والمادة 146 من قانون العقوبات الجزائري.⁵

¹-(المادة (333) مكرر، من قانون العقوبات، مصدر سابق.

²-(المادة (347)، المصدر نفسه.

³-(المادة (342)، المصدر نفسه.

⁴-(أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص ج 1. (ط: 8؛ الجزائر: دار هومة، 2008م)، ص 194م.

⁵-(نسيم دردور، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري والمقارن، المرجع السابق، ص 105).

ونصت المادة على: "يعاقب على القذف الموجه إلى الأفراد بالحبس من خمسة (5) أيام إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 5.000 د.ج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. ويعاقب على القذف الموجه إلى شخص أو أكثر بسبب انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو إلى دين معين بالحبس من شهر إلى سنة (1) وبغرامة من 10.000 د.ج إلى 100.000 د.ج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط إذا كان الغرض هو التحرير على الكراهية بين المواطنين أو السكان".¹

ومن الملاحظ أنه هناك اختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في هاته الجريمة كونها من العقوبات الحدية في الشريعة الإسلامية وهي مقدرة، ولاختلاف التقسيمات كما سبق توضيحة.

أما عقوبة السب هي: "يعاقب على السب الموجه إلى شخص أو أكثر ينتمون إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو إلى دين معين بالحبس من خمسة (5) أيام إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 150 إلى 1500 د.ج أو بإحدى هاتين العقوبتين".²

و نص كذلك: "يعاقب على السب الموجه إلى فرد أو عدة أفراد بالحبس من ستة (6) أيام إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 5.000 د.ج إلى 50.000 د.ج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط".³ وهي عقوبة موافقة تماماً للشريعة الإسلامية كونها من العقوبات التعزيرية لأنها يجوز لولي الأمر أن يفرض العقوبة التي يراها مناسبة لذلك.

(ب)- من الشريعة الإسلامية:

1- إتلاف المعلومات البرامج: إن الأصل فيه المنع إن كان غير مأذون فيه شرعاً، كإتلاف المال المتنفع به شرعاً، وطبعاً قد يكون الإتلاف واجباً كإتلاف الكتب المنحرفة، وكتب السحر والكفر إذ يحرم بيعها ويحجب إتلافها.⁴

وأما إن كانت هذه البرامج والبيانات لا تشتمل على الكفر والضلال والبدع وإنما تشتمل على العلوم النافعة، فإن العلوم النافعة مصانة شرعاً لا يجوز الاعتداء عليها ولا هتكها ولا إتلافها، بل إن إتلافها يستوجب العقوبة بالتعزير والضمان فضلاً عن الإثم والعقوبة الأخروية، ومما علم

¹-(المادة (298)، من قانون العقوبات، مصدر سابق.

²-(المصدر نفسه).

³-(المادة (299)، المصدر نفسه).

⁴-(علاء الدين الكساني، بداع الصنائع ج 7. (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر العربي، 1982م)، ص 167).

من دين الله بالضرورة حفظ الشريعة الإسلامية للمال وتحريم الاعتداء عليه بأي وجه من وجوه الاعتداء ولاشك في مالية هذه البرامج والمعلومات ووجوب حفظها وصيانتها عن العطب والإتلاف والتدمير.¹

2- عقوبة الدخول إلى الواقع الإباحية والاستغلال الجنسي: إن وارتياد مثل هذه المواقع ومشاهدتها المواطن الجنسيّة بما من المخدرات الشرعية التي حرص الشارع الحكيم على التنبيه عليها وتحريمه، وفاعليها مستحق للعقوبة التعزيرية ، بل إن الشارع الحكيم أمرنا بغض البصر، كما حرم النظر إلى الأجنبيات، فضلاً عن تجنب النظر إلى الحرام ، لأن فهناك ولا شكّ علاقة بين ارتكاب الأفعال الجنسيّة المحرمة والنظر إلى الصور الجنسيّة العارية، فالدين الإسلامي الحنيف حذر من ظاهرة النظر للعراة، لما تحدثه من تصدعات أخلاقية في الفرد والمجتمع .²

3- عقوبة القذف والسب ضد الأشخاص: من المعلوم أن القذف في الشريعة الإسلامية من الأحكام التي شرع فيها الله الحد ، وهو ثمانون جلدة ، ولكن يثور التساؤل حول إمكانية تطبيق هذه العقوبة على القذف الإلكتروني ، حيث يمكن أن نقول في هذا الجانب إذا توفرت شروط إقامة حد القذف التقليدي في القذف الإلكتروني فيجب تطبيقه ، و لما كانت هذه الجريمة يشترط لتحقّقها توافر العلانية فيها ، و العلانية هنا تتحقق إذا استخدم القاذف شبكة الانترنت لإذاعة قذفه ؛ لأن ما يبيث عبر شبكة الانترنت يستقبله عدد غير محدد من الناس.³

فيقام عليه الحد سواء قذف المجنى عليه في مكان عام أو خاص ، على مشهد من الناس أو فيما بينهما فقط ، لأن الإسلام يهتم بكرامة الإنسان و قيمته . فكرامته و قيمته لا تتغير بتغيير الظروف و لا تغير المكان و الزمان ، و قيمته و كرامته أمام نفسه تساوي قيمته أمام الناس . كما أن الجريمة في الشرع تعتبر جريمة سواء ارتكبت في السر أو في العلن.⁴

(١)- عبد الرحمن بن عبد الله السندي ، أحكام تقنية المعلومات (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه المقارن) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : المعهد العالي للقضاء ، السعودية ، 1424/1425هـ ، ص 326.

(٢)- محمد بن عبد الله المنشاوي ، جرائم الانترنت في المجتمع السعودي (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا ، الرياض ، 1424هـ/2003م ، ص 50.

(٣)- محمد أبو العلا ، جرائم الكمبيوتر و الجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص 510.

(٤)- عبد القادر عطا ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ج 5 . (ل.ط ، بيروت: دار الكتاب العربي ، د.ت .)، ص 478.

أما عقوبة السب عبر استخدام إحدى الوسائل الالكترونية فيعتبر حراما شرعا ،وفاعله مستحق للعقوبة التعزيرية ، وفق ما يرام الإمام مناسبا .¹

لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " سباب المسلم فسوق ".²

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف الفاسق المعتمد لحدود الله ولم يعين السب اللغظي ،فيدخل فيه ما كان بالكتابة عبر النت ،ووصف الفسق لا يطلق إلا على مرتكب محرم ،ويلزم منه التعزير لأنه ليس فيه حد ،ويترك أمره لتقدير الحاكم.³

لقد تناولنا في هذا الفصل العقوبة لأهم جرائم الكمبيوتر بشيء من التفصيل حيث درسنا في البحث الأول مفهوم العقوبة في بشكل عام أين رأينا ذلك من خلال مطلبين فكان المطلب الأول لتعريف العقوبة و خصائصها ،وفي المطلب الثاني لأنواع العقوبة ومن ثم رأينا في البحث الثاني العقوبات لجرائم الكمبيوتر وفق للتقسيم الذي أدرجته في الفصل الأول وكان كل ذلك من خلال شقين فندر في الشق الأول الجانب القانوني وفي الشق الثاني الجانب الشرعي من هاته العقوبة ،حيث ركزنا في ذلك على أهم النقاط من الموضوع دون التفصيل فيها .

¹)- عبير علي النجار ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه الإسلامي ،مراجع سابق ،ص 85.

²)- محمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ ،الجامع الصحيح ج 8 ،المصدر السابق ،كتاب الأدب ،باب ما ينهى عن السباب واللعن ،ص 15.

³)- عبير علي النجار ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه الإسلامي ،المراجع السابق ،ص 85.

خاتمة

تعد هذه الدراسة حصيلة جهد متواضع قمنا به بهدف التصدي لهذا الموضوع ألا وهو جرائم الحاسوب من الناحتين القانونية والشرعية وقد سعى إلى محاولة الإحاطة ببعض جوانبه.

ولو نظرنا إلى جرائم الحاسوب على اعتبار أن القوانين ستحد منها غير أن الواقع يثبت عكس ذلك وليس الأمر عند هذا الحد بل وتورطت فيه حتى الدول العظمى التي كان يجب أن تكون مثلاً لتطبيق القوانين على مرتكبي هكذا جرائم ، وحتى أصبحت توظف الكثير من المخترقين والمتسللين والذين يكون لهم دراية في العلوم الرقمية ، واستغلاهم ضد دول وبلدان من أجل الكشف عن أسرارها.

وحتى ولو طبقت تلك القوانين فإنها لن تكون كافية وهو ما نلاحظه في الواقع من أجل الردع ورجم مرتكبيها ، ونحن المسلمين وخاصة الدول العربية نرى أن هاته الدول مهما حاولت في سن القوانين لن تكون كفيلة بذلك ، ونرى أنه من الأصوب تفعيل دور كل من المدرسة والمسجد من أجل الحد من خطورتها على اعتبار أن الكثير من المرتكبين لها ته الجرائم لا يعلمون رأي الشريعة الإسلامية فيها وكذلك تفعيل دور المدرسة من خلال إعطاء دروس توعية ولو من خلال المنهجية الدراسية .

ومن خلال البحث يمكن استخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

- 1- أنه لا يوجد تعريف موحد لجرائم الحاسوب وذلك لعدة اعتبارات ، وأن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفاً لها ، مما نتج عنه اختلاف التصنيف للجرائم الحاسوبية .
- 2- أن جرائم الحاسوب تميزت عن الجرائم التقليدية بعدة مميزات كان لها الدور الكبير في إبراز النشاط الإجرامي لهذه الجرائم المستحدثة.
- 3- أن جرائم الحاسوب لم تقتصر على أفراد فقط أو على جماعات ، بل تعداد لأن تشمل دول كبرى تعتبر ناشطة في هذا المجال والتي من المفترض أنها تحترم القوانين التي وضعتها في هذا الأساس ، وهذا ما زاد في تأزم هذا النوع من الجرائم.

4- أن مرتكبي جرائم الحاسوب يتميز بعده خصائص جعلته في الكثير من المواقف اخطر من الجرم العادي ، وأن غالبية من يرتكب هاته الجرائم يكون المدف في غالب الأحيان هو الكسب المادي.

5- أن الدليل في الجرائم الحاسوبية مختلف عن نظيره في الجرائم العادلة ، وهو ما يزيد في تعقيد الوضع في جرائم الكمبيوتر.

6- أن إجراءات البحث والتحري في التشريع الجزائري يعتبر حديثا نسبيا ، عن غيره من الدول التي كانت سباقا في هذا المجال ، وأن إثباتها تبدو مستعصية في أغلب الجرائم الحاسوبية.

7- أن غياب الخبرة في مجال التحقيق والتحري عن جرائم الكمبيوتر ، جعل رجال التحقيق في الكثير من الأحيان يتسببون في ضياع الأدلة التي تدين الجرميين.

8- أن القوانين التشريعية بخصوص جرائم الحاسوب تبدو قاصرة على مواكبة هذا النوع من الجرائم.

9- أن العقوبات على جرائم الحاسوب ، في التشريعات الوطنية بدت موافقة في أغلب الأحيان للعقوبات عليها في الشريعة الإسلامية، غير أن الاختلاف في جزء منها هو للاختلاف في تقييمات العقوبة لكل منها.

10- أن المشرع قد اغفل في نصوصه بعض النقاط كالاعتداء على سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات كما لم يتعرض للتزوير المعلوماتي.

الوصيات:

أ- أوصي في دراستي هذه إلى التعمق في دراسة جرائم الحاسوب ، وأن تكون دراسة كل جريمة على حدا حتى يتسمى الإمام بها .

- ب- كما يجب أن ينظر المشرع الجزائري عند سنه للقوانين الدول الرائدة و التي كانت أسبق منه في هذا المجال.
- ت- تكوين فرق من الضبطية القضائية المختصة تكلف بالبحث و التحري في هذا النوع من الجرائم مثلما فعلت الدول المتقدمة.
- ث- ضرورة إعطاء نصوص قانونية خاصة لجرائم الحاسوب ، بحيث تشمل كل الجرائم.
- ج- ضرورة التعاون الدولي ، وذلك باعتبار أن الجرائم الحاسوبية متعددة حدود الدول.
- ح- تفعيل دور كل من المدرسة والمسجد في هذا الخصوص من أجل التنبيه على أحاطارها والأضرار التي تنجم عليها ، وخاصة علينا نحن المسلمين لأن للمسجد مكانة خاصة وله التأثير الكبير بين العامة أكثر من القوانين حتى.
- خ- نشر الوعي وخاصة بين الشباب وذلك من خلال دروس وندوات سواء على مستوى المؤسسات التعليمية والثقافية أو على مستوى التلفاز.
- د- الاهتمام بالخرجين من الجامعات والمعاهد في مجال الحواسيب ، مع ضرورة التكوين العالي لهم ، لأنهم هم الأقدر على التصدي لهكذا جرائم والدفاع الأقدر على ذلك ، سواء كانت من أفراد أو جماعات ، وحتى وإن كانت من دول .
- ذ- ضرورة التحديد و التطوير من المنشآت الوطنية للوقاية من جرائم الكمبيوتر ، وذلك لمواكبة سرعتها.

الفهرس

- أولاً: فهرس الآيات القرآنية الحرمية
- ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- ثالثاً: فهرس الأعلام المترجم له
- رابعاً: فهرس المصادر والمراجع
- خامساً: فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية الكريمة :

الصفحة	رقمها	السورة	الآية
22	190	البقرة	﴿ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾
94	34	النساء	﴿ وَالَّتِي تَخَافُرَتْ نُشُوزْهُنَّ فَعَظُوهُنَّ وَهَجْرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾
22	107	النساء	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ حَوَّانًا أَشِيمًا ﴾
105	38	المائدة	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا أَيْدِيهِمَا جَرَاءَهُ بِمَا كَسَبَا نَكَلًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾
85	164	الأنعام	﴿ وَلَا تَرِرُ وَازْرَةٌ وَرَزْ أُخْرَى ﴾
12	85	الأعراف	﴿ وَلَا تَبْحَسُوا أَنَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾
85	11	الرعد	﴿ لَهُ مُعَقِّبَتُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ ﴾
14	85	النور	﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَذَنِكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمُ الَّذِينَ لَمْ يَأْتُلُوْا الْحَمْ مِنْكُمْ ثَلَثَ مَرَّاتٍ ﴾
45	45	الفرقان	﴿ أَلَمْ تَرِ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ وَسَأَكَنَّا لَهُ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾
03	47	الروم	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ بِحَجَاءٍ وَهُمْ يَأْلَمُنَّكُمْ فَاتَّقُمُنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ﴾
14	12	الحجرات	﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجْسَسُوا وَلَا يَغْتَبَ

بعضكم بعضًا				
12	40-39	النجم	وَإِنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ۝ وَإِنَّ سَعْيَهُ وَسَوْفَ يُرَىٰ ۝	٣٩
77	25	الحديد	لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَيْكُمْ مِّنْ أُمَّتِكُمْ	
78 ، 77	04	البينة	وَمَا نَفَرَّقَ اللَّهَنَ أُفْلِحُوا الْكِتَابَ إِلَّا مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ ۝	

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحادي
(أ)	
23	" أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَتَمَنَّكَ، وَلَا تَخْنُ مِنْ خَانَكَ "
15	" إِيَّاكُمْ وَالظُّنُونُ، إِنَّ الظُّنُونَ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحْسِسُوا، وَلَا تَجْسِسُوا، وَلَا تَنافِسُوا، وَلَا تَحَاسِدُوا، وَلَا تَبَاغِضُوا، وَلَا تَدَابِرُوا، وَكَوْنُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا "
22	" آيَةُ الْمَنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَثَ كَذَبٌ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَوْتَمَنَ خَانَ "
(ت)	
105	" تَقْطَعُ يَدُ لَسَارِقٍ فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا "
(ف)	
95	" فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأَمِّكَ حَتَّى تَأْتِيكَ هَدِيَّتِكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا "
(ل)	
96	" لَا يَجِدُ فَوْقَ عَشَرَ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدِّ مِنْ حَدُودِ اللَّهِ "
13	" لَا يَحِلُّ مَالُ امْرَئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بَطِيبٌ مِنْ نَفْسِهِ "
15	" لَوْ أَنْ امْرَأً اطْلَعَ عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ فَحَذَفَهُ بِعَصَمَاتِ عَيْنِهِ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جَنَاحٌ "
(و)	
94	" وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَدْ هَمِمْتُ أَنْ آمِرَ بِحَطْبٍ فَيَحْطُبْ ، ثُمَّ آمِرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤْذَنُ لَهَا ... "

فهرس الأعلام المترجم لهم

صفحة الترجمة	العلم
	-أ-
03	أبو الحسن الماوردي
94	ابن الهمام محمد بن عبد الواحد
	-م-
03	محمد بن الحسين الفراء القاضي
94	محمد بن محمد بن عرفة

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم - رواية ورش عن نافع.

أولاً : الكتب.

(أ)

1- إبراهيم: خالد مدوح ، أمن الجريمة الالكترونية ، لا. ط ؛ لا م: دار الفكر الجامعي ، 2008م.

2- أيمن: عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية ، لا. ط ؛ لا. م : لا ن ، 2005م.

(ب)

3- البخاري: محمد بن إسماعيل ت 256 ه ، الجامع الصحيح. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ط: 1 لا. م : دار البيان الحديبية ، 1423 ه / 2003م.

4- البعلبي: علاء الدين أبو الحسن ، المطلع على أبواب المقنع . لا. ط ؛ دمشق: المكتب الإسلامي ، 1385هـ.

5- بهنسي: أحمد فتحي ، نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي. ط: 4 ؛ القاهرة : دار الشروق ، 1409هـ/1989م.

6- البهوي: منصور يونس ، كشاف القناع على متن الإقناع، لا. ط ؛ لبنان : دار الفكر ، 1402هـ.

7- بوسقيعة: أحسن ، الوجيز في القانون الجزائري العام ط: 5 ؛ الجزائر: دار هومة ، 2007م.

8- بوسقيعة: أحسن ، الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، ط: 8 ؛ الجزائر: دار هومة ، 2008م.

9- بوكر: رشيدة ، جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري. ط: 1 ؛ لا. م : منشورات الحلبي. الحقوقية ، 2012م.

10- البيهقي: أحمد بن حسين ت 458 ه ، السنن الكبيرى . تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط: 3 ؛ بيروت : دار الكتب العلمية ، 1424 هـ 2003م.

(ج)

11- الجرجاني: علي بن محمد التعريفات ط: 1 ، بيروت: دار الكتب العلمية ، 1403 هـ / 1983 م.

12- الجنبيهي: منير محمد ؛ مدوح محمد ، أمن المعلومات الإلكترونية، لا. ط ؛ القاهرة : دار الفكر. الجامعي ، 2006 م.

(ح)

13- حجازي عبد الفتاح بيومي ، علم الجريمة وال مجرم المعلومات ط: 1 ؛ الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2009 م.

14- حجازي: عبد الفتاح بيومي ، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الحاسوب . لا. ط ؛ مصر : دار الكتب القانونية ، 2002 م.

15- أبو الحسن القشيري: مسلم بن الحجاج ت 261 هـ ، الجامع الصحيح . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، لا. ط ؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي ، لا. ت.

16- حسني: محمد نجيب ، شرح قانون العقوبات . ط: 5 ؛ القاهرة: دار الهبة العربية ، 1982 م.

17- الحسين: عمر فاروق ، المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسوب الآلي . لا. ط ؛ مصر: دار الجامعة الجديدة. 1997 م.

18- الحلبي: خالد عياد ، إجراءات التحري و التحقيق في جرائم الحاسوب و الانترنت . (لا. ط ؛ الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011 م.

19- الحمود: وضاح محمود ؛ ونشأت مفضي المحالي ، جرائم الانترنت . لا. ط ؛ عمان: دار المنار للنشر ، 2005 م.

20- الحيط: عادل عزام سقف ، جرائم الذم و القدح و التحقيق المرتكبة عبر الوسائل الإلكترونية . ط: 1 ؛ القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011 م.

(د)

21- أبو داود: سليمان بن الأشعث ت 275 هـ ، سنن أبي داود . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، لا. ط ؛ بيروت : دار الكتاب العربي ، د. ت.

22- الدربي: فتحي ، حق الابتكار في الفقه الإسلامي والمقارن. لا. ط ؛ بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1401 هـ.

23- الدسوقي: طارق إبراهيم ، الأمن المعلوماتي . لا. ط ؛ الإسكندرية: دار الجامعة الجيدة للنشر 2009 م.

24- الدويس: أحمد بن عبد الرزاق ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية . لا.ط ؛ السعودية: دار العاصمة ، 1419 هـ / 1999 م.

(ر)

25- رستم: هاشم محمد فريد ، الجوانب الإجرائية للجريمة المعلوماتية، لا.ط ؛ أسيوط: مكتبة الآلات الحديثة ، 1994 م.

26- الرصاع: أبو عبد الله محمد الأنصاري ، شرح الحدود لابن عرفة . لا.ط ؛ تونس: ل.ن 1350،

(ز)

27- أبو زهرة: محمد ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي لا.ط ؛ القاهرة: دار الفكر العربي ، د.ت.

(س)

28- سرج: عبود ، قانون العقوبات القسم العام، ط:10 ؛ سوريا :منشورات جامعة دمشق 1423هـ/2002م.

29- سرور: أحمد فتحي ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية. لا.ط ؛ القاهرة: دار النهضة ، 1981 م.

30- سلمان: عبد المنعم ، مبادئ على الجزاء الجنائي . لا.ط ؛ لبنان :المؤسسات الجامعية للدراسات ، 2002م.

(ش)

- 31- الشدي: طارق ،آلية البناء الأمني لنظم المعلومات. ل.ط ؛الرياض :دار الوطن للطباعة والنشر ،1421هـ.
- 32- الشوا: محمد سامي ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات ل.ط ؛ مصر: دار النهضة العربية، 1994م.
- (ص)
- 33- الصناعي: محمد بن إسماعيل ، سبل السلام. ل. ط ؛ بيروت: دار الحديث ، لا. ت.
- (ط)
- 34- الطرايلسي: علاء الدين خليل ، معين الحكم ،لا.ط ؛ لا.م: دار الفكر ، 1393هـ.
- 35- الطوالبة: علي حسن ،التفتيش الجنائي على نظم الحاسوب و الإنترانت ل.ط ؛ الأردن: عالم الكتب الحديثة ، 2004م.
- (ع)
- 36- ابن عابدين: محمد أمين ، رد المحتار على الدر المختار. ل.ط ؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،1386هـ.
- 37- عبد الحميد نبيه: نسرين ، الجريمة المعلوماتية والجرائم المعلوماتية، لا . ط ؛ الأردن: منشأة المعارف ، د . ت.
- 38- عبد المنعم: سليمان ،أصول علم الإجرام و الجزاء . ط: 1 ؛ بيروت :المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1996م.
- 39- عبد المنعم: سليمان ، أصول الإجراءات الجنائية، لا.ط ؛ الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008م.
- 40- عبيد: حسنين ، الجريمة الدولية لا. ط ؛ مصر: دار النهضة العربية ، 1990م.
- 41- العريان: محمد علي ، الجرائم المعلوماتية لا.ط ؛ الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2004م.
- 42- عطا :عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ل.ط ،بيروت: دار الكتاب العربي ،د.ت.

43- عودة: عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. لا.ط ؛ بيروت : دار الكتاب العربي ، د.ت.

44- عوض: أحمد بلال ، النظرية العامة للجزاء الجنائي ، لا.ط ؛ القاهرة: دار النهضة ، 1995م.

(ف)

45- فاروق: ياسر الأمير ، مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية، ط:1 ؛ القاهرة: دار المطبوعات الجامعية ، 2009م.

46- فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق. ط:3 ؛ مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ، 1313هـ.

47- ابن فردون: إبراهيم بن علي ، تبصرة الحكم في أصول الأقضية ومناهج الحكم . ط : 1 ؛ مصر: مكتبة الكليات الأزهرية ، 1406 هـ / 1986 م.

(ق)

48- ابن قارة: عائشة ، حجية الدليل الإلكتروني . لا. ط ؛ الأزاريطة : دار الجامعة الجديدة ، 2010م.

49- القحطاني: سلمان بن علي ، علوم الأدلة الجنائية الرقمية المفاهيم وطرق المعالجة في ضوء التطور التقني الحديث. لا.ط ؛ الرياض: مركز الدراسات والبحوث ، 2012 م.

50- قورة: نائلة عادل ، جرائم الحاسوب الآلي الاقتصادية ط: 1 ؛ سوريا : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005 م.

51- ابن القيم الجوزية: محمد ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . لا.ط ؛ بيروت: عالم الكتب العلمية ، د.ت.

52- ابن القيم الجوزية: محمد ، إعلام الموقعين من رب العالمين . تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ط: 1 بيروت: دار الكتب العلمية ، 1411 هـ / 1991 م.

(م)

- 53- الماوري: علي بن حبيب ، الأحكام السلطانية ، ل.ط ؛ بيروت:دار الكتب العلمية ، 1389 هـ.
- 54- محمد سعيد نور، أصول الإجراءات الجزائية . ط:1 ؛ عمان :دار الثقافة للنشر والتوزيع 2005، م.
- 55- محمد موسى: مصطفى ، التحقيق في الجرائم الالكترونية. ط: 1 ؛ القاهرة : مطبع الشرطة ، 2009 م.
- 56- المشهداي: محمد أحمد ، الوجيز في التشريع الجنائي الإسلامي ط:1؛ الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ،2004 م.
- 57- مصطفى: محمود ،شرح قانون العقوبات القسم العام . ط:10 ؛ القاهرة :دار النهضة العربية ، 1983 م.
- 58- المعايطة: منصور عمر ، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي. ط: 1 . ؛ الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009 م.
- 59- الملط: أحمد خليفة ، الجرائم المعلوماتية ، ط: 3 ؛ لا م : دار الفكر الجامعي ، 2007 م.
- 60- مدوح إبراهيم: خالد ، الجرائم المعلوماتية . ط: 1 ؛ الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2009 م.
- 61- المناعسة: أسامة أحمد ، جرائم الحاسوب الآلي والانترنت . ط: 1 ؛ لا.م : دار وائل للنشر ، 2001 م.
- 62- ابن منظور: جمال الدين محمد ، لسان العرب . ط: 3 ؛ بيروت: دار صادر ، 1414 هـ.
- 63- المؤمني: نهلا عبد القادر ، الجرائم المعلوماتية لا . ط ؛ القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1429 هـ/ 2008 م.
- (ن)
- 64- بخار: نبيل جمعة ؛ وفايز جمعة بخار ، مهارات الحاسوب. ل.ط ؛ الأردن :عالم الكتب الحديث ، 2004 م.
- 65- نور: محمد سعيد ، أصول الإجراءات الجزائية. ط:1 ؛ الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع 2005، م.

(ه)

66- هلالي: عبد الله أحمد، تفتيش نظم الحاسوب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي. ل.ط ؛ القاهرة: دار النهضة العربية ، 2006م.

67- ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد ، شرح فتح القدير للعاجز الفقير ج 3. ل.ط ؛ مصر :المطبعة الكبرى الأميرية ، 1312هـ.

(ي)

68- أبو يعلى: محمد بن الحسن ، الأحكام السلطانية . تحقيق محمد حامد الفقي ، ط: 2 ؛ بيروت :دار الكتاب. العلمية ، 1427 هـ / 2000 م.

ثانيا : المجالات و الرسائل الجامعية.

1- ابن مشرى: عبد الحليم ، "واقع حماية حقوق الإنسان في قانون العقوبات الجزائري . "مجلة المنتدى ، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر ، ع 5 ، د.ت.

2- أحمد مسعود: مريم ، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 04/09 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة قاصدي مرياح ورقة 2012/2013 م .

3- الخليفة: محسن بن سلمان ، جرائم الحاسوب الآلي في الفقه والنظام . (مذكرة لنيل درجة الماجستير في التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، السعودية ، 1423 هـ / 2013 م .

4- السرحاني: محمد بن نصیر محمد ، مهارات التحقيق الجنائي الفني في جرائم الحاسوب والانترنت . (بحث مقدم استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم الشرطية) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، السعودية ، 1425 هـ / 2004 م .

5- السندي: عبد الرحمن بن عبد الله ، أحكام تقنية المعلومات ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : المعهد العالي للقضاء ، السعودية 1425/1424هـ.

- 6- الشهري: عبد الله ، المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب . دراسة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة غير منشورة ، ، جامعة الملك سعود: الرياض ، السعودية ، 1421 هـ.
- 7- القحطاني: عبد الله بن حسين ، تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية () ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية. الدراسات العليا ، الرياض ، 1435 هـ/ 2014 م.
- 8- المسند: صالح بن محمد ؛ و المهيبي: عبد الرحمن بن راشد ، " جرائم الحاسب الآلي الخطر الحقيقى في عصر المعلومات" المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ع 29 ، د. ت.
- 9- المنشاوي: محمد بن عبد الله ، جرائم الانترنت في المجتمع السعودي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا ، الرياض 1424، 2003هـ.
- 10- المويشر: تركي بن عبد الرحمن ، بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية. (أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة الأمنية ، كلية الدراسات العليا:جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2009 م.
- 11- بحر: عبد الرحمن محمد ، معوقات التحقيق في جرائم الإنترت . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية () ، جامعة نايف للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا ، السعودية ، 1999 م.
- 12- ابن عمر: ياسين ، جرائم تقليد المصنفات الأدبية والفنية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي ، جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة ، 2010/2011م.

- 13- بوعناد: فاطمة زهرة ، " مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري" . مجلة الندوة للدراسات القانونية ، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سيدى بلعباس ، ع 1 ، 2013م.
- 14- دردور: نسيم ، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري والمقارن. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي ، جامعة منتوري: كلية الحقوق ، قسنطينة ، 2012/2013م
- 15- رستم: هشام محمد فريد ، " جريمة الحاسوب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة " . مجلة الدراسات ، ع 17 ، القانونية ، مصر: جامعة أسيوط ، 1995م .
- 16- رشدي: محمد علي ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الانترنت . (مذكرة قدمت للحصول على درجة. الدكتوراه في القانون) ، جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، مصر ، 2009م.
- 17- رصاع: فتيحة ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة المعلومات. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة تلمسان : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر 2012، م.
- 18- سعداوي: محمد الصغير ، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة. (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الجنائية) ، جامعة أبو بكر بلقايد: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، تلمسان ، 2009/2010م.
- 19- سعيداني: نعيم ، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ، الماجستير في العلوم القانونية ، جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2013م.
- 20- عاقلي: فضيلة ، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة . (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، الخاص) ، جامعة الإخوة منتوري: كلية الحقوق ، قسنطينة ، 2011/2012م.

- 21- علي محمد النجار: عبير ، جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. (مذكرة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية بغزة : كلية الشريعة والقانون ، فلسطين ، 1430 هـ/2000 م).
- 22- فاروق : عباس ، "الحماية الجنائية الموضعية للحياة الخاصة من جرائم الإنترنت في التشريع المصري " . مجلة الإدراة العامة ، مصر: ل.ن ، ع 1،01-1،02-2006 م.
- 23- قادری: سارة ، أسالیب التحری الجنائيه في قانون الإجراءات الجنائيه. (مذكرة مکملة لمتطلبات شهادة الماستر الأکاديمي تخصص قانون عام للأعمال) ،جامعة قاصلی مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقة ، 2013/2014 م.
- 24- مازوني: کوثر ، الشبکة الرقمیة وعلاقتها بالملکیة الفکریة . (مذكرة قدمت للحصول على درجة الماجستير في القانون ، جامعة بن عکون : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2005/2004 م).
- 25- مانع: سلمى ،"التفتيش كإجراء للتحقيق في الجرائم المعلوماتية" . مجلة العلوم الإنسانية ، بسکرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسکرة ، ع 22 ، جوان 2011 م.
- 26- محمد: عبد العزيز ؛ محمد: السيد الشريف ، مدى ملائمة الجزاءات الجنائية الاقتصادية في ظل السياسة الجنائية المعاصرة ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون) ، جامعة القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مصر ، 2005 م.
- 27- مزغیش: سمیة ، جرائم المساس بالأنظمة المعلوماتية. (مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الجنائي) ، جامعة. 2014 م ، محمد خیضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسکرة ، 2013.
- 28- سویر: سفیان ، جرائم المعلوماتية . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بکر بلقايد ، تلمسان، 2010/2011 م.
- ثالثا : القوانین.

- 1- المرسوم الرئاسي رقم 438-96 المؤرخ في 26 رجب عام 1417هـ الموافق لـ 7 ديسمبر 1996م والمتضمن نص تعديل الدستور (الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ، 8 ديسمبر 1996م).
- 2- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 02 صفر 1386هـ الموافق لـ 08 يونيو 1966م والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية العدل والمتمم بالقانون 22/06 المؤرخ في 06 ديسمبر 2006م (الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، العدد 84 ، 24 ديسمبر 2006م).
- 3- القانون رقم 05/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003م المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، العدد 23 ، 44 ، 2003م).
- 4- القانون رقم 156/66 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004م المعدل والمتمم للأمر رقم 15/04 المؤرخ في 08 جوان 1966م والمتضمن قانون العقوبات (الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، العدد 71 ، 10 أكتوبر 2004م).
- 5- القانون رقم 01/08 المؤرخ في 23 يناير 2000م المتمم للقانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 يوليو 1983م والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- 6- القانون رقم 04/09 المؤرخ في 14 شعبان 1430هـ الموافق لـ 05 أوت 2009م المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها (الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، 16 أوت 2009م).

رابعا: المراجع الالكترونية

- 1- ابن يونس: عمر محمد أبو بكر ، الدليل الرقمي ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، www.arablawinfo.com
- 2- آل عدينال: عبد الله محمد ، الاحتيال المعلوماتي بحث منشور على الانترنت (www.kenanaonline.com) ، تاريخ التصفح 24/04/2014م.
- 3- الريحاني: سلطان محيى ، الجرائم المعلوماتية، بحث منشور على شبكة الانترنت www.atslp.com ، تاريخ الإطلاع 15/04/2015م.

- 4- الزحيلي: وهبة ، ((بطاقة الائتمان)) بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://www.zuhayli.com/lectures.htm>) ، تاريخ الاطلاع ، تاريخ التصفح: 2014/12/23م.
- 5- السندي: عبد الرحمن ، ((وسائل الإرهاب الإلكتروني وحكمها في الإسلام)) بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://alminbar.al-islam.com/images/books/231.doc>) ، تاريخ الاطلاع 2014/01/15م.
- 6- عبد الله: حسين علي ، ((إجراءات جمع الأدلة في مجال سرقة المعلومات)) بحث منشور على شبكة الانترنت (www.arablawinfo.com) تاريخ التصفح 2014/12/11م.
- 7- العجلان ، ((الجرائم الإلكترونية)) بحث منشور على شبكة الانترنت (<http://www.alriyad.com/2008p2/artide321790.html>) تاريخ الاطلاع 2014/03/09م.
- 8- الغافري: حسين بن سعيد ، ((التشريع الإسلامي ودوره في مواجهة جرائم الانترنت)) بحث منشور على شبكة الانترنت (www.minshawi.com) تاريخ الاطلاع 2015/04/13م.
- 9- الفوزان: عمار ، ضوابط البطاقة المصرفية ، بحث منشور على شبكة الانترنت www.bankalbilad.com.sa/ar/criditcards.doc. () تاريخ التصفح 25/04/2014م.

خامساً: فهرس الموضوعات

أ	مقدمة
		الفصل الأول: ماهية جرائم الحاسوب
02	المبحث الأول: مفهوم جرائم الحاسوب
03.	المطلب الأول: تعريف جرائم الحاسوب
03.	الفرع الأول: تعريفها لغة
04.	الفرع الثاني: تعريفها اصطلاحاً
05	الفرع الثالث: تعريف جرائم الكمبيوتر كمركب إضافي
08.	المطلب الثاني: خصائص جرائم الحاسوب
10.	المطلب الثالث: أنواع جرائم الحاسوب
11.	الفرع الأول: جرائم الحاسوب الواقعة بواسطة الحاسوب
21.	الفرع الثاني: جرائم الحاسوب الواقعة على الحاسوب
27.	المبحث الثاني: ماهية مرتكبي جرائم الحاسوب
28.	المطلب الأول: سمات مرتكبي جرائم الحاسوب
32.	المطلب الثاني: أصناف مرتكبي جرائم الحاسوب
37.	المطلب الثالث: دوافع ارتكاب جرائم الحاسوب
44.	الفصل الثاني: التحقيق في جرائم الحاسوب
45.	المبحث الأول: ماهية الدليل الرقمي
46.	المطلب الأول: مفهوم الدليل الرقمي
46.	الفرع الأول: تعريف الدليل الرقمي
48.	الفرع الثاني: خصائص الدليل الرقمي
50.	المطلب الثاني: أنواع وأشكال الدليل الرقمي
51.	الفرع الأول: أشكال الدليل الرقمي
52.	الفرع الثاني: أنواع الدليل الرقمي

54.....	المطلب الثالث: حجية الدليل الرقمي.....
55.....	الفرع الأول: حجية الدليل الرقمي في القانون الجزائري.....
56.....	الفرع الثاني: حجية الدليل الرقمي في الشريعة الإسلامية.....
59.....	المبحث الثاني: إجراءات التحقيق في جرائم الكمبيوتر.....
60.....	المطلب الأول: الإجراءات التقليدية لاستخلاص الدليل الرقمي.....
60.....	الفرع الأول: التفتيش وضبط الدليل الرقمي.....
70.....	الفرع الثاني: الخبرة في إثبات جرائم الحاسوب.....
73.....	المطلب الثاني: القواعد الإجرائية الحديثة لاستخلاص الدليل الرقمي.....
74.....	الفرع الأول: التسرب واعتراض المراسلات.....
80.....	الفرع الثاني: المراقبة الالكترونية وحفظ المعطيات.....
85.....	الفصل الثالث: موقف الفقه والنظام من جرائم الحاسوب.....
86.....	المبحث الأول: ماهية العقوبة.....
87.....	المطلب الأول: مفهوم العقوبة.....
87.....	الفرع الأول: تعريف العقوبة.....
89.....	الفرع الثاني خصائص العقوبة.....
92.....	المطلب الثاني: أنواع العقوبة.....
92.....	الفرع الأول: أنواع وتقسيمات العقوبة في الشريعة الإسلامية.....
100.....	الفرع الثاني: أنواع وتقسيمات العقوبة في القانون.....
102.....	المبحث الثاني: موقف الفقه الإسلامي والقانون الجزائري من جرائم الحاسوب.....
102.....	المطلب الأول: العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة بواسطة النظام الحاسوبي.....
105.....	المطلب الثاني: العقوبات على جرائم الحاسوب الواقعة على النظام الحاسوبي.....
113.....	خاتمة.....
117.....	فهارس.....

ملخص:

يتناول هذا البحث جرائم الحاسوب الآلي من الناحية الشرعية والقانونية، حيث بدأ البحث في الفصل الأول، بمفهوم جرائم الحاسوب والتعريف بها ، ومن ثم تحدث عن مجرمي الحاسوب والصفات التي يتمتعون بها ، كما تطرق البحث عن خصائص هذه الجرائم وتصنيفها وكذا الدوافع المحركة لارتكاب جرائم الحاسوب.

وفي الفصل الثاني تم معالجة موضوع إجراءات تحصيل الدليل الرقمي لإثبات جرائم الحاسوب ، فتم تعريف الدليل الرقمي مع توضيح خصائصه وأنواعه ومصادر الحصول عليه، وبعد ذلك تم التركيز بنوع من الشرح على القواعد الإجرائية المناسبة في عملية استخلاص الدليل الرقمي من بيئته الإلكترونية.

وفي الفصل الثالث تم تناول عقوبات جرائم الحاسوب الآلي من ناحية الشريعة الإسلامية وكان ذلك من خلال التأصيل الشرعي لها مستدلا بذلك من الكتاب والسنة ، وأقوال الفقهاء، ومن ناحية القانون الوضعي الجزائري في نصوص القوانين المعاقبة لها.

وفي خاتمة موضوعنا تم التبيان لأهم النتائج المتوصل لها ووضع بعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها الحد من جرائم الحاسوب .

Abstract:

This research deals with computer crimes in terms of legitimacy and legal, where he began research in the first chapter, the concept of the computer and the definition of the crimes, and then talked about the computer criminals and the qualities that they enjoy, also touched Find the characteristics of these crimes and classification, as well as the motives driving to commit computer crimes.

In the second chapter we have been addressing the issue of digital evidence collection procedures to prove computer crime, and was defined with the Digital Guide to clarify its characteristics and types and sources to get it, and then was a kind of commentary on the appropriate procedural rules focus in the process of extracting digital evidence from electronic environment.

In the third chapter it was eating sanctions computer crimes in terms of Islamic law and was a legitimate rooting through her testify to this from the Quran and Sunnah, the sayings of scholars, hand Algerian positive law in the texts of laws to punish her.

At the conclusion of our theme we were Aletbian of the most important results reached her and put some of the recommendations and suggestions that will reduce computer crime.